وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص – تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق

رسالة تقدم بها

حسن عبد الامير حسن السعدي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

أ. م. د سلطان جاسم النصراوي

2023م 1444هـ

إقرار المشرف على الرسالة

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق**) المقدمة من الطالب **حسن عبد الامير حسن** جرى تحت إشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم العلوم الاقتصادية.

التوقيع:

أسم المشرف: د. سلطان جاسم سلطان النصراوي

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ: 15/ 3/ 2023

توصية السيد رئيس القسم

(بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة)

د. صفاء عبد الجبار الموسوي

15/3/ 2023

إقرار المقوم اللغوي

اشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـــ **(الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق)** والعائدة لطالب الماجستير **(حسن عبد الامير حسن)**/ قسم الاقتصاد، قد تمت مراجعتها وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بالسلامة اللغوية.

التوقيع:

أسم المقوم: ميثم رشيد حميد

المرتبة العلمية: مدرس دكتور

التاريخ: 20 / 3 / 2023

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد للطالب (حسن عبد الامير حسن) الموسومة بـ (**الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق**) ارشح هذا البحث للمناقشة.

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

و رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ . د محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (**الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق**) وناقشنا محتوياتها وفيما له علاقة بها للطالب **حسن عبد الامير حسن** ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

رئيس اللجنة

التوقيع:

الاسم: طالب حسين فارس

المرتبة العلمية: أستاذ دكتور

التاريخ : ٤/٦/٢٠٢٣م

عضو اللجنة

التوقيع:

الاسم: حمدية شاكر مسلم

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ: ٤ / ٦ / ٢٠٢٣م

عضو اللجنة

التوقيع:

الاسم : شيماء رشيد محيسن

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ : ٤ / ٦ / ٢٠٢٣م

عضو اللجنة (المشرف)

التوقيع:

الاسم : سلطان جاسم سلطان

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ : ٤ / ٦ / ٢٠٢٣م

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع:

العميد: أ.د محمد حسين الجبوري

التاريخ : ٤/٦ / ٢٠٢٣م

((وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ۚ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ))

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة النحل اية (71)

الإهداء

متمم النعمة ومكارم الاخلاق الى من أرسله الله رحمة للعالمين ..

رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته الاطهار .

إلى ملاكي في الحياة .. معنى الحب و معنى الحنان والتفاني .. بسمة الحياة وسر الوجود إذ كان دعاؤه سر نجاحي وحنانه بلسم جراحي و تاج رأسي ...

"أبي"

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد .. شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ..

و بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .. قد عرفت معها معنى الحياة

"أمي"

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم .. والسعادة في ضحكتهم , شعلة الذكاء و النور

,و الوجوه المفعمة بالبراءة وبمحبتهم أزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد...

"اخوتي"

الى .. من وقفت الى جانبي وتحلت بالصبر والايمان .. التي كانت تعد الايام بالدقائق لأنهي هذا الجهد المتواضع .. زوجتي

الى من يضحون بأنفسهم ودمائهم في سبيل ان ننام نوما هنيئاً ... ارواح من فقدنا منهم...

ابطال العراق

الى الذين وقفوا بجانبي وشدوا من أزري .....وعاشوا معي عناء السفر.

إخوتي وأخواتي الطلبة أعزهم الله

حسن عبد الامير

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

((رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والديَّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصَّالحين)) صدق الله العلي العظيم، سورة النمل، الآية (19).

أحمد الله واسجد له شكراً على ما هدانا اليه وما انعم علينا به من نعم لو حاولنا عدها لما احصيناها، وأصلي وأسلم على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المخلصين .

يطيب لي، بعد أن اتممت رسالتي المتواضعة هذه، أن اتوجه بالشكر والثناء إلى الاستاذ الفاضل الدكتور سلطان جاسم سلطان النصراوي لتحمله عناء الإشراف على هذه الرسالة ومتابعته المستمرة لي بالنصح والارشاد والتوجيه، والذي كان لإشرافه العلمي الدقيق وتوجيهاته السديدة وما جادت به نفسه الكريمة من خلق نير، الأثر البالغ في إظهار الرسالة وإنجازها على نحوٍ نافعٍ ومفيد، وتبقى المفردة اللغوية قاصرة عن التعبير عما يختلج في داخلي من مشاعر الود والاحترام تجاهه وفقه الله وجزاه خير الجزاء.

كما اتقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وبما سوف يبدوه من ملاحظات وآراء علمية قيمة تسهم في اغناء هذه الرسالة.

كذلك يحتم علي رد الجميل ان اتقدم بالشكر والعرفان الى الاستاذ الفاضل الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري عميد كلية الادارة والاقتصاد المحترم و السيد رئيس قسم الاقتصاد والسادة اساتذة القسم ممن تتلمذت على ايديهم ، سواء في دراستي للبكالوريوس أو الماجستير, فكانوا مشاعل علم باهرة، وجزاهم الله عني ما يجزي به عباده الصالحين. ومن واجب العرفان بالجميل ان اتقدم بالشكر الى زملائي طلبة الدراسات العليا وأتمنى لهم جميعاً دوام الموفقية والنجاح وان ينعم الله عليهم بالخير والبركة.

ولا يفوتني أن اقدم شكري لمنتسبي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ومكتبة العتبة الحسينية المقدسة ومكتبة العتبة العباسية المقدسة ، لما ابدوه من تعاون كبير في تيسير الحصول على مصادر الرسالة، كما لا يسعني إلّا أن اقدم شكري وامتناني لكل من مد لي يد العون وساعدني في إتمام هذا الرسالة.

فجزى الله الجميع عني خير جزاء المحسنين ووفقهم لما يحبه ويرضاه إنه هو السميع العليم.

ومن الله التوفيق والسداد

الباحث

فهرس المحتويات

ت	المحتوى	رقم الصفحة
.1	الآية الكريمة	أ
.2	الاهداء	ب
.3	الشكر والتقدير	ج
.4	فهرس المحتويات	د- و
.5	فهرس الجداول	ز-ح
.6	فهرس مخططات	ط
.7	فهرس الاشكال	
.8	المستخلص	ي
.9	المقدمة	3-1
10	اولاً: أهمية البحث	2
11	ثانياً: مشكلة البحث	
12	ثالثاً: فرضية البحث	
13	رابعاً: اهداف البحث	
14	خامساً: منهجية البحث	3
15	سادساً: هيكلية البحث	
16	سابعاً: حدود البحث	
17	الفصل الأول الاطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في النشاط الاقتصادي	43-4
18	تمهيد	4
19	المبحث الاول: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مفاهيمها واهدافها ومميزاتها وأنواعها)	20 -5
20	أولاً:- تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public –Private Partnership) ((p.p.p	7-5
21	ثانيا: المزايا والاهداف والمسوغات للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	10-7
22	ثالثاً: انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	14-10
23	رابعاً : صور الشراكة بين القطاعين العام والخاص	20-14
24	المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص	41-21
25	أولا: دور الشراكة في دعم النمو الاقتصادي:	22-21

26	ثانيا:- الشراكة بين القطاعين العام والخاص واثرها في تطوير البنية التحتية:	33-22
27	1. الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص في قطاع المواصلات :	29-28
28	2. الشراكة بين القطاعين العام والخاص واثرها في قطاع الطاقة :	31-30
29	3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المياه والصرف الصحي :	31
30	4. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النفايات الصلبة .	32-31
31	5.الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :	33-32
32	ثالثا:- دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم القطاع السياحي:	35-33
33	رابعا:- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم القطاع الزراعي :-	39-35
34	خامسا:- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم التنمية المستدامة:	41-39
35	الفصل الثاني: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اقتصاديات دول العينة	79-42
36	تمهيد	42
37	المبحث الاول: التجربة المصرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	59-43
38	أولاً : لمحه عن الاقتصاد المصري ومؤشراته الرئيسية	51-43
39	ثانيا : أثر القطاع الخاص في الاقتصاد المصري:	53-51
40	ثالثا :التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر.	54-53
41	رابعاً: الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشراكة في مصر.	57-55
42	خامساً: مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر :	59-57
43	1- مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس	57
44	2- مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع الصحة	58
45	3- مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي	59
46	المبحث الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	79-60
47	أولاً : لمحة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية :	68-60
48	ثانيا : دور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية :	71-68
49	ثالثاً: التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية	72-71
50	رابعاً: الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص	73-72
51	خامساً: بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية	79-73
52	1 - قطاع المياه :	74
53	2- إدارة موانئ المملكة :	74
54	3- قطاع الطيران:	76-75
55	4- قطاع الاسكان :	77

56	5- قطاع الكهرباء :	79-77
57	الفصل الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق	-80
58	تمهيد	80
59	المبحث الاول : القطاع العام والقطاع الخاص واسهامها في الاقتصاد العراقي	102-81
60	اولاً: مساهمة القطاع العام في الاقتصاد العراقي:	88-81
61	ثانياً: تحليل ايرادات الموازنة العامة في العراق :	91-88
62	ثالثا: القطاع الخاص، النشأة والتطور والاتجاهات.	98-92
63	رابعاً: اهم التحديات والعقبات التي أثرت سلباً على عملية التحول وإصلاح القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي	102-98
64	المبحث الثاني: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق (الاطار التشريعي، والتنظيمي، والتنفيذي)	113-103
65	اولا : الاطار القانوني والتشريعي والاداري للشراكة بين القطاعين العام والخاص:	108-106
66	ثانيا : قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2018 .	112-108
67	ثالثاً: الوضع الراهن للشراكة في العراق :	113
68	المبحث الثالث: نحو استراتيجية كفوءة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق	125-114
69	اولاً: الاستفادة من تجربة مصر والسعودية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص	115-114
70	ثانياً: نحو بناء استراتيجية وطنية للشراكة من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي .	125-116
71	1- قطاع الصناعة	118
72	2- القطاع الزراعي:	120-119
73	3- قطاع السياحة	122-120
74	4- قطاع الكهرباء:	124-122
75	5- قطاع البتروكيمياويات	124
76	6- الخدمات العامة(الصحة, النقل, خدمات البلدية)	125
77	الاستنتاجات والتوصيات	127-126
78	الاستنتاجات	126
79	التوصيات	127
80	المصادر والمراجع	135-128

فهرس الجداول

ت	المحتوى	رقم الصفحة
.1	جدول (1) مزايا وعيوب عقود الخدمة	11
.2	جدول (2) مزايا وعيوب عقود الادارة	12
.3	جدول (3) مزايا وعيوب عقود الإيجار	13
.4	جدول (4) مزايا وعيوب عقود الامتياز	13
.5	جدول (5) بعض المؤشرات الاقتصادية لمصر للمدة من (2005 – 2020) مليار دولار	44
.6	جدول (6) نسبة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة (2005 – 2020) (%)	46
.7	جدول (7) ويوضح الجدول الاتي الايرادات العامة والايرادات الضريبية لجمهورية مصر العربية للمدة (2005 – 2020) مليون دولار	47
.8	جدول (8) هيكل الايرادات الضريبية لجمهورية مصر العربية للمدة (2005 – 2020)%	49
.9	جدول (9) يبين مساهمة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي لمصر للمدة (2005 – 2020) (مليون دولار)	50
.10	جدول (10) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2020)%	52
.11	جدول (11) عدد المشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر لغاية 2020	59
.12	جدول (12) بعض المؤشرات الاقتصادية للملكة العربية السعودية للمدة من (2005 – 2020) مليار دولار	62
.13	جدول (13) يبين نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي الاقتصادي للملكة العربية السعودية للمدة (2010 – 2020) %	63
.14	جدول (14) الايرادات العامة والايرادات الضريبية للمملكة العربية السعودية العربية للمدة (2010 -2020) مليار دولار	65
.15	جدول (15) هيكل الايرادات الضريبية في المملكة العربية السعودية للمدة من (2010 – 2020)	66
.16	جدول (16) يبين مساهمة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية للمدة (2005 – 2020) مليون دولار	67
.17	جدول (17) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي القطاعات	70

	الاخرى للمدة (2005 – 2020) %	
.18	جدول (18) يبين المشاريع المنجزة في قطاع الطيران من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية	76
.19	جدول (19) عدد المشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في السعودية لغاية 2020	79
.20	جدول (20) بعض المؤشرات الرئيسة للاقتصاد العراقي للمدة 1990–2020 (مليون دينار)	83
.21	جدول (21) الاستثمار العام ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 – 2020) مليون دينار	85
.22	جدول (22) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق وبالأسعار الجارية للمدة من (1990–2020) %	87
.23	جدول (23) ايرادات الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 – 2020) مليار دينار	91
.24	جدول (24) الاستثمار الخاص ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 – 2020) مليون دينار	95
.25	جدول (25) مؤشر الفساد العالمي وموقع العراق منه 2003 – 2020	100
.26	جدول (26) ترتيب العراق في تقارير"ممارسة الاعمال" التي نشرها البنك الدولي في الفترة2007–2020	102
.27	جدول (27) مشاريع الشراكة في العراق لغاية عام 2020	113

فهرس مخططات

ت	المحتوى	رقم الصفحة
.1	مخطط (1) إيجابيات الشركة بين القطاعين العام والخاص المتوخاة في اي اقتصاد والقائمة على مميزات كل منهما	9
.2	مخطط (2) انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	14
.3	مخطط (3) صور الشراكة بين القطاعين العام والخاص	20
.4	مخطط (4) يبين مراحل الشراكة مع القطاع الخاص في مصر	54
.5	مخطط (5) يبين المجالس واللجان والوحدات التنظيمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص .	56
.6	مخطط (6) التحديات والعقبات المؤثرة سلبا على عمل القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي .	99
.7	مخطط (7) مجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص	109

فهرس الاشكال

ت	المحتوى	رقم الصفحة
1	شكل (1) الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية للمدة (2010 – 2019) مليار دولار امريكي	25
2	شكل (2) الحصة الاقليمية من التزامات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص (2010 – 2019)	27
3	شكل(3) الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص للمدة من(2010 – 2019)	28
4	شكل(4) اجمالي الانفاق على قطاع الكهرباء العراقي للمدة 2010-2021(ترليون دينار)	123

المستخلص

الشراكة أسلوب تعاقدي طويل الاجل يقوم على توظيف امكانيات القطاعين العام والخاص المادية والبشرية والتنظيمية والمعرفية لأنشاء المشاريع وتقديم أفضل الخدمات بأقل كلفه وبأعلى جودة ومن ثم تحقيق الاهداف الاقتصادية، وهي تختلف عن كل أنواع العقود الحكومية الاخرى والتي تكتفي بتقديم الخدمات دون الدخول بأي صورة من صور الشراكة. وقد لقيت العلاقة بين القطاعين العام والخاص اهتماماً بالغاً واحتلت أهمية قصوى لدى الاقتصاديين والباحثين، أذ تشير التجارب الى إن هذه الشراكات حققت نتائج ايجابية لاقتصادات الدول.

حاول البحث التعرف على الاتجاهات الحديثة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر والسعودية مع أمكانية الإفادة منها في العراق لاسيما وأن السعودية ومصر اقتصادات مشابهه الى حد ما لاقتصاد العراق، فالسعودية تعتمد بشكل كبير على النفط وهي مصدر رئيس للنفط بالأسواق العالمية، في حين عاش الاقتصاد المصري ظروفا مشابهه لظروف العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات لعل ابرزها أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر طريق مهم لزيادة حجم الاستثمارات من خلال دخول القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، فضلاً عن انها أداة مهمة في توفير الموارد المالية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية وتقديم أفضل الخدمات بأقل التكاليف، وقد اعطت دول العينة دوراً مهماً للشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض باقتصاداتها من خلال سن التشريعات والتنظيمات ووضع الضوابط وتهيئة المناخ البيئة الملائمة للشراكة، في حين لايزال العراق يعاني من ضعف التشريعات والتنظيمات المنظمة لعمل الشراكة، كذلك تأخر اقرار قانون الشراكة الامر الذي انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي .

وعليه يوصي البحث بضرورة استفادة العراق من تجارب دول العينة وفسح المجال امام القطاع الخاص من اجل المساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وضرورة اقرار قانون الشراكة من أجل جذب الشركات العالمية الرصينة وعقد الشراكات معها كما يوصي البحث بضرورة جعل الشراكة مدخل أساسي وخيارا رئيساً لتحقيق الاصلاح الاقتصادي والانتقال التدريجي نحو اقتصاد متنوع لا يعتمد على النفط فقط.

المقدمة

المقدمة

يحظى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص بأهمية كبيرة لدى أغلب دول العالم، بعد أن أتضح إن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على القطاع العام، لاسيما في ظل الصعوبات التي واجهها القطاع العام في تحقيق مستويات طموحة من الأهداف التنموية، بل تعتمد على كل إمكانيات وموارد وخبرات وطاقات المجتمع.

في ضوء ذلك، بدأت المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات إلى محاولة تبني نهج جديد يتمثل بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص في إدارة وتشغيل المشاريع وتطويرها وتحديثها، وفق مبادئ وأسس معينة، من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبشكل عام، يشير مفهوم الشراكة إلى أسلوب أو نهج يفضي إلى تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص، وبالشكل الذي يتم السماح فيه للقطاع الخاص لتقديم الخدمات إلى المجتمع بدلاً من الحكومة. ويعد نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من النماذج الأكثر حداثة لأنشطة الأعمال والتي تعمل على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي من اجل تلبية احتياجات المجتمع.

ويهدف تبني هذا النمط الجديد إلى تحقيق اهداف منها، زيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والحد من ظاهرة الإنفاق الحكومي المتزايد، ومحاولة القضاء على الفساد المالي والإداري، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير فرص العمل، وكذلك تعمل الشراكة على تعزيز وتطوير ورفع كفاءة الصناعات المحلية، ونقل التقنيات والتكنولوجيا، كما تساعد الشراكات على تحسين إمكانية الحصول على الخدمات بأقل تكلفة وبأفضل جودة.

وعليه، بدأت الدول بالتوجه نحو الشراكة مع القطاع الخاص من أجل النهوض باقتصاداتها، أذ تشير البيانات الى وصول عدد كبير من مشاريع الشراكة في السعودية مما يعني زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك بالنسبة لمصر كانت مشاريع كبيرة للشراكة على الرغم من كل الظروف الي يعاني منها الاقتصاد المصري.

اما في العراق، فقد شهد الاقتصاد العراقي خلال العشرون سنة الماضية غياباً شبه تاماً للقطاع الخاص وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وبقي القطاع العام يعتمد على الايرادات النفطية لتمويل الاقتصاد.

اولاً: أهمية البحث

انطلاقاً من الأهمية القصوى لموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بوصفه الخيار الأمثل لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والتطور والتقدم، تنبع اهمية البحث من محاولة الالمام بالاتجاهات الحديثة للشراكة لا سيما في السعودية ومصر مع الاشارة للعراق ومعرفة اهم القطاعات التي دخل فيها القطاع الخاص كشريك استراتيجي مع الدولة من اجل تقديم الخدمات الأساسية للأفراد وبكفاءة عالية.

ثانياً: مشكلة البحث

ان استمرار هيمنة القطاع العام ومركزية الاقتصاد، والاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة، قد قلل من الحافز نحو امكانية تطوير أو إصلاح الواقع الاقتصادي المتدهور، لذلك تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي: الى أي مدى يمكن النجاح في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى نحو يحقق نتائج اقتصادية إيجابية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص عمل ومن ثم النهوض بالاقتصاد العراقي؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص يحقق جزءاً كبيراً من متطلبات التنمية الاقتصادية لا سيما في العراق الذي يعاني من هيمنة الموارد النفطية على ايرادات البلد.

رابعاً: اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف لعل اهمها

1- التعرف على ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص واهدافها وصورها وانواعها.

2- التركيز على التطورات والاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في السعودية ومصر.

3- دراسة وتحليل اوضاع الشراكة في الاقتصاد العراقي ومحاولة اقتراح استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

خامساً: منهجية البحث

يمثل اختيار المنهجية الركن الاساسي لعملية البحث العلمي والتي تمارس تأثيرها في تحديد المشاكل التي يجب النظر فيها ووضع الحلول لها، وفي ضوء الاهداف المنشود تحقيقها في البحث أعتمد الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي ومنهج الاستقراء من خلال دراسة وتحليل مؤشرات ووقائع دور القطاعين العام والخاص في اقتصادات دول مختارة مع اشارة للعراق.

سادساً: هيكلية البحث

بغية الوصول الى متطلبات البحث وتغطية كافة أهدافه وتبيان فرضيته احتوى على ثلاثة فصول:

تضمن البحث ثلاثة فصول تناول الفصل الاول الاطار المفاهيمي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودوره في النشاط الاقتصادي، وتضمن مبحثين اختص المبحث الأول منهما: الشراكة بين القطاع العام والخاص، اما المبحث الثاني فقد تناول الانعكاسات الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجاء الفصل الثاني ليختص باستعراض تجربة مصر والسعودية من خلال مبحثين، تضمن المبحث الاول التجربة المصرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، اما المبحث الثاني فتناول تجربة المملكة العربية السعودية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وجاء لفصل الثالث ليختص بمناقشة الاقتصاد العراقي ودور القطاع العام والقطاع الخاص فيه، وقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث تناول الاول منها اوضاع الاقتصاد والقطاع الخاص في العراق وتناول المبحث الثاني الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق (الاطار التشريعي، التنظيمي، التنفيذي)، اما المبحث الثالث فتضمن اقتراح استراتيجية للشراكة بين القطاع العام والخاص الى جانب الاستنتاجات والتوصيات .

سابعا: حدود البحث

الحدود الزمانية : شملت السنوات (2005 – 2020) .

الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث بالاقتصاد السعودي والمصري والعراقي .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثره في النشاط الاقتصادي

المبحث الاول : الشراكة بين القطاعين العام والخاص

(مفاهيمها وأهدافها ومميزاتها وأنواعها)

المبحث الثاني : الانعكاسات الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تمهيد

اصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي لما لها من دور كبير في تلبية احتياجات المجتمع وتوفير الخدمات العامة بدلاً عن الحكومة، لذلك سعت الدول الى تبني اساليب الشراكة الحديثة وتطويرها وتنميتها بمختلف انواعها وصورها من اجل تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير بنيتها التحتية وتقديم الخدمات بشكل لائق لأفراد المجتمع

وبناء على ما سبق، فقد تم تقسيم الفصل الى مبحثين، تناول الاول منهما الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مفاهيمها وأهدافها ومميزاتها وأنواعها)، فيما جاء المبحث الثاني ليتناول الانعكاسات الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص .

المبحث الاول:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مفاهيمها وأهدافها ومميزاتها وأنواعها)

يحظى مفهوم الشراكة باهتمام كبير لدوره في تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي، وقد اولت الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية اهتماماً بالغاً به، في ظل الدور الكبير الذي تؤديه القطاع الخاص في دفع عجلة التقدم والتطور، من خلال تقديم الموارد اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية، وتقاسم المخاطر، والتخفيف، واسناد بعض المشاريع، والخدمات الى القطاع الخاص بدلا من القطاع العام، والاستفادة من الاموال المتاحة لدية، والخبرات الإدارية المتنوعة التي تتصف بالكفاء العالية في أدارة المشاريع .

أولاً:- تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public –Private Partnership) (p.p.p)

تعددت التعريفات والمفاهيم المرتبطة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص تبعاً لوجه نظر كل مؤسسة أو منظمة، إذ يرى البنك الدولي (international Bank) إن الشراكة هي ((عقد طويل الأجل بين طرف خاص والحكومة، لتقديم أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والادارة))[1].

في حين عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development) الاونكتاد الشراكة بأنها ((كل مظاهر التعاون بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة، والهدف منها تقوية فعالية المتعاملين في تحقيق الاهداف التي تم تحديدها))[2].

أما منظمة الامم المتحدة (United Nations Organization) فعرفت عقد الشراكة بأنه ((أتفاق أو ترتيب طوعي وتعاوني تتفق فيه جميع الجهات المشاركة على العمل معا لتحقيق غرض

---

(1) احمد ابو بكر بدوي وطارق عبد القادر اسماعيل، اطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020، ص2.

(2) United Nations Economic Commission for Europe, Guidebook on promoting Good Governance in public– private partnerships, New York, 2008 , p.20 .

أو هدف مشترك ولكل منهما مسؤولياته في حين عرفت الخاص بانة المؤسسات او الاعمال الربحية او مجموعة من التحالفات التجارية))[1] .

ويذهب بنك التنمية الاسيوية (Asian Development Bank)الى تعريف الشراكة بأنها عقود تنص على ((العلاقة العقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل المشروعات وتصميمها وتنفيذها وتشغيلها وكذلك خدمات البنى التحتية التي كانت تقدم سابقا وبصورة تقليدية من الدولة))[2].

ويعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها((الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية التي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة ،وتدخل الشراكة في مجالات متعددة للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والانفاق وشبكات انارة الطرق والجسور والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء))[3].

ويرى آخرون الشراكة بأنها ((العلاقات المؤسساتية بين الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص الهادف إلى الربح أو غير الهادف للربح، إذ تشارك الجهات الفاعلة المختلفة من القطاعين العام والخاص بنحو مشترك في تحديد أهداف وأساليب وتنفيذ اتفاق التعاون))[4].

وان الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود متنوعة طويلة الامد تمنح الى القطاع الخاص لتقديم افضل الخدمات للمجتمع بدلاً عن الدولة، وعليه فإن الشراكة تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك يكون دور الدولة هو رسم السياسات واتخاذ القرارات لإقامة

---

(1) عارف مخلف صالح، التكييف القانوني لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد 22، 2020، ص152.

2() محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع العوائد للبنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015،ص38.

(3) غنية ضياء، وعبد الحسين محمد العنبكي، نماذج عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ppp في القطاع السياحي (دول مختارة) مع إشارة خاصة للعراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد(18)، العدد (64) ،2020، ص193.

(4) Johannes Jutting, Public-private-partnership and social protection in developing countries, the case of the health sector, Edition EMS, 2006, p 5-6.

المشاريع، ويكون القطاع الخاص المنفذ لها والمشارك في أدائها، وأساس هذه الفكرة قائم على عدم استطاعة الدولة في بعض الأحيان وفي ظل ظروف أو بيئة اقتصادية معينة من تقديم الخدمات بشكل كفوء، لذا فإن اللجوء الى القطاع الخاص سيكون أمراً ضرورياً ولا بد منه .

وبناء على ما سبق يمكن للباحث تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها عقد بين الدولة او احدى مؤسساتها مع القطاع الخاص وفقاً للأساليب المتبعة في عقود الشراكة وضمن ترتيبات قانونية ومؤسسية من أجل تقديم أفضل الخدمات للمجتمع[1].

ثانيا: المزايا والاهداف والمبررات للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تسعى الشراكة بين القطاعين العام والخاص الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال حشد كافة امكانيات المجتمع ،بعد ان أثبتت التجارب صعوبة قيام الحكومة لوحدها في تحقيق الاهداف التنموية، وعلى نحو عام هناك مجموعة من المزايا والاهداف المسوغات للشراكة يمكن توضيحها من خلال الآتي:

أ- مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص[2][3]:-

1- ان ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل من خلال تأثيرات الشركاء على فوائد وقيم بعضهم عن طريق التفاوض والتوصل الى معايير أفضل في العمل، ومن ناحية اخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الاطراف فيما بينها .

2- تخفيف الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام وخلق القيمة المضافة التي تتيحها المرونة المالية* (financia floxibility) مع تحسين القدرة الادارية للقطاع العام .

1() حنان عبد الخضر هاشم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الاساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (13) ، العدد (36) ، 2015 ،ص19.

*** المرونة المالية: قدرة الشركة على تدارك الصعوبات المالية والتغيرات الطارئه .**

(2) وسام نعمة رجيب، مسوغات تطبيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد الخامس، 2019، ص188.

(3) عدنان حسين يونس، توفيق عباس عبد عون، شيماء رشيد، أمكانية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر – العدد الثاني ،2015، ص290.

3- الحرص على رأس مال القطاع الخاص، وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في ادارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت حاسما فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها لتحسين موقف الادارة العامة.

4- تبني مناهج عمل اكثر استراتيجية من الشركاء ممثلاً في تزويد أفكار استراتيجية أفضل ، ومنهج تنسيقي وصياغة وتنفيذ جيدين .

5- تعزيز مبادئ الافصاح والمساءلة في كيفية أدارة الموارد.

6- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجيه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات .

7- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أطراف الشراكة .

8- تحقيق النجاح في الاعمال من خلال التحفيز والنظرة المستقبلية وايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لا تستطيع الدولة مواجهتها والتغلب عليها بمفردها.

ب- أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص[1]:

تسعى الشراكة بين القطاعين العام والخاص الى تحقيق جملة من الاهداف لعل ابرزها :

1- تغيير نشاط الحكومة من ادارة البنية الاساسية للخدمات العامة الى القيام بوضع السياسات، ووضع الأولويات لأهدافها ومشروعاتها ومن بينها مراقبة هذه المشروعات .

2- تنفيذ المشروعات الاستثمارية في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة، هذا مع إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة وإشراكه في تحمل المخاطر.

3- إدخال الابتكارات على تصاميم المشروعات وتشغيلها وصيانتها فضلاً عن العمل على تفادي تدهور الأصول والمشروعات الضرورية للخدمات العامة نتيجة الصيانة غير الفعالة أو التشغيل غير الفعال.

4- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى أن يحصل العميل على السعر الأمثل على أساس التكلفة، وكذلك جودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التي يتحملها

(1) هشام مصطفى محمد سالم ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، مصر، العدد 31، الجزء4، 2016، ص120.

الشريك، فيجب أن يكون السعر الإجمالي المقدم من الشريك(القطاع الخاص) أقل من التكلفة التي كانت من الممكن أن تتحملها الحكومة لو قامت بتقديم الخدمة نفسها .

5- تحمل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص(التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيداً عن الموارد المالية المحدودة للحكومة.

6- إدخال الادارة والكفاءات لدى القطاع الخاص الى مجال الخدمات العامة، واشراكه في تحمل المخاطر[1].

مخطط (1) إيجابيات الشركة بين القطاعين العام والخاص .

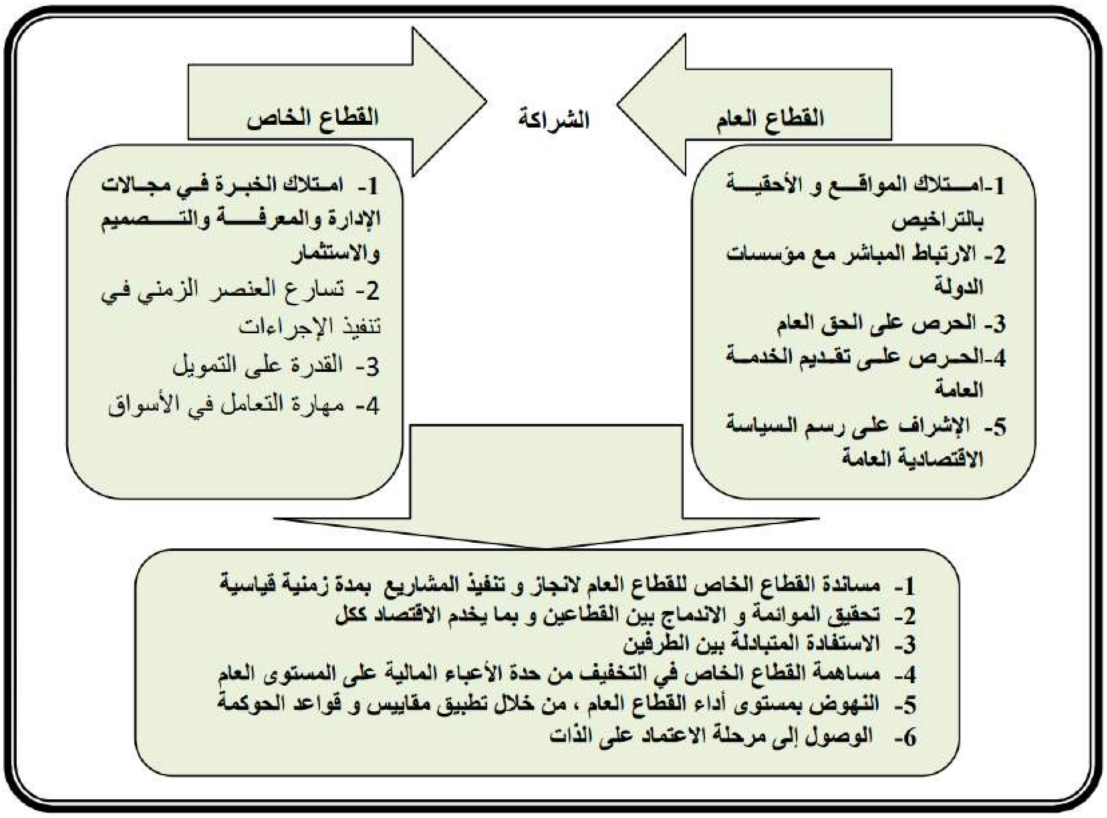

المصدر: حنان عبد الخضر هاشم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2010، ص6.

(1) محمد حسين محمد، تفعيل استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الاول، 2018، ص122.

ج- مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص :-

للشراكة بين القطاعين العام والخاص جملة من المبررات يمكن توضيحها من خلال الآتي[1] :

1-عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة بمفرده.

2- التغير التقني والاقتصادي المتسارع في أتاحه الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.

3- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات

4- انخفاض معدلات النمو، والتعرض الى ضغوط المنافسة المتزايدة

5- تقليص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.

6- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.

7- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام وتحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

8-زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تزايد الاهتمام بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل رواج الأفكار الاقتصادية الجديدة التي تدعو الى فسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في أنشطة جديدة تعمل على تخفيف العبء عن كاهل القطاع العام وإدخال القطاع الخاص منافساً قوياً وفعالاً في المشروعات الاقتصادية الهامة للبنية الاساسية، بوصفها الوسيلة الاكثر فاعلية لنقل التكنلوجيا الحديثة، ويلتزم المتعاقد مع الادارة بجملة التزامات تبدأ بالتمويل والانشاء والتشغيل، وتنتهي بالصيانة لضمان استمرار العقد بين الطرفين[2] .

---

(1) ليث عبد الله القهيوي، الشراكة بين مشاريع القطاع العام والخاص الاطار النظري والتطبيق العلمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص60-62.

(2) رجب محمود طاجن، عقود المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2010، ص138.

وإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مرت بمراحل مختلفة أخذت خلالها أنواعاً مختلفة كل منها يختلف عن الاخر بما ينسجم مع المشروع المزمع تطبيق عقد الشراكة عليه، وعلى النحو الآتي[1]:

1- عقود الخدمة **Service Contracts**:- تعد عقود الخدمة من الاتفاقات التي تحصل بين القطاعين العام والخاص، يقوم على أساسها الاخير ببعض المهام المحددة بموجب هذا النوع من العقود. وتحتفظ الجهة العامة بمسؤوليتها الكاملة عن تشغيل المرفق بالكامل وادارته ولكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات، وتستخدم هذا النوع من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل (ماليزيا، الهند، تشيلي، وبعض الدول العربية) لتقديم خدمات متعددة مثل تحصيل فواتير المياه والكهرباء ، تجديد شبكات مياه الشرب، أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي ، وغير ذلك من الاعمال لقاء مقابل يتم الاتفاق عليه في العقد، ويمكن عد عقود جباية الكهرباء التي تم تطبيقها حديثا في بعض الدول العربية من قبيل هذا النوع من العقود وتتراوح مدة هذه العقود بين (1-3) سنة [2] .

ولعقود الخدمة جملة من المزايا، ولها بعض العيوب التي يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

جدول (1) مزايا وعيوب عقود الخدمة

المزايا	العيوب
• توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من مؤسسة من القطاع الخاص. • والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في النواحي الفنية مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على مهامه الاساسية. • والتشجيع على زيادة كفاءة الاداء وتخفيض تكاليف العقود	• أعباء التشغيل والصيانة تظل مسؤولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام، ويعتمد نجاح الاعمال بالعقد على خبرة المؤسسة التي تقوم بالأعمال، وهذه النوعية من العقود تؤثر على حجم العمالة

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى

- رعد محمد ندا، مدى فعالية بعض العقود الادارية في معالجة الازمات الاقتصادية (عقد الشراكة نموذجا)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد التاسع-العدد الثاني، 2019، ص10.

(1) حمادة عبد الرزاق حمادة، عقود الشراكة (p.p.p)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014، ص20.

(2) سامي مراد، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الادارية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التنمية الادارية في ظل التحديات الاقتصادية، 2019، ص26.

2- عقود الإدارة Management Contracts[1]: هي عقود تبرم بين هيأة او مؤسسة حكومية وشركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة تنقل بمقتضى هذا العقد حقوق التشغيل فقط الى الشركة الخاصة دون أن يؤثر ذلك على حقوق الملكية ، لقاء رسوم تحصل عليها الشركة مقابل خدمتها، ويمكن ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها مع بقاء القطاع العام مسؤولا عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود من (3-5) سنة.

ولعقود الإدارة مجموعة من المزايا ولها بعض العيوب التي يمكن توضيحها من خلال الآتي

جدول (2) مزايا وعيوب عقود الادارة

المزايا	العيوب
السماح للدولة بالاحتفاظ بالملكية ، فضلا عن قدرتها على حل القصور الإداري من خلال الحصول على أ حسن الخبرات الإدارية وفي الوقت نفسه التحكم في كيفية أستخدم هذه الخبرات من خلال عقد الادارة .	ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر إذ تتحمل الدولة الخسائر الناجمة عن عمليات الشراكة، فضلاً عن التزام الجهة الحكومية بسداد المقابل المالي للقطاع الخاص وعلى دفعات محددة وثابتة أو نسبة من أرباح المشروع أو كليهما وذلك بحجة تحفيز المتعاقد مع الإدارة على زيادة فعالية المرفق ورفع كفاءته

الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى

- حسن عبد الله حسن، عقد المشاركة لتمويل وأنشاء وادارة المرافق العامة ، دار الجامعة، الاسكندرية، 2020، ص63.

3- عقود الإيجار(Leasing Contract): هي عقود تنشأ من خلال قيام أحد أشخاص القطاع الخاص باستئجار مرفق معين من إحدى هيئات القطاع العام أو مؤسساته للحصول على الارباح خلال مدة متفق عليها مقابل دفع أيجار ، وقد شاع استخدام هذا النوع من التعاقدات في عدد من الدول وفي قطاعات مختلفة بعد ان واجهت بعض الدول صعوبات في جذب المستثمرين ،وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول ، ولكن الدولة تبقى مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة

(1) حسن عبد الله حسن، عقد المشاركة لتمويل وأنشاء وادارة المرافق العامة، دار الجامعة، الاسكندرية، 2020، ص63.

الديون، كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يسهم في استخدام أصول الشراكة بدرجة أكبر من الكفاءة، وتتراوح مدة هذه العقود من(5-15) سنة[1].

جدول (3) مزايا وعيوب عقود الإيجار

المزايا	العيوب
الاسهام الفاعل في تقديم نفقات التشغيل دون التخلي عن الملكية، ويسهم في عملية الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، وقدرته على جذب مهارات تقنية وإداره متطورة.	يشمل عدم احتفاظ الشركة بملكية المشروع مما لا يمنح الحافز لديها لرفع قيمة اصول المشروع الا بالقدر الذي يضمن لها واردات مناسبة خلال مدة الإيجار، لذا فإن مثل هذه العقود يمكن ان تنجح في مشاريع واستثمارات معينة دون غيرها).

4- عقود الامتياز(Concession Contract): هي العقود التي يتم بموجبها قيام شركة خاصة بتمويل مشروع خدمي جديد وبنائه وتشغيله ويتضمن عقد الامتياز مواصفات التأجير والنفقات الرأسمالية والاستثمارات التي يتحملها القطاع الخاص؛ علما أن حقوق الملكية ترجع الى الدولة في نهاية مدة العقد ، وتقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها او على مستوى مدينة، وتتراوح مدة هذه العقود من(15-30) سنة[2] .

جدول (4) مزايا وعيوب عقود الامتياز

المزايا	العيوب
ومن مزايا هذا النوع من العقود أن صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف الأعباء المالية عن الدولة ، ولكن وللسبب نفسه تواجه مجموعة من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظرا للحجم الكبير لبعض الاستثمارات التي ستطلبها هذا النوع من العقود	ولا توجد عيوب واضحة لأسلوب الامتياز الا أنه يجب مراعات أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق الخدمات وطبيعتها التي سيقدمها المتعاقد مع الدولة، وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد، ومن ثم يجب على الدولة ان تحرص على عدم التدخل في ادارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا الاسلوب من أساليب الشراكة[3]

(1) محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، السعودية ، 2017 ،ص39.

(2) امل البشيشين , نظام البناء والتشغيل والتحويل , المعهد العربي للتخطيط, الكويت، 2004، ص17.

(3) فيصل أكرم نصوري، فيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 21، العدد83، 2018، ص298-299.

مخطط (2) انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

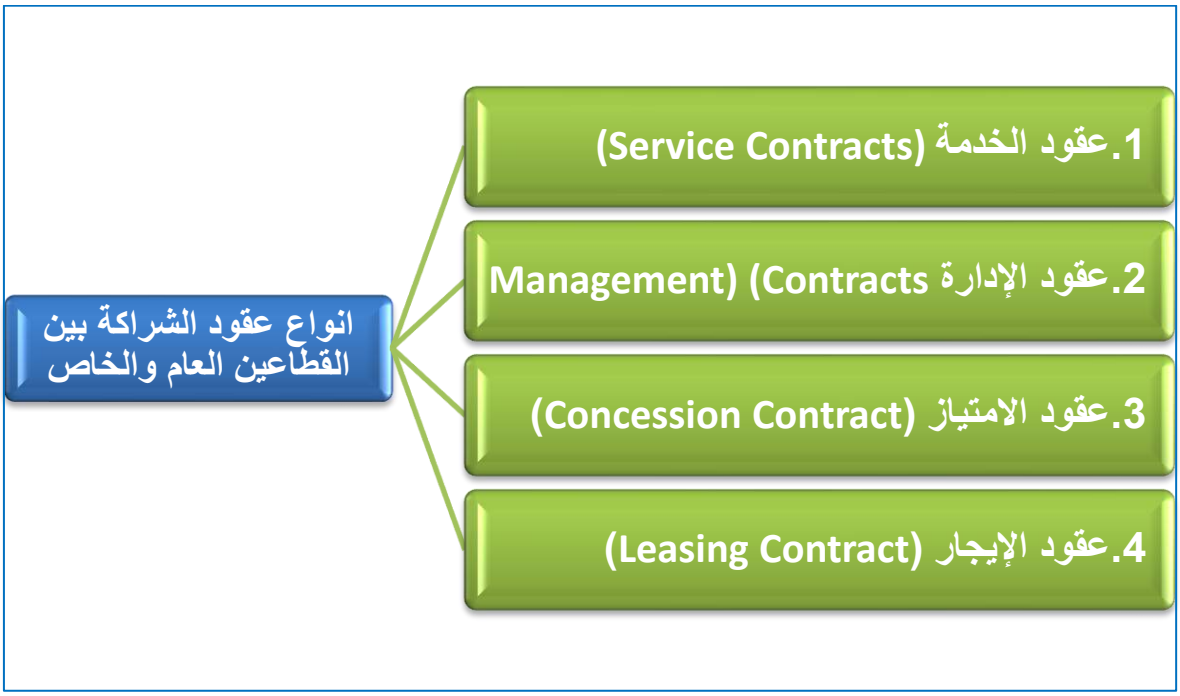

المصدر: محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، السعودية ، 2017 ،ص39.

رابعاً : صور الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتخذ الشراكة صوراً مختلفة وعلى النحو الآتي:

1- البناء، والتشغيل، والتحويل: ويطلق عليها عقود (البوت) (B O T) (Build, TRANSFER, OPERATE) تعد عقود البناء والتشغيل والنقل أسلوباً حديثاً لأنشاء وإداره المرافق العامة، وهي عقود تمويل من القطاع الخاص بهدف استثمار نشاط في الصناعة او البنى التحتية وتتم تغطية نفقات المشروع من خلال العائدات التي تحققها [1]، لقد أدى الواقع العلمي الى إيجاد صور جديدة لعقد(البوت)، وبموجبة يقوم الشخص ببناء المشروع وتشغيله وتملكه طول مدة العقد ، وبعد انتهاء مدة العقد يقوم بتسليمة الى الشخص العام بوصفه المالك الاصلي، وبذلك يظهر الفارق بين كل من العقدين في ملكية المشروع، ويكون الشخص العام مالكاً للمشروع وأن الشخص الخاص هو الذي يملك

(1) Bruno de Gaza let, contract construction dens cadre des projects en B O T –RDAL,1998.p.450

المشروع ثم يقوم بعد انتهاء مدة العقد بنقلها الى الشخص العام[1]، وان العقود المركبة والتي تتضمن التصميم والتمويل والانشاء والصيانة، ويقومان على فكرة الاعتبار الشخصي للمتعاقد[2].

2- البناء، والتملك، والتشغيل، والتحويل:- (B.O.O.T)(Build, Own, Operate, Transfer)

تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامه إحدى المشرعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتمتلك أصول المشروع وتشغيله وصيانته وتحصيل مقابل من تقديم الخدمة؛ لسداد أعباء التمويل، وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها، ومن ثم تقوم باستغلاله تجاريا خلال المدة التي يحددها عقد المشروع ، وبعد ذلك تقوم بنقل ملكيته الى الجهة المتعاقدة في نهاية المدة المتفق عليها، ويختلف هذا الاسلوب عن أسلوب (B.O.T) إذ يعد نظام (B.O.O.T) تطبيقاً بارزاً لنظام المشروعات الخاصة ذات المنفعة العامة، وتكون ملكية الاصول خلال مدة المشروع خالصة للقطاع الخاص وهو الأمر الذي لا يتحقق في أنواع العقود الاخرى، ويمتاز هذا الاسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة الى القطاع الخاص وأن مخاطر الاستثمار والتمويل تقع على عاتق القطاع الخاص بكاملها ، ولكن يؤخذ عليه أن المشروع خلال مدة التشغيل والصيانة لا يخضع لهيمنة القطاع العام[3].

3- البناء، والتملك، والتشغيل: (B.O.O) (Build Own and Operate) بموجب هذا العقد يقوم المستثمر بتمويل المشروع وبنائه وتشغيله طيلة مدة العقد، إلا أنه لا يلتزم بتحويل المشروع الى الدولة مثل العقود السابقة، أي أن هذا النوع لا يتضمن عنصر نقل الملكية، فهو ينتهي بانتهاء العمر الافتراضي للمشروع مع قيام الدولة بتعويض الاملاك من حصص الملكية. ويتصف هذا الاسلوب مثل اسلوب (B.O.O.T) بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة الى القطاع الخاص وأن مخاطر الاستثمار والتمويل تقع على عاتق الدولة، ويقوم بتشجيع الاستثمارات الوطنية الاجنبية. ولكن لا يخضع المشروع خلال مدة التشغيل والصيانة لهيمنة الادارة الحكومية ، فضلاً عن ذلك فهناك مخاطر

---

(1) هاني صلاح سرى الدين، التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص25 .

(2) جليل الساعدي ،لبنى السعيدي، ماهية عقد ال(B.O.T) في القانون العراقي والمقارن ،دار السنهوري ، بيروت، 2016، ص38.

(3) LYONNET Du Mouser Michel, Finn cement surf project et partenariat Public, Privet, Edition EMS, 2006, p 305.

من فقدان هيمنة الدولة على طبيعة المشروع الذي قد يتغير نشاطه بقرار من المالك الاصلي (القطاع الخاص)[1].

4- البناء، والتشغيل، والتجديد: (BOR) Build – Operate – Renewal)

بموجب هذه الآلية يتم التركيز على عملية بناء المشروع وتشغيله من القطاع الخاص خلال مدة محددة يتم الاتفاق عليها، بعد ذلك تكون هناك عملية تقييم للمنجزات المتحققة خلال المرحلة الماضية، ويتم تجديد عقد الامتياز على وفق شروط جديدة في ضوء عملية التقييم، ومن شأن هذه الآلية أن تتيح لجهة التعاقد في القطاع العام إمكانية متابعة التطورات في المشروع وما تحقق من منجزات من أجل تقدير الخطوة القادمة [2].

5 – البناء، والتحويل، والتشغيل: (BTO)(– Build –Transfer – Operate)

مع هذه الآلية تقع مسؤولية بناء المشروع على الدولة، وهذا يعني إن الدولة هي من يتحمل تمويل المشروع وإنجازه، كذلك يمكن أن تنطبق هذه الآلية على مشاريع الدولة القائمة فعلاً. تقوم الدولة بطرح فرصة استثمارية والتعاقد مع القطاع الخاص لإدارة المشروع وتشغيله في ظل استمرار ملكية الدولة للمشروع، ومن ثم فأن هذا الشكل يعد من أشكال الشراكة المقتصرة على أدارة وتشغيل المشاريع الحكومية وتشغيلها على وفق معايير القطاع الخاص بموجب عقود التشغيل والادارة من أجل تحقيق هدف التميز الذي يمكن أن توفره عمليات الإدارة والتشغيل التي يقوم بها القطاع الخاص[3].

6- البناء، والتملك، والتأجير، والتحويل (BOLT)(Build– Operate– Lease– Transfer)

بموجب هذا العقد تعهد الدولة إلى المستثمر بإنشاء مشروع على نفقته الخاصة وتشغيله وتأجيره للغير طوال فترة العقد بحيث يستطيع تغطية تكاليف المشروع وتحقيق نسبة من الأرباح من قيمة الإيجار، على أن يلتزم في نهاية العقد بنقل المشروع إلى الدولة المتعاقدة، وفي إطار هذه الآلية تقوم شركة المشروع باستئجار مشروع قائم من المشاريع الحكومية ، ثم تقوم بتحديثه وتطويره وتشغيله

1() عبد اللطيف نايف، دراسة في عقود التزام المرافق العامة البوت(B.O.T) البناء والتشغيل والتحويل، ورقة عمل العراق مقدمة في اطار المؤتمر السادس لرؤساء المحاكم الادارية في الدول العربية، بيروت، 2016، ص3.

(2) نورة سعداني، الاستثمار وفق عقد البوت، مجلة القانون والمجتمع، العدد 2 ،جامعة أحمد دراية ، الجزائر، 2017، ص186.

(3) منى يونس حسين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1 ،العدد 24، 2016، ص81.

خلال مدة العقد ويتحول بعدها الى الدولة بحالة تشغيلية جيدة تستطيع التصرف به في أوجه استثمارية أخرى، ، وهو من أهم صور مشروعات البنية الأساسية الممولة من القطاع الخاص، وتصلح لإقامة المشروعات التي تحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية لتشغيلها وحسن إدارتها [1].

7- التحديث، والتشغيل، والتحويل :(MOT) (Modernize – Operate– Transfer)

تستخدم هذه الآلية في المشاريع العامة القائمة فعلا ولا سيما الشركات والمعامل الصناعية العامة التي تعاني من مشاكل تتعلق بتقادم تقنياتها وخطوطها الانتاجية وعدم كفاءة أعمال الإدارة والتشغيل، حيث يمكن من خلال هذه الآلية أن يقوم القطاع العام بالتعاقد مع شركات القطاع الخاص على القيام بأعمال التحديث والتطوير التي يتم الاتفاق على مواصفاتها في عقد الشراكة، وقيام شركة المشروع بأعمال الإدارة والتشغيل، مع بقاء ملكية المشروع للدولة خلال مدة العقد، ومن ثم فأن هذه الآلية تتطلب أن تكون هناك تفاصيل تتعلق بالنفقات الاستثمارية التي تصرف على أعمال التحديث والتطوير، يتضمنها عقد الامتياز، وما تتحمله شركة المشروع، وما يمكن أن تتحمله جهة التعاقد في القطاع العام من النفقات الاستثمارية ونفقات الصيانة في ظل استمرار ملكية الدولة للمشروع خلال مدة العقد، ولحين تحويل المشروع للدولة[2] .

8- التحديث، والتملك، والتشغيل، والتحويل: MOOT (Operate–Own– Transfer –Modernize)

تعد هذه الآلية مشابهه للآليات السابقة إلا أنها تختلف عنها في أن أعمال التحديث والتطوير التي ينص عليها عقد الامتياز تكون مرتبطة بتحويل ملكية المشروع الى المستثمر الخاص على نحو مؤقت، مما يعني إمكانية نقل عبء جميع النفقات الاستثمارية المتعلقة بأعمال التحديث والتطوير والصيانة إلى شركة المشروع من إجمالي العوائد المالية التي تتحقق خلال عقد الامتياز ولحين تحويل المشروع الى الدولة [3].

1() محمد دمان ذبيح، عقد البوت : ماهيته ، و مزاياه، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد20 ،العدد: 25 ، 2020 ،ص445.

(2) عدنان حسين الخياط، نحو تفعيل آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الصناعي في العراق، مجلة جامعة كربلاء –كلية الادارة والاقتصاد، العدد 40،2021،ص112.

(3) المصدر نفسه،2021،ص112.

9-البناء، والتأجير، والنقل: (BLT) (Build – lease – Transfer)

تقوم الدولة من خلال هذا العقد بمنح الطرف الثاني القطاع الخاص الحق في إقامة مشروع للبنية الأساسية، التي تكون في الغالب (مستشفى أو مدرسة أو مبنى حكومي) وبعد انتهاء المستثمر من إقامة بناء المشروع تقوم الحكومة بتأجيره للمستثمر طوال مدة التعاقد، أي تظل الملكية القانونية للدولة، ويقوم منفذ المشروع باستئجاره على أن يعيده الى الدولة بعد انتهاء مدة الايجار ومن المنطق أن قيمة الايجار (ايرادات المشروع) تكون له طوال مدة التعاقد وكذلك تكلفة بناء المشروع بالإضافة الى نسبة من الارباح المناسبة للمستثمر[1].

10-البناء، والاستئجار، والتشغيل، والنقل: (BROT) (Build–Rent– Operate– Transfer)

تقوم الدولة بمنح القطاع الخاص امتيازاً لبناء المشروع لحساب الدولة على نفقته الخاصة على أن يقوم باستئجار المشروع ليستغلة لفترة معينة، ويقوم المستثمر خلال فترة العقد بتحصيل مقابل تقديم الخدمة للمواطنين، على أن يعيده الى الدولة مع نهاية فترة التعاقد، وهذا يعني أن الملكية القانونية للمشروع تعود الى الحكومة، ويكون هذا النوع من التعاقد في المشروعات والمرافق القابلة للتأجير، ومنها إقامة المطارات والمنتجعات السياحية وسلاسل المطاعم وغيرها من المشاريع[2].

11- الايجار، والتشغيل، والنقل ملكية: (LROT) (Lease –Renewal Operate– Transfer)

يقوم المستثمر في هذا النوع من العقود باستئجار مشروع أو مرفق قائم من الدولة لمدة زمنية محددة، ويقوم المستثمر بعمليات التجديد والتشغيل واستغلال المشروع على أن يعيد المشروع الى الجهة المالكة (الدولة) بحالة جيدة وبدون مقابل، فهذا العقد يعد عقد إيجار عادي تمت إضافة عنصر جديد علية وهو التجديد والتحديث[3] .

---

(1)عبد الستار ابو غدة، عقد البناء والتشغيل والاعادة(B.O.T) وتطبيقه في تعمير الاوقاف والمرافق العامة، منظمة المؤتمر الاسلامي، السعودية، العدد 19، 2008، ص5 .

(2) سيد طه بدوي، الاطار الاقتصادي لمشروعات البنية الاساسية ذات التمويل الخاص(B.O.T)، دراسة دور القطاع الخاص في تمويل المشروعات، القاهرة، 2008، ص55 .

(3)عبد الستار ابو غدة، مصدر سبق ذكرة، ص5 .

12- التصميم، والبناء، والتشغيل: (DBO) (Design – Build – Operate)

تقوم الدولة بالتمويل اللازم للمشروع، وتتعاقد مع شريك من القطاع الخاص على تصميم المرفق وبنائه ثم تشغيله لمدة زمنية محددة، عند وجود رغبة قوية من القطاع العام في الاحتفاظ بالملكية، والاستفادة مع مشاركة القطاع الخاص في بناء المرفق وتشغيله، ويصلح هذا الاسلوب في أغلب مرافق الخدمات العامة، شاملة في ذلك مرافق مياه الشرب، والصرف الصحي، والحدائق العامة، والملاعب الرياضية، والمباني الحكومية ، ومن مزايا هذا النوع من التعاقدات تحميل الشريك الخاص مخاطر البناء والاستفادة من شراكة القطاع الخاص في الخبرة والكفاءة والفاعلية في جودة البناء وتشغيل المرفق وفي مقابل ذلك لهذا النوع من العقود بعض العيوب لعل ابرزها ان المشاركة تضعف من سلطة الدولة على تشغيل المرفق، بالإضافة الى تحمل الحكومة مخاطر التمويل، وإن كان ذلك يتوقف على طبيعة المرفق[1] .

وأن الصور التي تتخذها عقود الشراكة، وإن المفاضلة والاختيار بينها تعتمد على عوامل واعتبارات تتعلق بإمكانات القطاع العام وامكانات القطاع الخاص، وطبيعة الاهداف التي تريد الدولة تحقيقها من عقود الشراكة مع القطاع الخاص، وعموما يمكن تحديد بعض هذه العوامل والاعتبارات المؤثرة في عملية الاختيار[2].

(1) هدى صالح النمر، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017، ص65 .

(2) فيصل اكرم نصوري، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 83، ص124، 2015 .

مخطط (3) صور الشراكة بين القطاعين العام والخاص

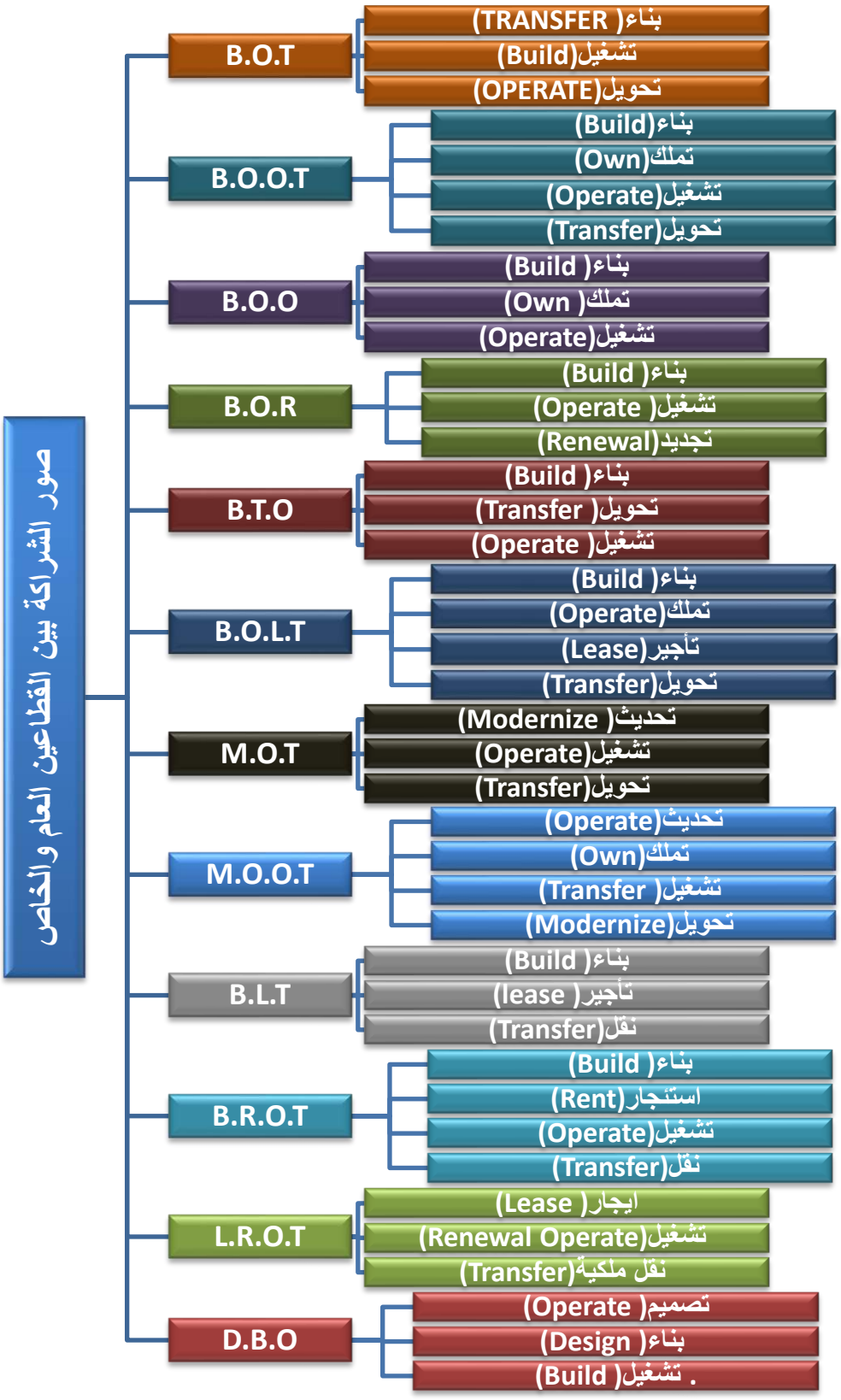

المبحث الثاني:

الانعكاسات الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات كبيرة، وعلى مختلف المجالات, وحصل اهتمام كبير من لدن الاوساط الاقتصادية من حكومات ومراكز بحوث ومنظمات متخصصة، حيث تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على الجمع بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، وعلى حشد إمكانات المجتمع وجمعها كافة بما فيها من طاقات وموارد وخبرات لدى كل من القطاعين، للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء المشاريع وتشغيلها بمختلف أنواعها وإدارة، وتوجيه اقتصاد البلد بصورة كفوءة من خلال أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكاناتها البشرية والمالية والادارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية، على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع والتي لها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل. وهذا الامر عزز من اعتماد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام و الخاص, وهذا ما تسعى البلدان الى تحقيقه[1].

أولاً: دور الشراكة في دعم التنمية الاقتصادية:

تؤدي الاستثمارات عملية بناء الاصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، ويؤدي الانفاق الاستثماري غالباً الى زيادة الانتاج ورفع معدل التنمية الاقتصادية وزيادة تشغيل القوى العاملة، وتعد الاضافات الجديدة الى وسائل الانتاج ولاسيما الآلات والمواد الاولية استثماراً وهو يمثل الاضافات الصافية الى خزين رأس المال الحقيقي للدولة مما يخلق جزءاً من الثروة الوطنية[2].

وثمة تفاوت كبير بين البلدان في تقديرات الاستثمارات اللازمة لتلبية احتياجات البنية التحتية، فالتقديرات القائمة على فكرة اللحاق بالبلدان الاكثر تقدما في مجال البنية التحتية، وان المنهج الافضل هو تقييم امكانية تعبئة موارد القطاعين العام والخاص للأنفاق في مجال البنية التحتية ضمن اطار اقتصادي كلي سليم يكفل استمرارية أوضاع المالية العامة[3].

---

(1) وسام نعمة رجيب، مصدر سبق ذكرة، ص180.
(2) فيصل أكرم نصوري، فيصل زيان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد83، 2015.
(3) برناردين أكيتوبي وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2007، ص1-2.

دراسة (Sokolov , 2012) تجارب بعض الدول الأوربية ومنها التجربة البلغارية بشكل خاص حيث وجد فيها استخدام السلطات المحلية (الشراكة مع القطاع الخاص) أداة لتحسين جودة التنمية الاقتصادية وتحقيق قيمة أفضل للأموال المستثمرة، إذ أن هنالك تطبيقاً واسعاً لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول الأوروبية، وأن مشاريع الشراكة في هذه الدول تواجه مشاكل متعددة مثل نقص المعايير والأسس التي تؤدي إلي شراكات ناجحة، وعدم وجود التمويل الكافي من أجل إنشاء شراكات، فضلا عن ذلك بعض المشاكل الإدارية التي تنشأ خلال الشراكات. ولترويج تطوير (تطبيق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص) على نطاق أوسع على المستوى المحلي يجب تحقيق التنمية الاقتصادية، يرجع ذلك الى وجود أبحاث بموضوع الشراكة، ولكنها لم تستغل بالقدر الكافي. وأن الحجج الرئيسة في تفضيل المواطنين لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص تتمثل في الكفاءة الاقتصادية وجودة تقديم الخدمات، وبين الباحث وجود فرصة لزيادة فعالية الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال إيجاد أدوات كافية لإدارة عملية الشراكة والبدء فيها، وأن الإفصاح عن الجهود غير المستغلة وتقديم دليل استرشادي لتطوير واستخدام (مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص) على المستوى المحلي يعد أساساً جيداً لإنشاء نموذج لإدارة مشاريع الشراكة وتمويلها بين القطاعين العام والخاص[1].

ثانيا:- الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها في تطوير البنية التحتية :

إن خدمات البنية التحتية تتعلق بحياة الافراد اليومية وإنها واحدة من أهم المعايير الاساسية لقياس تطور المجتمعات من خلال نوعية كفاءة هذه الخدمات التي تقيس التطور الحضاري والرفاهية للمواطنين الذي حققته كل دولة ، فان جودة البنية التحتية سوف تؤثر في المستوى الانتاجي للبلد وقدرته على المنافسة في الأسواق والتصدير وتؤثر على جذب الاستثمار الاجنبي[2] .

وأصبح الامر يقتضي تحسين نوعية خدمات البنية التحتية بما يلبي الحاجات العامة ويلائم البيئة ويتطابق مع المعايير المعتمدة، وان اهتمام الدول العربية تزايد في الآونة الاخيرة بتوسيع خيارات نطاق تمويل البنية التحتية، إذا تمثل الاتجاهات الابرز في هذا الصدد في جذب القطاع الخاص

(1) Sokolov Ivan ,Potential and Guidelines for the Development of pulicprivate partnerships at the local level, series: law and politics Vol.10, No.1, 2012, p,3.
(1) برناردين اكيتوبي واخرون ، مصدر سبق ذكرة ، ص 1.

والمحاولات للدخول في شراكات مع الحكومة في مجال تشييد وتمويل البنية التحتية وتحويلها [1]، ويحدث هذا من منطلق الاستفادة من امكانيات القطاع الخاص في التقنية، وتحسين الخبرات والقدرات في بعض القطاعات الحيوية مثل الطاقة والنقل، وفي هذا السياق فان عدداً من الدول العربية اتجهت الى تبني نموذج الشراكة بين القطاعين كوسيلة لتشييد البنية التحتية وتمويلها وتأهيلها، حيث تسعى هذه الدول الى تطوير الاطر الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك السياسات الحكومية واللوائح التنظيمية والقانونية ، وآليات الدعم الفني والمالي ،ومستويات الحوكمة والشفافية وبناء القدرات، وتشغيل اصول الدولة والخدمات المناطة بها، وتشير التقديرات الى إن قيمة الشراكة بين القطاعين قيد التنفيذ وصلت الى 224 مليار دولار في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في عام2019 [2] .

تتمثل الخدمات بالعمود الفقري والاساسي التي يتم تشييدها لتلبي الاحتياجات الضرورية والرفاهية للمجتمع، فيعد وجودها شرطاً في نجاح المشروعات الاقتصادية لرفع المستوى الانتاجي[3]، فيحفز الاقتصاد لأنشاء المزيد من هذه المشروعات، وان مشروعات البنية التحتية تتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل بحجم المشروعات الكبيرة في هذه الخاصية، حيث يعجز ممول واحد عن تمويل المشروع في أغلب الاحيان، وكثرة دخول مستهلكي الخدمات وتنوعها، تلك التي يقدمها المشروع[4]. وكذلك الحال مع خدمات الطرق والجسور والمياه والكهرباء والمستوى المطلوب من هذه الخدمات يتغير مع نمو وتطور المجتمع، مما يؤدي في زيادة الطلب على هذه الخدمات واستمرار الحاجة اليها، وان التطور المستمر للخدمة ضرورة مهمة بما يواكب التطور التكنولوجي والعلمي لتقديم افضل خدمة عصرية تلبي حاجات الجمهور[5].

وان القطاع العام في العادة يتولى مهمة الانشاء والصيانة واعادة تأهيل البنية التحتية وممارسة معظم الانشطة الاقتصادية، كونها تتطلب مبالغ ضخمة وخاصة في الدول النامية التي تعاني القصور

(1) تقرير عن التنمية في العالم ، البنية الاساسية من اجل التنمية، البنك الدولي للأنشاء والتعمير ، 1994،ص11.

(2) Middle East Business intelligence (MEED): ppp in the Middle and East and North Africa, (2019).p (4) .

3() صلاح عودة، رزاق احمد السيد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ، 2008، ص2.

4() محمود محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية واثرة في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد51،2010،ص116.

(5) كمال طلبة المتولي سلامة ، النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية ، دار النهضة العربية ، مصر، 2010، ص103.

في تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع[1]. وان الاتجاهات الحديثة في الاستثمارات في عدد من دول العالم اصبحت تقر بان منهج الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، يمثل منهجا سليما لتحسين مستوى الاداء والكفاءة في الانشطة الخدمية والاقتصادية، وذلك من خلال الاستفادة من امكانات الدولة والقطاع الخاص، كما ان هذه الشراكة تعد ضرورية لاسيما في ظل ظروف شحة الموارد المالية للموازنة العامة وتتوجه الدولة نحو تفعيل منهج اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية واعادة تأهيل مشاريع الدولة المتأخرة[2] .

من جانب آخر، فإن رغبة القطاع الخاص في تحقيق الارباح والاستفادة من الموارد الحالية غير مستغلة ، بدأت بالاتجاه نحو القطاع العام لتحقيق شراكات تنموية تقدم حلولاً عملية لمشاكل سوء الادارة للمشاريع الخاصة، وتشجيع القطاع الخاص للولوج في مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الانتاجية، في ضوء السعي الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وآلية السوق والحد من دعم الشركات العامة والمختلطة من خلال اصلاح وضعها الاداري والتنظيمي واصلاح وضع الملكية للسماح للقطاع الخاص بشراء الاسهم من هذه الشركات[3].

دراسة (Shen ,Tam, and ،Zhao 2016) التي هدفت الي الترويج لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP بوصفه منهجاً في تطوير مشاريع البنية التحتية، و تعد عملية توزيع المساهمة في المشاريع الاستثمارية بين القطاع الخاص والعام من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على أداء استدامة لمشاريع PPP [4].

أما دراسة (Buertey and Asare ,2014) فالهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم كيف يمكن لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أن يعتمد عليها كاستراتيجية للمساعدة في معالجة التحديات التي تواجه تقديم البنية التحتية للطرق لسد الفجوة في البنية الأساسية القائمة في دولة غانا، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود عدد من النماذج PPP ،الا أن النموذج الملائم الذي يتم تحديده للمشاريع، يجب أن يقوم على أساس الغرض من المشروع وخصائص

1() برنادين اكيتوبي واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص 2.
(2)عدنان حسين يونس (نحو نموذج لاقتصاد سوق منتج في ظل ظروف الدولة الريعية في العراق) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ايار 2013، ص19.
3() عبد الحسين العنبكي، تقييم استراتيجية الموازنة من سنة (2012-2010) جمهورية العراق ، مكتب رئيس الوزراء هيئة المستشارين المكتب الاستشاري الاقتصادي ، 2013، ص8.
(4) Sheen L., Tam V., Gain L., Ye K. & Zhao Z. (2016). "The optimal debt ratio K(15), p.239–.of public–private partnership projects". Int. J. Constr. Manga 253.

الشركاء، وبالتالي ال يوجد نموذج PPP منفرد يمكن أن يرضي جميع الشروط المتعلقة من إعداد موقع المشروع والميزات التقنية والمالية. وأنه من أجل تحقيق الأرباح و تعظيم الفائدة من القطاع الخاص، يجب أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص محدودة فقط لبناء الطرق السريعة والطرق الرئيسة حيث يمكن تتمركز نقاط عبور الطريق لخدمة الآلات واسترداد التكاليف، ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن نموذج الشراكة لا يمكن أن تقدم حال عجز البنية التحتية، و لكن يمكن أن تقطع شوطا طويلا لخفض العجز في البني التحتية[1].

شهدت الشراكة بين القطاعين العام والخاص تطورات كبيرة ونمواً لافتاً للنظر للمدة (2010 – 2019) ، وتشير الاحصاءات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي والمؤسسات المختصة الى وصول حجم الاستثمارات الى 967 مليار دولار بالمقارنة مع 997 مليار دولار 2010ولمعدل انخفاض بلغ (3%) بالمقارنة مع عام 2019 ويوضح المخطط الآتي الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية.

مخطط (أ) الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية للمدة (2010 – 2019) مليار دولار امريكي :

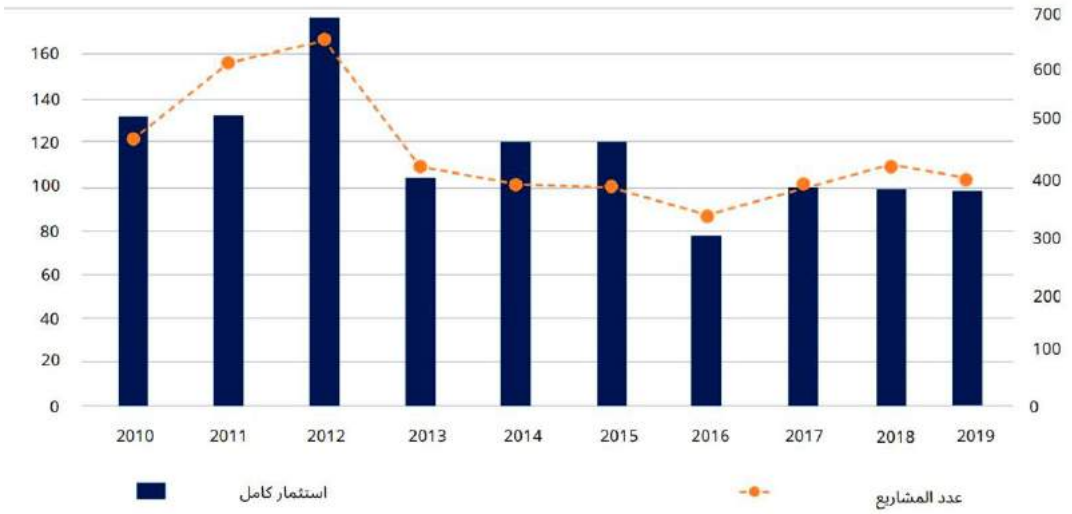

المصدر : **THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020, p8**

اما فيما يتعلق بعدد المشاريع فقد بلغت 428 مشروعا في عام 2010 ثم وصلت الى نحو 409 مشروعا في عام 2019، وشهدت مشاريع PPI في عام 2019 انخفاض بنسبة (19%) مقارنة

(1) Buertey J. Asare S., (2014), "Public Private Partnership in Ghana: A Panacea to the Infrastructural Deficit?" International Journal of Construction Engineering and Management, 3 (5), 135-143.

بالمشاريع في عام 2010، ويمكن أن يعزي الانخفاض في مستويات الاستثمار إلى مناخ الاستثمار المتردي، ولا سيما في إندونيسيا والهند والصين والمكسيك وجنوب إفريقيا. وانخفضت في جنوب إفريقيا إلى مشروعين بعد ارتفاع قياسي بلغ 21 مشروعا في عام 2010 وانخفضت المشاريع أيضا في إندونيسيا من 12 مشروعا في عام 2010 إلى مشروعين مع انخفاض قدره (6.5) مليار دولار في مستويات الاستثمار في الهند. وانخفضت المشاريع إلى النصف تقريبا مع 63 مشروعا في عام 2010 و 34 مشروعا في عام ، 2019 على الرغم من أن مستويات الاستثمار لم تشهد سوى تراجعا قدره (3.7) مليار دولار أمريكي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض عدد مشاريع الطرق التي بلغت ذروتها في عام 2010 بينما زاد عدد المشاريع في الصين من 19 في 2010 إلى 142 في، 2019 شهدت مستويات الاستثمار انخفاضا قدره (6.4) مليار دولار. وعلى العكس من ذلك[1] ، واصلت البرازيل اتجاهها المتمثل في زيادة عدد المشاريع، وارتفعت مستويات الاستثمار من6.1 مليار دولار أمريكي إلى (18.6) مليار دولار أمريكي من عام 2010 إلى عام 2019 في حين أن هذا يشمل مشروعا ضخما بقيمة (8.6) مليار دولار أمريكي التجريد شركة بتروبراس من الغاز الطبيعي، كما وصل مشروعان عملاقان جديدان إلى الإغلاق المالي في النصف الثاني من العام. وشهد عام 2019 استثمارات في 62دولة، وهي زيادة عن عدد البلدان التي لديها تسهيلات استثمارية في عام 2010 (46) دولة، وكان أعلى عدد من البلدان التي لديها التزامات استثمار من القطاع الخاص في العقد. وشهدت بلدان مثل بيلاروسيا وبليز وكابو فيردي و جزر القمر وكوبا وملاوي والسودان وأوزبكستان، التي لم تعلن التزاماتها على مدار العقد الماضي ، عائدا في الاستثمار في عام 2019 كما أفادت سانت فنسنت وجزر غرينادين بأنها أعلنت أول التزام استثماري في عام 2019 .

لا تزال الاستثمارات العالمية تمثل (39%) من إجمالي استثمارات PPI في عام 2019 على الرغم من أن هذا يمثل انخفاضا في التزام الاستثمار بالقيمة المطلقة وكذلك من حيث النسبة المئوية، من بين ست مناطق، تعد أمريكا اللاتينية والكاريبي هي المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة كبيرة في الاستثمارات مقارنة بعام ،2018 مما أدى إلى زيادة حصة أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 32 في المائة في عام 2019 من 16 في المائة في عام 2010 الاستثمارات في جنوب آسيا، التي كانت تظهر بوادر من الانتعاش منذ عام ، 2010 ظل عند مستوى مماثل لعامي 2010 و 2011 ولم

(1)THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020, p8.

تشهد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغيرا ملحوظا عن عام 2010، بينما شهدت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضا كبيرا في الاستثمارات في عام .2019 كانت البلدان الخمسة التي سجلت أعلى مستويات الاستثمار في عام 2019 هي الصين بقيمة(26.3) مليار دولار أمريكي عبر 142 مشروعا البرازيل، بقيمة (18.6) مليار دولار أمريكي عبر 33مشروعا الهند (7.6) مليار دولار أمريكي، عبر 34مشروعا فيتنام مع (4.5) مليار دولار امريكي عبر 12 مشروعا وروسيا ب (4.1) مليار دولار عبر 13 مشروعا، في عام 2019 جذبت هذه البلدان الخمسة معا (61،1) مليار دولار أمريكي واستحوذت على 63 في المائة من الاستثمار العالمي لأسعار المنتجين.

شكل (2) الحصة الاقليمية من التزامات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص (2010 - 2019)

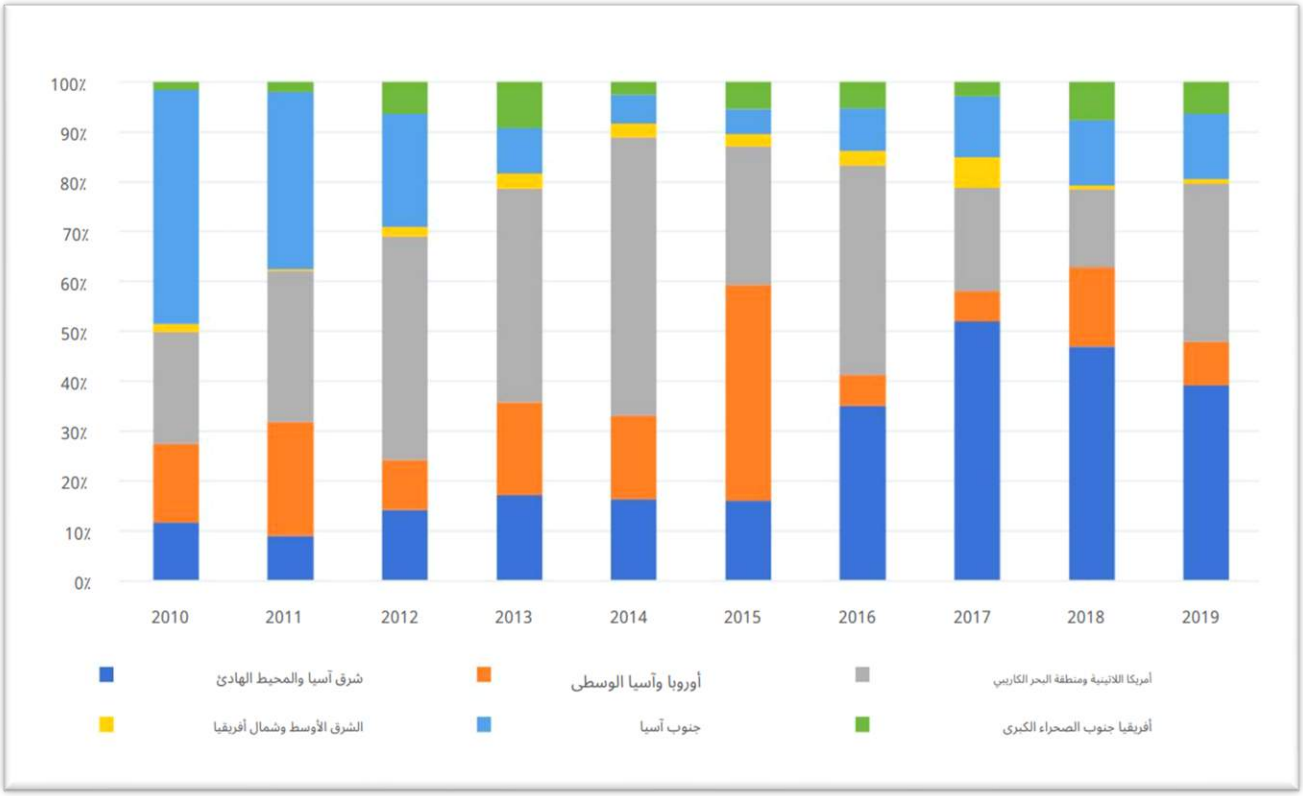

المصدر: THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020, p9

1. **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المواصلات :**

واصل قطاع النقل تفوقه على قطاع الطاقة خلال مدة الدراسة (2010 – 2019)، أذ جذب (47.8) مليار دولار أمريكي عبر 123 مشروعا، بينما بلغ قطاع الطاقة (40.1) مليار دولار أمريكي عبر 169 مشروعا عام 2019، وهو ما يمثل (41%) من الالتزامات الاستثمارية في عام 2019 واستحوذت إدارة النفايات الصلبة على (4.7) مليار دولار أمريكي عبر 64 مشروعا، واجتذب قطاع المياه (4.0) مليار دولار أمريكي على 51 مشروعا، بينما تلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (174) مليون دولار أمريكي لثلاثة مشاريع .

الشكل(3) الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص للمدة من (2019 – 2010)

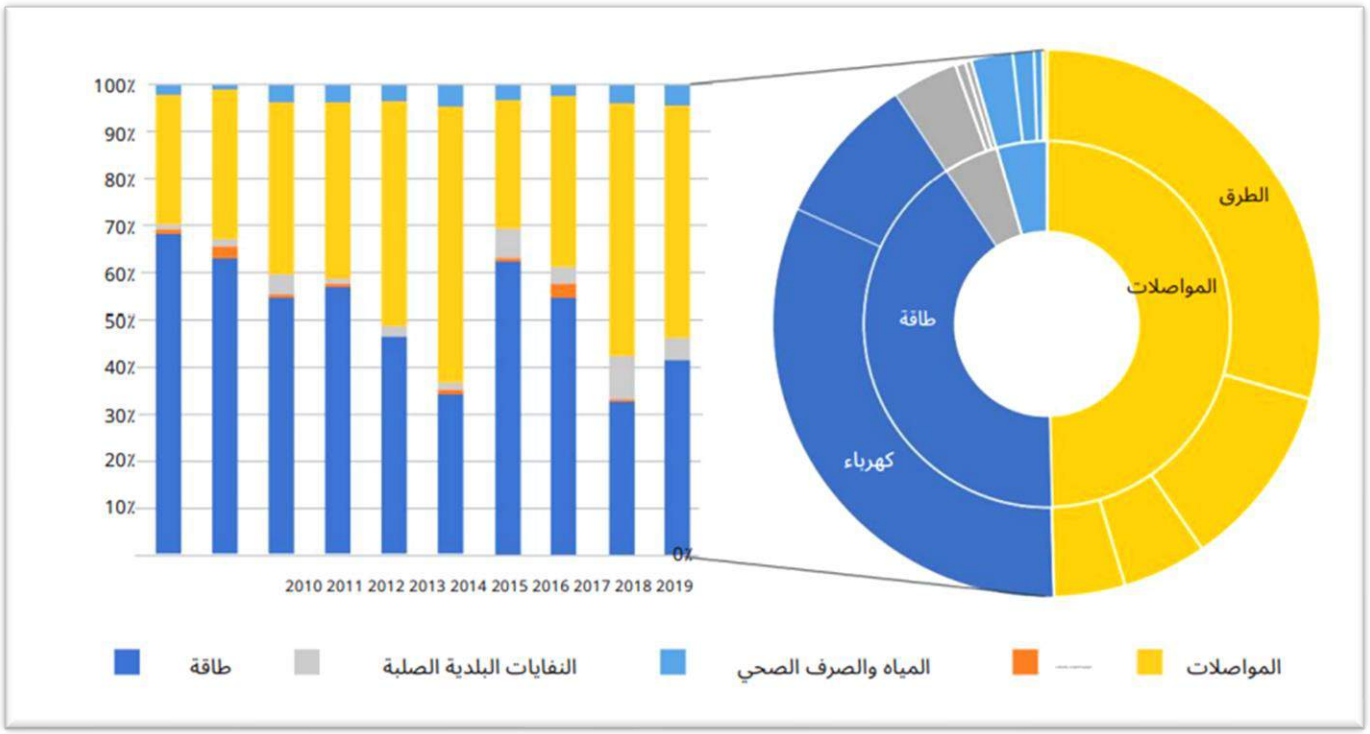

المصدر : **THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020, p10**

بلغ إجمالي الالتزامات الاستثمارية في قطاع النقل (47.8) مليار دولار أمريكي عبر 123 مشروعا في عام 2019 وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة (11%) عن مستويات عام 2010 ولكنه يساوي تقريبا متوسط الخمس سنوات، من أن عدد المشاريع ، شهد عام 2019 استثمارات في 122 مشروعا، التي كانت ثاني أعلى تقديرات خلال السنوات العشر الماضية، في قطاع النقل، تلقت الصين

أكبر التزامات استثمارية (28.4) مليار دولار أمريكي، تليها الهند (6.7) مليار دولار أمريكي وروسيا (3.4) مليار دولار أمريكي، في قطاع النقل. وسيطرت استثمارات الطرق، إذ استحوذت على أكثر من نصف (59%) استثمارات القطاع (28.4) مليار دولار أمريكي عبر 90 مشروعا ومن بين مشاريع النقل الى 33 المتبقية، كانت سبعة منها مشاريع مطارات بقيمة (3.9) مليار دولار امريكي، وتسعة منها استثمارات سكك حديدية بلغ مجموعها (10.6) مليار دولار أمريكي، أخيرا ، كان هناك 17 مشروعا للموانئ بقيمة (4.9) مليار دولار أمريكي، على غرار عام ،2018 تم تنفيذ الجزء الأكبر من الاستثمار في الطرق في الصين، أذ تم استثمار (14.8) مليار دولار أمريكي في 52 مشروعا، كان هذا نتيجة لجهود الحكومة الصينية لتسريع مشاريع البنية التحتية وشهد عام 2019 استثمارات في الموانئ بقيمة (4.9) مليار دولار أمريكي في 15 دولة، كانت هذه زيادة بنسبة (33%) عن مستويات عام 2010 البالغة (3.7) مليار دولار امريكي و(42%) عن متوسط الخمس سنوات، وكانت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في المنطقة التي سجلت أعلى استثمار خاص للموانئ، أذ بلغت (2.3) مليار دولار أمريكي، تتم رعاية جميع مشاريع الموانئ في إفريقيا جنوب الصحراء من قبل كيانات أجنبية مثل الصين والفلبين وسنغافورة وفرنسا وسويسرا في حجم الاستثمار أو في حد ذاته، أكبر مشروع ميناء في نيجيريا، والذي بلغ التزامه الاستثماري الإجمالي (1.1) مليار دولار أمريكي من المقرر أن يصبح هذا المشروع أحد أكبر موانئ المياه العميقة في غرب إفريقيا، وهو جزء من مبادرة الحزام والطريق في نيجيريا، شهد عام 2019 زيادة كبيرة في الاستثمار في السكك الحديدية مقارنة بعام 2010 وفي عام، 2019 كان هناك ثمانية مشاريع للسكك الحديدية بإجمالي تعهدات استثمارية بلغت10.6 مليار دولار أمريكي، على غرار المحطة الفرعية للميناء، فإن أكبر مشروع في قطاع السكك الحديدية الفرعي ترعاه شركة صينية، يعد مشروع سكة حديد الصين لاوس البالغة قيمته(5.7) مليار دولار أمريكي، وفقا لراعته، مجموعة السكك الحديدية الصينية، مشروعا تاريخيا يتميز بالترابط الإقليمي في إطار مبادرة الحزام والطريق، أخيرا ، كان للقطاع الفرعي للمطار سبعة مشاريع في الهند وروسيا والفلبين، بإجمالي (3.9) مليار دولار أمريكي [1] .

(1)THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020.

2. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة :

بلغت الاستثمارات بقطاع الطاقة مبلغ (40.1) مليار دولار امريكي عبر 169 مشروعا، شهد الاستثمار في قطاع الطاقة في عام 2019 زيادة بنسبة 227 مقارنة بمستويات عام 2010 البالغة (32.8) مليار دولار أمريكي، ولكنه انخفض عن متوسط الخمس سنوات البالغ (46.6) مليار دولار أمريكي، شهد عام 2019 أقل عدد من مشاريع الطاقة المسجلة في العقد الماضي. ويمكن تفسير حجم الاستثمار الكبير في عام 2019 على الرغم من انخفاض عدد المشاريع من خلال تصفية شبكة الغاز يتروبراس (8.6) مليار دولار أمريكي والتي شكلت وحدها (40%) من الاستثمار في الطاقة في عام 2019 باستثناء المشروع الضخم في البرازيل، كانت التزامات الاستثمار في قطاع الطاقة هي الأدنى في السنوات الخمس الماضية، يمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى استثمارات الطاقة المنخفضة تاريخية في الصين.

منذ عام ،2010شهد الالتزام الاستثماري في قطاع الطاقة انخفاضا حادا في الصين، ويرجع ذلك أساسا إلى وقف الإعانات والدعم الحكومي لمشاريع الطاقة الشمسية واستمر هذا الاتجاه في عام 2019على الرغم من الالتزامات الاستثمارية القطاعية المنخفضة. واستمرت الطاقة المتجددة في تأدية دور مهم في مشاريع توليد الطاقة الجديدة من بين 150 مشروعا لتوليد الكهرباء، كان 136 مشروعا في مصادر الطاقة المتجددة، استخدم (91%) من جميع مشاريع توليد الكهرباء الجديدة مصادر الطاقة المتجددة مقارنة بنسبة (89%) في السنوات الخمس السابقة، من أن حجم الاستثمار، كان ما يقرب من (62%) من استثمارات توليد الكهرباء في مصادر الطاقة المتجددة مقارنة بنسبة (59%) في السنوات الخمس الماضية كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من المناطق الرائدة في نشر الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . تم تخصيص (571) مليون دولار لمحطات الطاقة المتجددة بينما لم يكن هناك استثمار في محطات الطاقة التقليدية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وتم تخصيص (3.7) مليار دولار أمريكي لمحطات الطاقة المتجددة بينما تم توجيه (321) مليون دولار فقط المحطات الطاقة التقليدية [1]، وهو ما يمثل (92%) من الالتزام الاستثماري في مصادر الطاقة المتجددة، على العكس من ذلك ، أذ تم توجيه (1.1) مليار دولار فقط لمحطات الطاقة المتجددة بينما تم تخصيص (4.6) مليار دولار لمحطات

(1)THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020.

الطاقة التقليدية، ويرجع المعدل المنخفض على نحو أساسي إلى مشروع الفحم الكبير في فيتنام ومحطة الطاقة ذات الدورة المركبة في تايلاند، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في هذه المنطقة المتعطشة للطاقة لأن الفحم هو حجر الزاوية لامدادات الطاقة في فيتنام، وبموجب الخطط الحالية، سيتضاعف أسطول محطات الطاقة التي تعمل بالفحم ثلاث مرات قريبا على الرغم من وجود برنامج طاقة متجددة قوي.

وكان هناك مشروع غاز طبيعي واحد، وهو صفقة الخصخصة من قبل مجموعة النفط الحكومية لشبكتها من خطوط أنابيب الغاز إلى الفرنسية والصندوق الكندي مقابل (8.6) مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع سلسلة من صفقات الخصخصة المماثلة في البرازيل ، في ظل الرئيس الجديد، أذ أطلقت البلاد مشاريع خصخصة وامتيازات واسعة النطاق .

3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المياه والصرف الصحي :

عند4.60 مليار دولار امريكي عبر(51) مشروعا للمدة (2010– 2019)، شهد الاستثمار في قطاع المياه في عام 2019 زيادة بنسبة خمسة بالمائة عن مستويات عام 2010 البالغة(3.8) مليار دولار أمريكي وزيادة بنسبة (13%) عن متوسط الخمس سنوات، جاءت غالبية التزامات الاستثمار في قطاع المياه من الصين. استحوذت الصين على (83%) من الاستثمارات في قطاع المياه في عام ، 2019 بقيمة3.3 مليار دولار في 44 مشروعا، تلفت البرازيل وفيتنام استثمارات بقيمة(313)مليون دولار أمريكي و(159)مليون دولار أمريكي عام 2019 ومن البلدان الأخرى التي لديها استثمارات في قطاع المياه إندونيسيا التي لديها مشروع لإمداد مياه الشرب ، والفلبين مع عقدين لإدارة المياه ، وبنغلاديش بمشروع توزيع المياه، يعد المشروع في بنغلاديش أول إغلاق ناجح لمشروع توزيع المياه في منطقة جنوب آسيا والأول من نوعه في البلاد كما هو مسجل في قاعدة بيانات PPI

4. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النفايات الصلبة: [1]

تعد إدارة النفايات بشكل صحيح أمرا ضروريا لبناء مدن مستدامة وصالحة للعيش، ولكنها لا تزال تمثل تحديا للعديد من البلدان والمدن النامية، تعتبر الإدارة الفعالة للنفايات باهظة الثمن ، ويتطلب تشغيل هذه الخدمة البلدية الأساسية أنظمة متكاملة تتسم بالكفاءة والاستدامة والدعم

(1)THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020, p8.

الاجتماعي، من أجل عكس القضايا والاتجاهات الحالية. وبدأت قاعدة بيانات PPI في جمع البيانات عن البنية التحتية للنفايات الصلبة في عام 2019من عام 2009 إلى ، 2018 وتم تسجيل (353) مشروعا باستثمارات إجمالية قدرها (35.2) مليار دولار في قطاع النفايات الصلبة في قطاع البلدية، ويمثل هذا حوالي 2 في المائة من الاستثمار الخاص العالمي في البنية التحتية في المتوسط، ولكن في عام – 2018 الذي شهد أعلى مستوى من الاستثمار في هذه المشاريع – بلغت الحصة (10%).

في عام ، 2019 تم استثمار ما مجموعه(4.7)مليار دولار أمريكي في (64)مشروعا في النفايات الصلبة البلدية، وشكلت (5%) من إجمالي استثمار PPI تم توجيه غالبية الالتزامات الاستثمارية3.4 مليار دولار أمريكي إلى مشاريع المعالجة والتخلص من بين مشاريع المعالجة والتخلص، كانت تقنية الحرق وتحويل النفايات إلى طاقة هي الطريقة الأكثر شيوعا أذ بلغت(3.2)مليار دولار أمريكي، كان ثاني أكبر قطاع فرعي للنفايات الصلبة البلدية هو التجميع والنقل بقيمة 710 مليون دولار أمريكي ، يليه النفايات الصلبة المحلية المتكاملة بقيمة (598)مليون دولار أمريكي، وستضيف معاملات الاستثمار هذه قدرة معالجة(46.5)مليون طن من النفايات الصلبة في البلدان النامية، تاريخياً تمتلك الصين أكبر استثمار في النفايات الصلبة البلدية وكان هذا هو الحال في عام 2019 عند (3.3) مليار دولار أمريكي من الاستثمار، البلدان الأخرى التي لديها معاملات استثمار في النفايات الصلبة البلدية كانت البرازيل، وصربيا، ورومانيا، والمغرب ، وروسيا، وتركيا، في رومانيا تحدث مشاريع النفايات الصلبة البلدية كل عام منذ عام 2014

5.الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [1]:

في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم استثمار ما مجموعه (174) مليون دولار أمريكي في ثلاثة مشاريع. كانت هذه المشاريع في جزر القمر وكمبوديا وكابو فيردي وتم تمويلها بالكامل من لدن المؤسسات المتعددة الأطراف، كان مشروع شبكة اتصالات الألياف الضوئية في كمبوديا أحد أكبر المشاريع في عام 2019 بقيمة (75)مليون دولار أمريكي، بتمويل من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، يدعم المشروع تطوير كل من شبكة الألياف الأساسية وشبكة مترو في كمبوديا. كان هناك أيضا مشروع واحد لتوسيع الشبكة في جزر القمر قدمت فيه مؤسسة

(1)THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020.

التمويل الدولية قرضا بقيمة (15) مليون دولار أمريكي لشركة ، Telona Comoros وهي شركة المشروع، لتوسيع شبكتها على الصعيد الوطني.

ثالثا:- دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم القطاع السياحي:

تعد السياحة إحدى القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة اقتصادياً ذات مصادر الدخل المتعددة أو الدول النامية التي تسعى لتعزيز مصادر دخلها بتنشيط ودعم قطاع السياحة فيها ليكون قطاعا فعالا ورائدا في إحداث التنمية والتطوير ودعم الاقتصاد الوطني، وان اغلب دول العالم أصبحت تنظر إلى القطاع السياحي كقطاع رئيسي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وتتطلع إلى أن تتخذه ركيزة لمواردها وتضعه على رأس أولوياتها وتتضح الاهمية الاقتصادية للسياحة بكونها صناعة حيوية كثيفة العمل، و نشاط خدمي ينتمي إلى قطاع الخدمات.

وتمتاز السياحة بالقدرة الفائقة على بعث سلسلة من النشاطات الانتاجية والاستثمارية إلى القطاعات الاقتصادية كافة ولها القدرة على أن يكون مصدراً للدخل، تبعث على نمو ورواج العشرات من الصناعات والخدمات المغذية والمكملة للنشاط الاقتصادي لتشابكها الكثيف مع القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تسهم في تصنيع المنتوج السياحي، ويعزى ذلك الى امتداد آثار الطلب السياحي على المنتج السياحي مما يدل على الاهمية الكبيرة للسياحة وفعالية النشاط السياحي على الاقتصاد القومي حيث تعد صناعة السياحة من الصناعات التي تكون على تماس مباشر مع المستهلك (السائح) بمعنى يكون الطلب السياحي طلب استهلاكي فعال تمتد آثاره لتحريك الطلب على الصناعات الاخرى في حال إذا كانت القطاعات الاقتصادية الاخرى متطورة ومتمكنة بمد قطاع السياحة بمستلزمات الانتاج حتى يتم التفاعل بين القطاع السياحي والقطاعات الاخرى، أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة[1].

وبوصف هذا القطاع القوة الدافعة في حركة النمو وتوسيع الطاقات الانتاجية، ترتبت على ذلك آثار ايجابية متمثلة في زيادة الناتج القومي والدخل، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، مما يتطلب استخدام هذا العنصر استخداما امثل. وهذا يعد الاساس الاول للسياسة الاستثمارية الناجحة في بناء التنمية الاقتصادية، وأن الاستثمار في القطاع السياحي جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد

(1) دريد كامل ال شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص18.

ويختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمارات الاخرى[1] فالاستثمار بصورة عامة يهتم بتنمية رأس المال المادي والبشري وتطويرها معاً بهدف زيادة الانتاج كما ونوعا، كذلك فإن الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعد جزءا من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط الاقتصادي، ويكون للاستثمار السياحي أهمية في زيادة الدخل القومي للبلد نظرا لما تحققه السياحة من آثار ايجابية على الاقتصاد القومي التي تعكسها الاستثمارات السياحية لجميع تصنيفات الاستثمار وأنواعه ، وامتداد أثرها إلى معظم فروع الاقتصاد القومي والمتمثلة في إقامة استثمارات اقتصادية مخططة ومتوازنة تشارك فيها كافة القطاعات الاقتصادية لتميز قطاع السياحة بالارتباطات القطاعية الكثيفة والمتشابكة مع باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وذلك؛ لأن عملية التركيز على الاستثمار السياحي دون تحقيق استثمارات في القطاعات الاخرى سوف يجعل من القطاع السياحي قطاعات استيراديا لكل مستلزماته من الخارج، ومن ثمَّ سيفقد القطاع السياحي ميزة التشابك القطاعي مع القطاعات الاخرى بما في ذلك اثر مضاعف الاستثمار السياحي، و يسهم الاستثمار في القطاع السياحي في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى كونه قطاعاً لا يقل أهمية عن أي قطاع اقتصادي آخر، إذ ينعكس دوره على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي[2] .

دراسة (Leonardo (Don) Dioko –2021) تبحث هذه الدراسة في كيفية تبني ماكاو لإدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساعدة في استعادة صناعة السياحة فيها. على وجه التحديد ، وتبحث الدراسة في أدوار الحكومة، الأزمة في انتعاش السياحة بعد COVID ، والتغيرات في الأسواق الاستهلاكية ، والجهود التعاونية لقطاعات الأعمال السياحية ومؤسسات تسويق. تسهم هذه الدراسة في فك رموز كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في انتعاش السياحة ، وكذلك في أهمية قيادة الأزمة في العملية. تقدم الدراسة أيضا اقتراحات لشركاء الصناعة فيما يتعلق بكيفية التصرف والاستجابة للأزمات وعلى نحو أكثر فعالية[3].

---

(1) مثنى طه الحوري، اسماعيل محمد علي الدباغ ، اقتصاديات السفر والسياحة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص44-47.

(2) إسماعيل الدباغ، الهام خضير شبر ، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل ، إثراء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2013، ص134-136.

(3) Leonardo (Don)Dioko,and others, Destination governance in times of crisis and the role of public-private partnerships in tourism recovery from Covid-19: The case of Macao, Volume 51, 2022, P. 218-228.

وقدمت دراسة (Dr. Cem Tintin,2014)، وهو باحث في مركز سيسريك، عرضا بعنوان "السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات". وفي عرضه، على أهمية قطاع السياحة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي. و قدم أيضا آخر التطورات في قطاع السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث الوافدين وعائدات السياحة باستخدام أحدث البيانات والإحصاءات المتاحه، كما شدد على أهمية دور PPP لتطوير قطاع السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و انتهى العرض ببعض توصيات سياسية على كل من المستوى الوطني و تعاون منظمة التعاون الإسلامي للتغلب على بعض التحديات الحالية للاستثمار في قطاع السياحة على وجه الخصوص المتعلقة بصيغة PPP.

وقدمت دراسة (Ms. Helen Marano , 2014)، نائبة رئيس شؤون الحكومة والصناعة، المجلس العالمي للسياحة والسفر، عرضا بعنوان (PPP للسياحة) اتجاهات، أنماط ومجالات التنفيذ" حيث أشارت في كلمتها أنه من المتوقع أن تنمو السياحة المتعلقة بالاستثمارات (755 مليار دولار في عام 2013) بنسبة أكثر من (5 ٪)سنويا على مدى السنوات العشر القادمة، مما يشير إلى الإمكانية الكبيرة للقطاع السياحي، كما أعطت أمثلة محددة من ثلاث دول للمناطق وهي: الولايات المتحدة، منظمة السياحة للكاريب ودول الذروة الثلاثة في البلقان حول تعاون القطاع الخاص والعام. واختتمت كلمتها بتسليط الضوء على بعض عوامل نجاح PPP في قطاع السياحة، والتي شملت جعل الفرص واضحة وقابلة للقياس من أجل العائد على الاستثمارات[1].

رابعا:- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم القطاع الزراعي :-

لقد ركزت السياسات الاقتصادية على جعل القطاع الزراعي من القطاعات المهمة لتقديم فرص العمل والنمو الاقتصادي المتوازن، وتعظيم واردات الدولة، وتشجيع برنامج الاصلاح الاقتصادي، مع الاندماج بين المشاريع الاستثمارية القائمة، أن خطط التنمية القومية اهتمت بشكل كبير في تعزيز اسهام القطاع الزراعي بالنسبة للناتج المحلي، ونجد بأن القطاع الزراعي ساهم بشكل كبير وبنسبة

(1) REPORT AND RECOMMENDATIONS OF THE WORKSHOP ON "THE ROLE OF PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPS FOR THE DEVELOPMENT OF THE TOURISM SECTOR IN OIC MEMBER STATES", 2014, Republic of Turkey,p.3.

تتجاوز (50%) لا غلب الاعوام، مما يوضح اثر الاستراتيجيات والسياسات المشجعة والداعية للقطاع الزراعي وما جاءت به ورقة العمل للقطاع الزراعي بإعطائها دورا مهما في التنمية الزراعية [1].

ولدفع عملية تنمية وتطوير النشاط الزراعي وتطويره أذ اخذت آلية السوق دورها تدريجيا في تكوين المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج، ومن ثم التحديد في كمية الانتاج واتجاهاته، وتم في عام 2008 وضع تسعيره مجزية لمحاصيل الحنطة والشلب والشعير وترك الحرية الكاملة للفلاح في تسويق المنتجات، يضاف الى ذلك انشاء صندوق خاص لا قراض صغار المزارعين لتقديم التمويل الميسر بموجب ضمانات مناسبة، وفي العام نفسه تم انشاء ستة صناديق اقراضية للفلاحين بدون فوائد متخصصة في مجالات البستنة والنخيل وادخال المكننة والتكنولوجيا وتنمية الثروة الحيوانية ومشاريع التنمية الزراعية الكبرى[2].

إن الاهتمام بالقطاع الزراعي يسهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيل عدداً من القوى العاملة الى جانب أهميتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، ومن هنا تنطلق أهمية تنمية هذا القطاع وتعزيز المشاريع الزراعية وتطويرها. ولتحقيق هذه الأهداف بدأت الدول بتطبيق نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة من أجل تطوير المشاريع الزراعية التنموية كوسيلة للارتقاء بهذا القطاع وزيادة اسهاماته في التنمية [3].

نظراً لما تقوم به الجمعيات الفلاحية من دور فاعل في تنميتها الاقتصادية لاسيما تنمية قطاعها الزراعي ومساهمتها في تخفيف الأعباء الاقتصادية التي تحدث عادة بسبب الاستغلال والاحتكار، إذ يخلق ما ينتجه القطاع التعاوني في الدول المتقدمة لعام 2016 حوالي (10%) من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الحكومي حوالي (15%) والقطاع الخاص حوالي (75%)، أما في الدول النامية فيؤلف إنتاج القطاع التعاوني حوالي (5%) والقطاع الحكومي حوالي (10%) والقطاع الخاص حوالي (85%)، كما تعد الجمعيات التعاونية الفلاحية إحدى أدوات الدولة في تحقيق

1() محمود جاسم عباس، سهام الدين خيري، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق،1970-2010الواقع والافاق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد43، 2015،ص115-118.
2() وزارة التخطيط ، اللجنة الفنية، 2009، ص4.
(3) Kozin, M., Pyrchenkova, G., & Radchenko, E. (2020). Public-private partnership in the agricultural sector: empirical estimation by factorial characteristics. INTERAGROMASH (International Scientific Conference on Precision Agriculture and Agricultural Machinery Industry). 175, (pp. 1-8). E3S Web of Conferences.

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نظراً لقدرتها على تنمية القطاع الزراعي الذي يقوم بدوره في توفير السلع الغذائية وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي[1].

ويمكن بيان دور الجمعيات التعاونية والتابعة معظمها الى الاتحاد العام الجمعيات الفلاحية فيما يأتي[2]:

1- العمل على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته من خلال تقديم مستلزمات الانتاج الزراعي والخدمات السائدة لها والحصول على القروض العينية والنقدية.

2-تعميق الوعي الوطني والقومي والمهني للأعضاء لتطوير الانتاج وزيادة الانتاجية وايضاح انعكاسات ذلك على صعيد الارتقاء بالواقع الزراعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي .

3- بناء وترسيخ علاقات التعاون بين الاعضاء بمضامين القوانين والانظمة المتعلقة بتطوير الريف والتنمية الزراعية.

4- تنفيذ خطط الدولة في تنظيم زراعة الارض (مشاركة في الاستزراع والحصاد والتسوق) بالتنسيق مع الاجهزة المختصة[3] .

5- مساعدة الدولة في حماية البنى الارتكازية في الريف مثل صيانة قنوات الارواء والبزل والسدود.

6- تعميق مفهوم التطور الزراعي وعلاقته بالأمن الغذائي، وتعميم استخدام الاساليب الحديثة والعلمية في الزراعة.

7- مساعدة الاجهزة المختصة في دوائر الري في مجالات توزيع مياه الري.

8- إقامة الندوات واللقاءات والزيارات الميدانية لتجمعات الفلاحين والمزارعين ومساعداتهم على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تحيط بالمهنة الزراعية .

9- دعم الصناعات الريفية وتصنيع المنتجات النباتية والحيوانية والعمل على نشرها.

10- تأهيل الفلاحين وعمال الزراعة وتشجيع عمليات التوفير واستثمار المدخرات في النشاط الاقتصادي .

1() الهام خزعل ناشور، الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد14، العدد38، 2016 ،ص127.

(2) قانون الجمعيات الفلاحية التعاونية لرقم 56لسنة 2002 ، القانون العراقي، 2002، ص2.

3( ) منى يونس حسين، و زينب علي جمعة، الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق بعد عام 2003 مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ، المجلد 1, العدد 24، 2016، ص 81

11- تملك واستئجار المنشآت والمكائن والآلات الزراعية وتسهيل عملية الانتاج وتحسينها .

12- الاسهام في مكافحة الآفات والامراض النباتية والحيوانية في منطقة عملها بالتعاون مع الاجهزة المختصة [1].

13- الاسهام في تنظيم عمليات الري وصيانة الجداول والمبازل التي تقع على عاتق من المنتفعين من اعضاء الجمعية بالتنسيق مع الجهات المختصة[2].

وفي دراسة (Akimova et al., 2016) حول إصلاح الأعمال التجارية الزراعية في روسيا التي أشارت إلى ضرورة عمل تغيير جذري لنهج إنشاء المؤسسات التنافسية في القطاع الزراعي وتنفيذ السياسات الزراعية لضمان تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، إلا أن تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص يتطلب استخدام أدوات جديدة لتشجيع الابتكارات في القطاع الزراعي، مثل استخدام منصات التكنولوجيا، وصناديق رأس المال الاستثماري، والحدائق الزراعية الصناعية والعلاقات الخارجية. هذه التدابير ستسهم في التطوير الفعال للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الأعمال التجارية الزراعية الروسية في الظروف الحديثة للبيئة غير المستقرة، كما أن مشاركة الدولة في دعم القطاع الزراعي ستؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للقطاع، وظهور موارد إضافية تخلق الطلب على عوامل الإنتاج، وزيادة جاذبية القطاع للائتمان والاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الأخرى[3].

أما في دراسة (Moreddu, 2016) فإنه تم الاتجاه لإنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص على نحو متزايد في مجال الابتكار الزراعي للاستفادة من الأموال العامة، وتعزيز الكفاءة، وتحسين تكييف الابتكار بما يتلاءم مع متطلبات القطاع الزراعي. فوضعت الحكومات بيئة سياسية وتنظيمية لتسهيل تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الابتكار، بما في ذلك آليات للتمويل وحماية الملكية الفكرية، ولا تقتصر معظم البرامج على نظام الأغذية والزراعة، ولكنها تنطبق على نظام الابتكار على مستوى الاقتصاد[4].

---

(1) قانون الجمعيات الفلاحية، مصدر سبق ذكرة ، ص13.

(2) كاظم السماك، التعاونيات في العراق، بغداد، 2019 ،ص125 .

(3) Akimova, Y. A., Kochetkova, S. A., Kovalenko, E. G., & Zinina, L. I. (2016) Public-Private Partnership in Agribusiness. International Review of Management and Marketing, 6(4), pp. 816

(4) Moreddu, C. (2016). Public-private partnerships for agricultural innovation lessons from recent experiences. OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers, No. 92 (pp. 1). Paris: OECD.

أما في بحث مغاير (Obayelu, 2018) حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة والصناعات الزراعية في أفريقيا، وتقييم ما إذا تم تعزيز هذه الشراكات على نحو متزايد كآلية لتجميع التمويل المطلوب في الأعمال التجارية الزراعية. يستكشف البحث الوضع الحالي لمعرفة ما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يستعرض بعض الأعمال الزراعية في العقد الماضي. كعمل البحوث الزراعية المشتركة، والابتكارات الجديدة ونقل التكنولوجيا الزراعية، وبناء وتحديث البنية التحتية للسوق، وتقديم خدمات تطوير الأعمال للمزارعين والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن الاتجاه للشراكة بين القطاعين العام والخاص له القدرة على دفع وتنمية الأعمال التجارية الزراعية المستدامة في البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من التحديات البارزة فإن الإرادة السياسية القوية، والحوكمة الرشيدة، واتاحة البيئة الاقتصادية والتنظيمية المواتية من قبل القطاع العام للقطاع الخاص في العمل؛ هي المحركات الرئيسية لنجاح تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأعمال التجارية الزراعية. وأن تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في البلدان الأفريقية تتطلب ضخ كميات كبيرة من رؤوس الأموال الثابتة من القطاع الخاص التي يصعب على القطاع العام وحده تقديمها[1].

خامسا:- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم التنمية المستدامة:

تشير التجارب الى أن عملية التنمية الاقتصادية المعيار الذي ارتضاه الاقتصاديون لقياس التنمية، وبعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة؛ تعتمد على حشد كافة إمكانات المجتمع وجمعها بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص معا للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء المشاريع بمختلف أنواعها وتشغيلها بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة؛ لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني نظم المشاركة التي تسهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس تشاركي تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة لذلك تساهم أدوات المشاركة بكل أشكالها بين القطاعات للخروج بالحلول المناسبة لأوجه القصور في توفير الخدمات

(1) Obayelu, A. (2018). Public-Private Partnerships for Inclusive Agribusiness Sustainability in Africa, Agriculture Conspectus Scientifics.

المجتمعية كما تعطي الفرصة للقطاع العام للاستفادة من الأساليب التقنية والمعرفية وطرائق الإدارة الحديثة التي يتميز بها القطاع الخاص بعيدا عن الإجراءات الروتينية التي تسود القطاع العام والشركات الحكومية الأمر الذي يساعد على زيادة الرغبة في تقديم خدمات مرموقة بفعل المنافسة مع السعي الدؤوب لتحقيق أعلى معدل استفادة من الموارد الاقتصادية للمجتمع، ومن جهة أخرى فإن فتح مجالات اقتصادية جديدة أمام القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام سيحد من سياسة الاندفاع لتحقيق الأرباح؛ وبذلك يعطي بعدا اجتماعيا ممتزجاً بالنشاط الاقتصادي كما يضبط روح الاحتكار لدى القطاع العام بالمشاركة الفعالة التي تؤدي في المستقبل القريب لترشيد وكفاءة استخدام موارد المجتمع الاقتصادية والمالية عن طريق الرغبة في الحصول على خدمات أفضل وبكفاءة أعلى إضافة إلى الحاجة إلى مصادر إضافية للتمويل تدفع الحكومات بشكل متزايد إلى تبني شراكة القطاع العام والخاص لتقديم هذه الخدمات[1].

ويتضح ان خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حددت (17) هدفا من أهداف التنمية المستدامة ، لتصبح خطة التنمية الأعلى طموحا في تاريخ البشرية – فهي خارطة طريق للقضاء على الفقر وحماية كوكبنا وضمان حياة يملؤها السلام والرخاء لجميع الشعوب، وكواحدة من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، تساهم المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير خدمات متقنة لدولها الأعضاء، كي تستخدم نظام الملكية الفكرية في دفع قاطرة الابتكار والتنافسية والإبداع وجميعها عوامل لازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الملكية الفكرية محفّز حاسم للابتكار والإبداع، وهما بدورهما مفتاحا نجاح أهداف التنمية المستدامة، فوحدها براعة العقل البشري كفيلة بتطوير حلول جديدة من أجل القضاء على الفقر، وتعزيز الاستدامة الزراعية وضمان الأمن الغذائي، ومحاربة الأمراض، وتحسين التعليم، وحماية البيئة وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للأعمال، وأجندة الويبو بشأن التنمية هي القلب النابض لمساهمة الويبو في تنفيذ خطة 2030، إذ منذ اعتمادها في عام 2007، أصبحت اعتبارات التنمية جزءا لا يتجزأ من عمل الويبو وتوسع البعد الإنمائي لأنشطتها ومداولاتها توسعاً كبيراً.

1() هشام مصطفى محمد سالم, الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ,مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، المجلد 4, العدد 31، 2016, ص1730-1773.

ويقف التنفيذ الفعال لأجندة التنمية على رأس أولويات الويبو، وهو مكون رئيسي من مكونات المساعدة التي تقدمها الويبو للدول الأعضاء، في إطار ولايتها، لتعينها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلخص هذه الصفحة مختلف خدمات الويبو التي تهيئ الظروف الملائمة للابتكار والتنافس والإبداع، وتسلط الضوء على أمثلة وقصص للأفراد المستفيدين من هذه الخدمات والمجتمعات المنتفعة بها[1].

دارسة(Axel Marx-2019) تشير الدراسة الى عمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة منذ عدة عقود من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، مما يشير إلى أن الحكومات لم تعد المزود الوحيد للسياسة العامة ولكنها تشارك بشكل متزايد الجهات الفاعلة الخاصة الى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص أكثر بروزا، خطة الأمم المتحدة هي خطة عمل من أجل (الناس والكوكب والازدهار)، تغطي الأهداف السبعة عشر جميع مجالات السياسة الحاسمة لتأمين مستقبل مستدام بما في ذلك التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، يتم تفعيل الأهداف السبعة عشر في (169) غاية يجب تحقيقها بحلول عام 2030 أو قبل ذلك[2].

في حين قام (أبو عبيد 2009) بدراسة جاءت من أجل ، تأكيد أهمية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ، من أجل تحسين الاقتصاد المحلي من خلال المؤتمر الإقليمي الثاني الذي عقد في عمان عام (2009م) حيث توصل الباحث إلي أن أهم الأولويات التي يسعى الأردن إلى تحقيقها ، للوصول إلى مستويات التنمية المستدامة والمنشودة هو تطوير المجالس البلدية وتعزيز دورها وتقوية اقتصادها المحلي، وتحسين أوضاعها المالية ورفع قدراتها المؤسسية، فضلاً عن إيجاد بلديات كفؤة وقادرة على عمليات التخطيط و التنفيذ ووضع الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتخطيط الاستثمار وتنفيذ المشاريع المنبثقة عنها بكفاءة و فعالية مع التركيز على استخدام الموارد المتاحة[3].

1() ناهال زيبارجادي ، ادوارد هاريس، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2018، بدون صفحة.

(2) Axel Marx,Public-Private Partnerships for Sustainable Development: Exploring Their Design and Its Impact on Effectiveness, Leuven Centre for Global Governance Studies, University of Leuven, Belgium, 2019, P.11

(3) جمال ابو عبيد، جذب الاستثمار في القطاع الخاص (الاستراتيجيات المحتملة والخبرات الأردنية ، ورقة عمل ، المؤتمر الإقليمي الثاني في عمان ، المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية ، 2009.

الفصل الثاني

دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص
في اقتصاديات دول العينة

المبحث الاول : التجربة المصرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الثاني : تجربة المملكة العربية السعودية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تمهيد

أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى أهم النشاطات الاقتصادية لدى الكثير من دول العالم ومصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية، وتوفير فرص العمل، وأصبحت تحظى باهتمام كبير في استراتيجيات التنمية، كما أصبحت أحد أهم المحاور الرئيسة لتحقيق النمو الطويل والمستدام. وبالنظر إلى ما تتمتع به دول العينة (مصر والسعودية) من تنوع طبيعي وتاريخي وثقافي وجغرافي أصبحت لديها إمكانيات كبيرة لأن تكون الشراكة بين القطاعين قاطرة النمو الاقتصادي المستدام، من خلال إعداد الخطط وإقامة المشروعات ذات جدوى اقتصادية، بهدف إحداث زيادة في الموارد وتحسين أداء وكفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقييم أداءه ودوره الاقتصادي في دول العينة من خلال استعراضا لإمكانات المتوفرة فيها، ودراسة وتحليل مؤشرات الشراكة.

المبحث الاول

التجربة المصرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أولاً : لمحه عن الاقتصاد المصري ومؤشراته الرئيسية

تعد مصر من الدول التي تعتمد على الزراعة، وبعد قيام الثورة بدأت مرحلة اقتصادية جديدة تتميز بتأمين المشروعات الصناعية والتجارية وكان للقطاع الخاص دور مهم في النشاط الاقتصادي[1]، ومع تغير الايدلوجية السائدة في ذلك الوقت وتحول الفكر إلى الاتجاه الاشتراكي، بدأت الدولة عملية تأميم واسعة بداية مع عام 1961 بنشاط اقتصادي تجاري وصناعي ومالي، حتى أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لمؤسسات الأعمال.

وبعد حرب 1973 اتجهت الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية جديدة بهدف تحديث الاقتصا د المصري وتحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي، وعملت الحكومة على تشجيع الاستثمار الأجنبي وإعطاؤه أولوية خاصة، وفي عام 1974 صدر القانون رقم 43 الذي ينص على ((منح حوافز استثمارية مثل إعطاء ضمانات للمستثمرين بعدم التأميم، إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات، فضلا عن إزالة بعض الرسوم والمصروفات على الواردات بغرض الإنتاج)).

وعلى صعيد آخر أقامت الحكومة عدد من المناطق الحرة بغرض تشجيع الشركات على استيراد المواد الخام ومكونات الإنتاج لتصنيع السلع في مصر بغرض إعادة تصديرها كمنتج نهائي، وبالطبع فإن تبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار التي قدمتها الحكومة أدت لجذب الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج، والولايات المتحدة، ودول غرب أوروبا، فضلا عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن تشغيل العمالة وتقليل حجم البطالة، وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري تمتع بدرجة نمو عالية خلال السنوات الأولى من حقبة الثمانينيات، فإنه في الوقت نفسه أصبح معتمدا على نحو كبير على المعونات والمساعدات الأجنبية، وفي الوقت نفسه أيضا فإن مصادر الدخل الأخرى مثل صادرات البترول، وعوائد قناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج، لم تكن كافية لتمويل قائمة الواردات المرتفعة سواء المتمثلة في السلع الاستهلاكية أو مواد عناصر الإنتاج، فضلا عن ذلك فإن البنية التحتية كانت في حاجة ماسة لمزيد من الاستثمارات الضخمة لتحديثها وتطويرها، ومع الانخفاض الشديد في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وبصفة خاصة مع انهيار أسعار البترول عام 1986، أصبح وضع الاقتصاد المصري في مأزق شديد نتيجة للانخفاض الحاد في موارد النقد الأجنبي[2]، وخلال حقبة التسعينات وحتى عام 2002 شهدت مصر تغييرات جوهرية في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تبنت برامج مختلفة وطموح

(1) Romero, Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, (1990), P. 571-602.

(2) McDougall, R., (1988), "Back to the Good Old Basic", Banker, 138 (749), 33-39.

للإصلاح الاقتصادي لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة الموجودة آنذاك، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في إصلاح الخلل المالي والهيكلي للاقتصاد المصري وتحسين مناخ الاستثمار بما يساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم[1]، ويوضح الجدول الآتي أهم المؤشرات الرئيسة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري للمدة (2005 – 2020).

جدول (5) بعض المؤشرات الاقتصادية لمصر للمدة من (2005 – 2020) مليار دولار أمريكي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)	معدل التضخم(%)	معدل البطالة (%)	صافي ميزان المدفوعات
2005	89,600	4.5	4.9	11.2	-7.75
2006	107,430	6.8	7.6	10.6	-8.44
2007	130,440	7.1	9.3	8.8	-14.9
2008	162,820	7.2	18.3	8.8	-19.76
2009	189,150	4.7	11.8	9.4	-16.82
2010	218,980	5.1	11.3	8.7	-20.12
2011	235,990	1.8	10.1	8.9	-19.4
2012	279,120	2.2	7.1	9	-25.52
2013	288,430	2.2	9.5	13	-22.38
2014	305,600	2.9	10.1	13.4	-31.18
2015	329,370	4.4	10.4	12.9	-31.39
2016	332,440	4.3	13.8	12.7	-31.05
2017	235,730	4.2	29.5	12.2	-29.06
2018	249,710	5.3	14.4	10.9	-29.59
2019	303,080	5.6	9.2	8.6	-29.29
2020	365,250	3.6	5.2	8.3	-29.23

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير العربي الموحد، ابو ضبي، اعداد مختلفة.
- البنك الدولي، نمو الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية مصر العربية، اعداد مختلفة.

(1) Omron, M., (2002), "Detecting The Performance Consequences of Privatizing Egyptian State-Owned Enterprises: Does Ownership Structure Really Matter?", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (Cairo: ERF, January 14-17) .

من خلال جدول (5) يتضح ان الناتج المحلي الإجمالي لمصر قد شهدت ارتفاعات ملحوظة، فبعدما كان الناتج المحلي الإجمالي نحو (89.60) مليار دولار في عام 2005 ارتفع ليصل الى ما يقارب (305.66) مليار دولار في عام 2020. وبالنسبة لمعدلات التضخم نلاحظ ان الاقتصاد المصري يعاني من ارتفاع بنسب التضخم بمستويات عالية جداً وكانت من (فئة المرتبتين)، اذ بلغت نسبة التضخم (4,90%) في عام 2005 وارتفعت حتى بلغت عام 2017 اعلى نسبة وهي (29,50%) وذلك بسبب الاوضاع والظروف الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد المصري والاوضاع الاقتصادية الغير مستقرة من ثورات وما تلاها في تغيير النظام، وانخفضت معدلات التضخم لتصل الى نحو (5,0%) في عام 2020 وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا واجراءات التباعد واغلاق الاقتصاد العالمي.

اما بالنسبة لمعدلات البطالة نلاحظ ان معدلات البطالة بلغت سنة 2005 نحو (11,20%) بسبب الاوضاع الاقتصادية التي مر بها البلد وارتفعت لتصل الى (13,4%) في عام 2014 وهي اعلى نسبة خلال مدة البحث وانخفضت معدل سنة 2020 الى (8,3%).

وفيما يتعلق بصافي بميزان المدفوعات والذي يوضح وضع التجارة الخارجية نلاحظ ان صافي ميزان المدفوعات قد سجل اداء سلبياً خلال المدة 2005-2020، إذ بلغ صافي ميزان المدفوعات (-7,75) في عام 2005، ارتفع ليصل الى نحو (-31.39%) في عام 2015 ومن ثم بلغ نحو (-29.23%) في عام 2020، وقد لعبت التطورات والاحداث السياسية غير المستقرة والتغيرات السياسية واضطراب أوضاع الاقتصاد المصري فضلاً عن تداعيات أزمة جائحة كورونا دوراً بارزاً في تحقيق صافي ميزان المدفوعات اداء سلبياً.

اما فيما يتعلق بنسب مساهمة بعض القطاعات الرئيسة بالناتج المحلي الاجمالي فيمكن توضيحه من جلال الجدول الآتي:

جدول(6) نسبة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة(2005 – 2020) (%)

القطاع	الزراعة	الاستخراجات (غاز وبترول واخرى)	الصناعات التحويلية	الكهرباء	المياه	تشيد	نقل	اتصالات	قناة السويس
2005	14.07	15.46	16.98	1.53	0.37	4.09	4.22	2.06	4.03
2006	14.07	14.59	16.11	1.39	0.42	4.25	4.18	3.25	3.40
2007	13.22	15.63	16.25	1.35	0.39	4.30	4.07	3.17	3.36
2008	13.63	14.89	16.55	1.31	0.37	4.43	4.12	3.14	2.70
2009	13.99	14.41	16.89	1.29	0.37	4.57	4.12	3.03	2.24
2010	14.52	14.90	16.50	1.28	0.36	4.59	4.07	2.85	2.24
2011	11.02	16.24	15.80	1.58	0.60	4.14	4.06	2.48	1.82
2012	10.90	16.06	16.05	1.57	0.59	4.28	4.07	2.23	1.68
2013	10.95	15.90	16.20	1.54	0.57	4.31	4.13	2.11	1.69
2014	11.26	12.70	16.50	1.59	0.58	4.83	4.35	1.98	1.59
2015	11.92	8.03	17.06	1.74	0.61	5.44	4.71	2.02	1.54
2016	11.15	9.18	16.84	1.93	0.67	6.28	4.71	2.00	2.13
2017	11.07	10.58	16.72	1.93	0.60	6.29	4.71	1.92	2.13
2018	11.00	11.36	16.43	1.89	0.56	6.58	4.71	1.92	1.85
2019	11.69	7.18	17.14	1.85	0.56	7.14	5.11	2.11	1.56
2020	12.03	6.49	16.28	1.87	0.56	7.59	5.28	2.33	1.46
متوسط المدة	12.28	12.73	16.52	1.60	0.51	5.19	4.41	2.41	2.21

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى:

- جدول (2)
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، اعداد مختلفة.

نلحظ من جدول (6) يتضح مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي لمصر إذ كان قطاع الصناعات التحويلية هو الاكثر مساهمة إذ (16.5%) من الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط للمدة 2005 – 2020 في حين جاء قطاع الاستخراج بالمرتبة الثانية إذ بلغت نسبة مساهمته (12.73%) من الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط للمدة 2005 – 2020 في حين جاء قطاع الزراعة بالمرتبة الثالثة ومتوسط المدة (12.28%) من الناتج المحلي الاجمالي.

من جانب آخر وفي سعيها لزيادة الايرادات طبقت مصر مجموعة متنوعة من الضرائب الجديدة من اجل زيادة ايرادات الدولة لتحسين مستوى الاقتصاد، وعدلت الحكومة أيضا ضريبة الدخل ليكون لها سقف ضريبي موحد، ويجري العمل على إعداد نظام ضريبي مبسَّط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تحسين نظم الرقابة والالتزام الضريبي، وتعتزم الحكومة أيضا زيادة تحصيل الإيرادات غير الضريبية ، وأيضا من خلال تحسين مستوى مراقبة وأداء الهيئات الاقتصادية وجهات القطاع العام [1].

جدول (7) الايرادات العامة والايرادات الضريبية لجمهورية مصر العربية للمدة (2005 – 2020)

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	الايرادات العامة	نسبة (%) التغير في الايرادات العامة	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	الايرادات الضريبية	نسبة (%) التغير في الايرادات الضريبية	حصة الايرادات الضريبية في اجمالي الايرادات العامة	نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي
	1	2	3	4	5	6	7
2005	18,431	-	20.6	12,910	-	70.05	14.41
2006	26,293	42.66	24.5	16,730	29.59	63.63	15.57
2007	31,545	19.97	24.2	19,220	14.88	60.93	14.73
2008	40,168	27.34	24.7	26,220	36.42	65.28	16.10
2009	44,253	10.17	23.4	23,060	-12.05	52.11	12.19
2010	48,552	9.71	22.2	30,859	33.82	63.56	14.09
2011	45,558	-6.17	19.3	32,985	6.89	72.40	13.98
2012	50,532	10.92	18.1	34,519	4.65	68.31	12.37
2013	54,238	7.33	18.8	38,843	12.53	71.62	13.47
2014	64,336	18.62	21.1	36,660	-5.62	56.98	12.00
2015	85,020	32.15	25.8	41,651	13.61	48.99	12.65
2016	49,008	-42.36	14.7	34,879	-16.26	71.17	10.49
2017	44,588	-9.02	18.9	31,250	-10.40	70.09	13.26
2018	47,120	5.68	18.9	34,048	8.95	72.26	13.64
2019	56,400	19.69	18.6	41,932	23.16	74.35	13.84
2020	69,962	24.05	19.2	46,143	10.04	65.95	12.63

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى: صندوق النقد العربي (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، اعداد مختلفة.

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مصدر سبق ذكرة، ص13.

من خلال جدول (7) يتضح ان حجم الايرادات العامة في البلد قد حققت ارتفاعات واضحة وملموسة خلال المدة (2005 – 2020) أذ ارتفعت الايرادات من (18,431) مليار دولار عام 2005 لتصل الى نحو (85,020) في عام 2015 وهو اعلى مستوى وصل الية خلال مدة البحث ثم وصلت الى نحو (69,962) مليار دولار في عام 2020 وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا مما أثر على اداء الاقتصاد العام وعلى حجم الايرادات وكذلك بالنسبة الى التغيير في الايرادات ونسبة الايرادات العامة

الى الناتج المحلي الاجمالي قد تغيير وحسب النسب المبينة في الجدول اعلاه اما بالنسبة الى الإيرادات الضريبية قد تبين في الارتفاع الواضح أذ ارتفعت الايرادات الضريبية من (12,910) مليار دولار لتصل الى نحو (46,143) مليار دولار في عام 2020 وذلك بسبب التداعيات التي مر بها البلد.

اما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية وهيكلها، فتستخدم مصر نظم تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا، فقد اتخذت مصر جملة من الاجراءات لترشيد الهياكل التنظيمية، وتحسين إجراءات العمل والاستفادة من وسائل التكنولوجيا الرقمية فضلا عن توثيق التعاون الدولي لتحسين تبادل المعلومات عبر مناطق الاختصاص الضريبي المختلفة، كذلك دعم تعبئة الإيرادات من خلال الإصلاحات التي تهدف إلى الحد من النشاط غير الرسمي والتشجيع على تنويع النشاط الاقتصادي، واتخاذ اجراءات لمكافحة الفساد وتحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية من اجل تعزيز الايرادات الضريبية. وقد بذلت مصر جهودا لمكافحة الفساد عن طريق تبسيط النظم والإجراءات الضريبية مما ساعد على زيادة نسب الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار الضعف على مدار العشرين عاما الماضية، وتحقيق تحسينات دائمة لتعبئة مزيد من الإيرادات[1]. ويوضح جدول (8) هيكل الايرادات الضريبية في مصر خلال المدة 2005-2020.

(1) صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط في حاجة إلى ضرائب أكثر عدالة للمساعدة على تحقيق النمو والحد من عدم المساواة،2022.

جدول (8) هيكل الايرادات الضريبية لجمهورية مصر العربية للمدة (2005 – 2020)%

السنوات	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية	ضرائب اخرى
2005	43.2	35.6	6.7	17.1
2006	42.5	39.9	7.3	18.9
2007	39.7	41.8	5.9	16.6
2008	42.9	42.2	3.3	17.7
2009	41.8	40.4	4.3	18.5
2010	44.7	42.6	4.0	20.8
2011	46.6	53.3	4.7	19.6
2012	36.3	40.7	7.1	15.9
2013	39.1	37.0	6.7	17.3
2014	37.9	35.2	6.8	20.1
2015	42.4	40.2	7.1	10.2
2016	41.1	39.9	8.0	11.1
2017	27.9	45.0	7.4	19.7
2018	34.7	48.2	6.0	11.1
2019	22.1	47.6	5.7	24.6
2020	38.8	44.6	4.4	12.2

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى: صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، اعداد مختلفة.

جدول (8) يبين لنا هيكل الايرادات الضريبية إذ بلغت نسبة مساهمة الدخل والارباح في هيكل الايرادات الضريبية لسنة 2005 نحو (43,2%) وكانت اعلى نسبة مساهمة الدخل والارباح في الايرادات الضريبية سنة 2011 وصلت الى (46,3 %) وانخفضت سنة 2020 أذ بلغت نسبة الدخل والارباح (38,8 %) وذلك بسبب جائحة كورنا وتأثيرها على الاقتصاد بصورة عامة، وكانت السلع والخدمات حققت نسبة من هيكل الايرادات أذ بلغت النسبة سنة 2005 الى (35,6 %) وارتفعت النسبة سنة 2020 الى (44,6 %) وكانت اعلى نسبة قد تحققت هي في سنة 2018 أذ بلغت (48,2 %) وكانت الرسوم الجمركية قد حققت نسبة في هيكل الايرادات العامة بلغت سنة 2005 الى (6,7 %) وانخفضت في سنة 2020 أذ بلغت (4,4 %) من هيكل الايرادات الضريبية، وبلغت الضرائب الاخرى نسبة في هيكل الايرادات الضريبية في سنة 2005 الى (17,1%) وانخفضت في سنة 2020 حيث بلغت النسبة الى (12,2 %) ، اما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري والانفاق الاستثماري ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي يمكن توضيحه من خلال جدول (9) الآتي.

جدول (9) يبين مساهمة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي لمصر للمدة (2005 – 2020) (مليون دولا ر امريكي)

السنوات	الانفاق الجاري	معدل النمو %	الانفاق الرأسمالي	معدل النمو %	نسبة الانفاق الجاري الى GDP	نسبة الانفاق الرأسمالي الى GDP
2005	22,998	-	3,869	-	25.66	4.31
2006	32,227	40.1	3,663	-5.3	29.99	3.40
2007	34,400	6.7	4,463	21.8	26.37	3.42
2008	45,011	30.8	6,203	38.10	27.64	3.80
2009	55,719	23.8	7,855	26.6	29.45	4.15
2010	57,491	3.2	8,751	11.4	26.25	3.99
2011	62,165	8.1	6,849	-21.7	26.34	2.90
2012	72,410	16.5	5,978	-12.7	25.94	2.14
2013	84,947	17.3	6,118	2.3	29.45	2.12
2014	91,357	7.5	7,448	21.7	29.89	2.43
2015	92,703	0.4-	7,560	0.4-	28.14	2.29
2016	74,111	18.9-	6,856	18.4-	22.29	2.06
2017	51,785	30.1-	6,125	10.7-	21.96	2.59
2018	60,422	3.2-	7,636	3.4	24.19	3.05
2019	73,727	10.6	4,418	4.5	24.32	1.14
2020	86,674	17.6	11,956	17.06	23.73	1.9

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ضبي، اعداد مختلفة.

من خلال جدول (9) يتضح ان الانفاق الجاري كان في تزايد مستمر فبعدما كان (22.998) مليون دولار عام 2005 أرتفع ليصل الى نحو (92.703) مليون دولار في عام 2015 (وهو اعلى مستوى يصل له خلال مدة الدراسة) ليبلغ نحو (28.14%) من الناتج المحلي الاجمالي ثم انخفض ليصل الى نحو (86.674) مليون دولار في عام 2020 نحو (23.73%) من الناتج المحلي الاجمالي ويعود هذا الانخفاض بسبب تداعيات كورونا وغلق اقتصاديات العالم مما أثر على نحو سلبي على اداء الاقتصاد بشكل عام.

وبالنسبة للإنفاق الرأسمالي فقد شهد هو الاخر ارتفاعات ملحوظة خلال مدة البحث، اذ ارتفع من 3,869 مليون دولار في عام 2005 ليصل الى نحو 11.956 مليون دولار في عام 2020 هو ما يمثل نحو (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: أثر القطاع الخاص في الاقتصاد المصري:

للقطاع الخاص في مصر جذور تاريخية قديمة تعود الى ثلاثينيات القرن الماضي عندما أسندت عدداً من مشروعات الخدمات العامة إلى شركات أجنبية خاصة[1]، ومرت مصر من خلال العلاقة بين القطاعين العام والخاص بمنعطفات متعددة تفاوتت فيها الهيمنة والسيطرة النسبية لكلا القطاعين، وشهدت وجود اعتماد شبه كلي على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مع غياب ملحوظ لمساهمات القطاع العام في ظل أيدولوجيات اشتراكية تؤمن بالتخطيط المركزي وحيوية دور الدولة كمخطط ومنفذ للخطط والبرامج الاقتصادية.

جاءت بعد ذلك سياسات الانفتاح الاقتصادي لكتابة فصل جديد من فصول العلاقة بين القطاعين العام والخاص تتمثل أهم ملامحه في تشجيع المبادرات الفردية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وشهدت هذه العلاقة نمطا جديداً في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال التسعينيات الذي تضمن التكيف الهيكلي والتوجه لتطبيق برنامج الخصخصة، وذلك من خلال بيع شركات القطاع العام الخاسرة للقطاع الخاص الذي يستطيع من خلال إدارته الأكثر كفاءة (وفي ظل تطبيق معايير تقييم الأداء والجودة والعمل في ظل بيئة تنافسية وغيرها من العوامل) أن يحول هذه الشركات الخاسرة إلى شركات تحقق أرباحاً ، وتقدم خدمة على مستوى أعلى من الجودة والكفاءة ، ساهمت هذه العوامل مجتمعه في التوجه إلى آلية جديدة لتعاون القطاعين العام والخاص ألا وهي آلية الشراكة كمدخل أكثر فاعلية من عملية الخصخصة [2].اما فيما يتعلق في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك نسبة مساهمة القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي يمكن توضيحه من خلال جدول (10) الآتي :

(1)بلقاسم العباس، مصدر سبق ذكرة، ص8.
(2)عاصم أحمد زينهم، ورقة خلفية للتقرير الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، مصر، 2013، ص102.

جدول (10) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2020)%

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي	الزراعة	الصناعات التحويلية	الكهرباء	تشييد وبناء	النقل والتخزين
2005	51.2	14.14	14.74	0.23	3.58	3.305
2006	49.3	17.43	16.73	0.26	4.65	3.85
2007	45.5	20.06	20.76	0.32	5.75	4.54
2008	42.8	24.92	25.42	0.37	7.15	5.61
2009	36.1	29.024	29.43	0.41	8.35	6.37
2010	33.1	33.81	32.19	0.42	9.4	7.085
2011	31.2	31.79	31.05	0.64	10.79	9.48
2012	27.4	34.61	34.34	0.7	12.3	10.51
2013	26.2	35.12	35.074	0.69	12.51	10.81
2014	25.6	39.31	39.63	0.76	15.26	12.37
2015	26.3	41.43	40.807	0.82	17.09	13.36
2016	34.1	39.72	39.91	0.78	17.59	12.94
2017	28.5	27.98	28.56	0.54	13.065	9.21
2018	25.5	33.07	33.86	0.64	16.3	11.02
2019	24	40.35	39.28	0.73	20.16	13.67
2020	27.1	47.57	42.61	0.85	24.5	16.12
متوسط المدة	33.37	31.90	31.52	0.57	12.40	9.39

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التقرير الاقتصادي السنوي، مصر، اعداد مختلفة.

من خلال بيانات جدول (10) شهدت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2005 - 2020 نحو (33.37) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان اعلى قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع الزراعة إذ بلغ (31.90%) من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعات التحويلية إذ كانت نسبت مساهمته لمتوسط المدة نحو (31.52%) في الناتج المحلي الاجمالي، وكانت اقل مساهمة هو لقطاع الكهرباء إذ بلغ متوسط المدة خلال مدة الدراسة نحو (0.57) من الناتج المحلي الاجمالي.

مما سبق يتضح، إنه وعلى الرغم من إن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت 30% الا ان القائمين على الاقتصاد المصري يسعون ويتجهون نحو زيادة تلك

نسبة من خلال عقود الشراكة مع التركيز على المشاريع الأقل مساهمة مثل الكهرباء والنقل والاتصالات وغيرها.

ثالثا :التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر.

شهدت الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال العشرين سنة الأخيرة جهوداً حثيثة لتنفيذ المشروعات من خلال التمويل الخاص، وبشكل خاص في مجالات البنية التحتية للطاقة، وفي عام ٢٠٠٦ قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة جديدة طويلة الأجل لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص بهدف التوسع والزيادة في الاستثمارات الخاصة بمشروعات البنية التحتية[1].

إذ نص دستور جمهورية مصر العربية في مادته (36) بالفصل الخاص بالمقومات الاقتصادية على أن تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسئوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع[2]، إذ لم يكن الاطار القانوني يشجع على بلورة عدد كبير من المشاريع وهذا هو السبب الذي جعل الحكومة المصرية تطلق سياسة على المدى الطويل هدفها تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتصل بالبنية التحتية، وتعد التجربة المصرية من اهم التجارب العربية الثرية في مجال الشراكة وبمختلف الصيغ والتي اهمها نظام البوت(BOT)، من خلال تأسيس الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية ويكمن دور الوحدة المركزية للشراكة في كونها الواجهة الأساسية للحكومة المصرية للشراكة مع القطاع الخاص، وتم اعتماد ((قانون خاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص سنة 2010 تمت المصادقة عليه في صدور القانون رقم 67 لسنة 2010 [3]. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 238 لسنة 2011 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ، إذ قد كان من المرتقب أن يأخذ جزءا من بين 32 مشروعا الذي سيشمله المخطط الاستراتيجي الحكومي للسنوات 2010-2014 بمبلغ إجمالي يصل إلى 15,23 مليار دولار، إذ أن صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تهم القطاعات الاساسية للبلد غير أنها تأخرت بسبب

(1) معهد التخطيط القومي، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 218، 2010، ص10.

(2) عبد الهادي قويدر، محمد خير الدين مختار، واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر، القاهرة، 2016، ص8.

(3) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، مشروع قانون رقم 12/86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام واخلاص، المغرب، 2014، ص 19.

الظروف السياسية التي مرت بها مصر، ووضعت برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص مما يتيح نماذج تمويل بديلة لتلبية احتياجات التطوير في البنية التحتية [1]. أما مراحل دورة مشروع الشراكة في مصر فقد قامت الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بتحديد وتوحيد مجموعة من مراحل والخطوات والاجراءات التي تتم بها مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص وأهم هذه المراحل ما يأتي [2]:

مخطط (4) مراحل الشراكة مع القطاع الخاص في مصر

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- نفيسة محمود، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤتمر الاسكان العربي، جمهورية مصر العربية،2016، ص 30.

وقامت الحكومة المصرية بوضع سياسة جديدة طويلة الامد لتفعيل برنامج مشاركة القطاع الخاص لإتاحة مصدر للاستثمار ولتمويل مشروعات البنية التحتية، الى جانب اعتماد قوانين ولوائح في عامي 2010 و 2011 التي عدت على نحو عام متماشية مع أفضل الممارسات الدولية.

(1) احمد مجاهد، عبد الهادي قويدر، محمد خير الدين مختار، واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر – دراسة تحليلية، مصر، 2019،ص7و8 .

(2) نفيسة محمود، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤتمر الاسكان العربي، المملكة العربية السعودية،2016، ص 30.

رابعاً: الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشراكة في مصر.

تبرز التجارب والممارسات في نجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص رهين بتوافر إطار قانوني يوضح المبادئ التوجيهية لتنفيذ الشراكة وإدارتها، ويصف نطاقها، فضلاً عن تحديد الأدوار والمسؤوليات بين القطاعين، بما يؤدي إلى طمأنة القطاع الخاص بحماية الحقوق القانونية، ذلك لأن غياب قوانين خاصة تنظم عمليات الشراكة يترتب عنه زيادة في التكاليف والجهد اللازم لإبرام العقود، فضلاً عن ارتفاع احتمالات نشوب المنازعات المستقبلية بين أطراف التعاقد[1]. وتمر مشروعات المشاركة بعدد من المراحل الاساسية، في البداية يتم الاعداد كل من الدراسات الخاصة بالمشروع والحصول على موافقة اللجنة العليا للمشاركة على طرح المشروع، ثم يتم تعيين مستشاري الطرح والاعداد للمستندات المطلوبة للطرح ومسودة العقد، بعد ذلك تأتي مرحلة الطرح وترسيه العطاءات، ثم المراحل الاخيرة من التعاقد والخاصة بالتعاقد ووضعه موضع التنفيذ.

وتتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر بإطار وتشريعات وقوانين ولوائح تنظيمية تستهدف بشكل عام تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة وتكفل تحقيق شراكة ناجحة وفعالة، تركز الملامح العامة للتشريعات والقوانين على إرساء دعائم الاطر المؤسسية والتنظيمية والاجرائية، وتحديد الادوار والمسؤوليات بين مستويات المنظومة المؤسسية بما يحقق التناغم في تنظيم وإدارة برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص [2]، يكّمل المنظومة القانونية لوائح تنفيذية، بشكل عام على آليات وخطوات طرح مشروعات الشراكة، متضمناً ذلك، تتطلب عملية الشراكة إيجاد هيكل تنفيذي ورقابي وإشرافي فاعل يربط بين أطراف عقود الشراكة ويقود التنسيق فيما بين الوزارات والوحدات الحكومية المتداخلة في تنفيذ عملية الشراكة، فضلا عن تحديد وتوزيع واضح للأدوار والمسؤوليات المطلوبة لتنفيذ السياسات ووضع الموجهات العامة والقيام بعملية الاشراف والمتابعة، فضلا عن ذلك البدء في دعم الهياكل التنفيذية بخبرات وكفاءات في مجال تنفيذ عقود الشراكة مع القطاع الخاص من النواحي المالية والفنية والقانونية والتنظيمية وكل ما يتعلق بإدارة

(1) أهم ملامح وتحديات التجربة المصرية في مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص، ورقة عمل مقدمة الى اجتماع وكلاء وزراء المالية العرب، أبو ظبي،2020، ص 13.

(2) طارق عبد القادر اسماعيل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جمهورية مصر العربية، 2020، ص21.

المخاطر والعقود وتطبيق الاجراءات والمعايير المختلفة[1] تواصل مصر جهودها الرامية لاستكمال بناء الاطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لتنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، انعكس ذلك في التطور الذي تشهده الاطر المؤسسية المرتبطة بتنفيذ الشراكة ، حيث تتوفر أطر مؤسسية تضم جهات حكومية مختصة تتولى تنفيذ القوانين والسياسات والموجهات والضوابط المنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحسب التجارب والممارسات السائدة في مصر ، ويتألف الاطار المؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص من مستويين أساسيين يشملان الجهات الحكومية المرتبطة بوضع السياسات، وتوجيه وتنفيذ مشاريع الشراكة، يتمثل المستوى الاول، الذي يأتي في قمة الاطار المؤسسي، في المجالس أو اللجان الوزارية العليا التي تتبع رئاسة الحكومة، يتضمن هذا المستوى رسم السياسات القومية والموجهات، والموافقة على المشاريع المقترحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما المستوى الثاني، فيتكون من هياكل تنظيمية تختص بتطبيق وتنفيذ إطار الشراكة، أو لجان توجيهية وإشرافيه وفنية وتنفيذية تتباين مهامها ومسؤولياتها واختصاصاتها [2] .

مخطط (5) يبين المجالس واللجان والوحدات التنظيمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص[3].

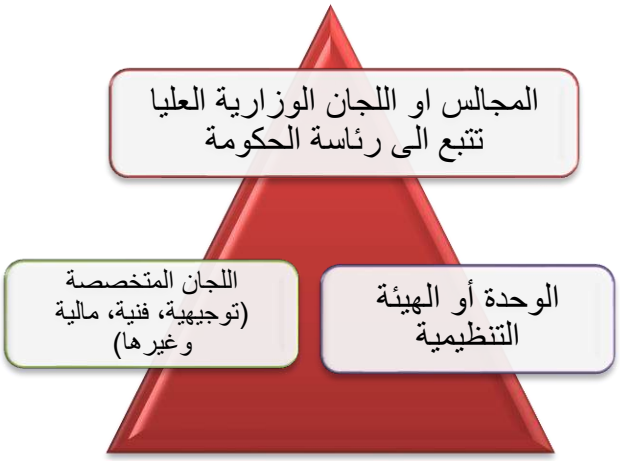

المصدر: صندوق النقد العربي، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، أبو ظبي، 2020، ص13.

(1) صندوق النقد العربي ، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، أبو ظبي، 2020،ص13.

(2) أحمد أبوبكر بدوي، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية العربية المصرية، مصر، 2020، ص133.

(3) صندوق النقد العربي، مصدر سبق ذكرة، 2020،ص13.

وإن الإطار التنظيمي، يرتكز بتطبيق إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على توافر وحدة تنظيمية تتولى الاشراف العام والمتابعة وتقديم الدعم الفني والقانوني والمالي للجهات تنفيذ السياسة العامة للشراكة، والتنسيق بين الجهات ذات الصلة، وتساهم بشكل عام في بناء القدرات الداخلية وتؤدي دوراً في تعزيز حلول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا الاطار، من جانب آخر أنشأت مصر كيان تنفيذي يختص بتطبيق إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ تتوفر وحدة مختصة ضمن الهياكل التنظيمية للوزارات، أو كهيئة مستقلة، يناط بها تنفيذ سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ملاحظة أن وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر تم استحداثها ضمن الهيكل التنظيمي لوزارات المالية أو التخطيط، ومشاريع الشراكة على تتبع غالبا الموازنة العامة والدين العام وخطط التنمية في نماذج أخرى، تم إنشاء هيئة مستقلة لرئاسة الحكومة لتتوفر لديها وحدة تنظيمية تتبع لوزارة المالية أو التخطيط[1].

خامساً: مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر :

خطت مصر خطوات لابأس بها في مجال الشراكة لاسيما بعد أن اثبتت النتائج او البيانات انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي إذ انخفضت من (50%) الى نحو (27%)، اتخذت مصر خطوات لتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا المجال، وأن اهم المشروعات التي تم تنفيذها حالي في اطار الشراكة مع القطاع الخاص تتمثل في كل من المشروع القومي لبناء وتشغيل المدارس، مشروع معالجة الصرف الصحي ، فضلا عن عدد من المشروعات الاخرى، ويمكن ايجاز اهم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البوت في مصر [2].

1. مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس:

من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية بمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بدعوة القطاع الخاص للدخول في عمليات شراكة مع القطاع العام لتصميم و بناء (345) مدرسة جديدة في(18) محافظة مقسمة الى(7) مجموعات جغرافية، ويشمل هذا العقد تجهيز هذه

(1) أحمد أبوبكر بدوي، مصدر سبق ذكره، ص135.

(2) محمد شرف خليل حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص و دورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2019، ص74 .

المدارس وصيانتها وتمويلها و امدادها بالخدمة غير التعليمية بما في ذلك أعمال الصيانة و النظافة، وغير ذلك من الخدمات على

مدى مدة زمنية تمتد الى (15)عاما، و ذلك من خلال مناقصة عالمية تنافسية، وفي نهاية مدة العقد البالغة (15) عام سيقوم القطاع الخاص بتسليم المدارس الى الهيئة العامة للأبنية التعليمية في حالة جيدة بعد إعادة تأهيلها وفقا للشروط الواردة في العقد، ويعد هذا المشروع هو المرحلة الاولى من برنامج ضخم متوقع أن يشمل بناء (2210) مدرسة عامة جديدة في المستقبل[1].

2- مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع الصحة:

قامت جامعة الاسكندرية و بمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بتوجيه الدعوة الى القطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصة عالمية تنافسية لتصميم و بناء مستشفيات جامعية يشمل العقد زيادة عن البناء والتصميم كل من التمويل والتجهيز و الصيانة و الامداد بالخدمات غير الاكلينيكية، ومن هذه المستشفيات نجد إنشاء كل من المستشفى الجامعي الجديد لأمراض النساء و التوليد بمنطقة سموحة بسعة (200) سرير و بنك للدم داخل المستشفى، وأيضا إنشاء مستشفى المواساة الجامعي التخصصي الجديد بسعة (230) سرير شاملا مراكز متميزة في مجال جراحات المخ والاعصاب و أمراض الجهاز البولي والكلى.

3- مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي:

مشروع انشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة إذ قامت من خلال وزارة الاسكان و المرافق العامة و التنمية العمرانية من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بتوجيه الد عوة للدخول في شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصة عالمية تنافسية لتصميم وبناء و تمويل وتشغيل وإدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي لطاقة اجمالية قدرها (250) ألف متر مكعب في اليوم لمعالجة مياه الصرف الصحي، ويهدف المشروع الى تقديم نموذج للشراكة مع القطاع الخاص في مجال الخدمات بحيث

(1) محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (حالة بعض اقتصاديات الدول العربية)، الجزائر، 2015، ص64 .

يمكن تكراره في مشروعات اخرى لقطاع معالجة مياه الصرف[1] . ويوضح الجدول الآتي عدد المشاريع الشراكة في مصر لغاية عام 2020.

جدول (11) عدد المشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر لغاية 2020

ت	القطاعات	عدد المشاريع
1	مطارات	7
2	حاسوب وتقنية المعلومات	4
3	كهرباء	33
4	موانئ	8
5	غاز طبيعي	2
6	سكك حديدية	1
7	معالجة المياه	2
8	التخلص من النفايات	1
9	المياه	2
مجموع المشاريع		60

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى :

- مجموعة البنك الدولي متوفر على الرابط/ https://www.albankaldawli.org/ar/home

من خلال جدول (11) يتضح ان الحكومة المصرية قد ركزت على مشاريع المطارات، والحاسوب، وتقنية المعلومات، والكهرباء، والموانئ، والغاز الطبيعي، والسكك حديد، ومعالجة المياه، والنفايات الصلبة، والمياه إذ بلغت حجم الشراكة الاستثمارية في قطاع المطارات (7) مشاريع استثمارية وفي قطاع حاسوب وتقنية المعلومات (4) مشاريع وقطاع الكهرباء بلغ حجم المشاريع الاستثمارية (33)، اما قطاع الموانئ اذ بلغت حجم الاستثمارات فيه (8) مشاريع، وحجم المشاركة في المشاريع الاستثمارية لقطاع الغاز الطبيعي بلغ (2) مشروعين، وكذلك بقية القطاعات.

(1) عبد الحكيم حجاج، محمد بو قموم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحية وفق نظام (B.O.T) قراءة في تجارب دولية مختارة، الاردن، 2017، ص17 .

المبحث الثاني:

تجربة المملكة العربية السعودية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

للملكة العربية السعودية تجربة فريدة من نوعها للشراكة بين القطاع العام والخاص اذ سعت المملكة منذ مدة ليست بالقصيرة الى الدخول كشريك مع القطاع الخاص من اجل تطوير وتنويع الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على النفط كمورد وحيد.

اولاً: لمحة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية :

المملكة العربية السعودية لديها اقتصاد قائم على النفط مع سيطرة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، وتمتلك حوالي 16% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، وتصنف السعودية كأكبر مصدر للنفط، وتؤدي دورا قياديا في أوبك[1]، وتمثل إيرادات النفط في المملكة على عائدات النشاط الاقتصادي، وبنسبة تتراوح بين (60–80 %) من إجمالي الناتج المحلي وعلى الرغم من عدد العاملين في إنتاج النفط الذي لا يتجاوز (2–3 %)، اتبعت المملكة العربية السعودية سياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط من خلال تقديم عدد من المصادر التي يمكن استخدامها بصورة تتلاءم مع متطلبات نمو نفقات الدولة واحتياجات التنمية الاقتصادية وتطويرها[2]. إذ أولت هذه الدولة اهتماما ملحوظا بالقطاع الصناعي لاسيما التحويلي منه وتحرير التجارة الخارجية بهدف تنمية الصادرات وتبنت برامج للخصخصة وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات للقطاع الخاص[3].

في عام 2016، أطلقت الحكومة السعودية رؤية السعودية 2030 لتقليل اعتماد البلاد على النفط وتنويع مواردها الاقتصادية. من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية تخفف من الاعتماد على النفط كنشاط اقتصادي رئيسي، ووضعت استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل غير النفطي ضمن ما

---

(1)عبدالله بن محمد المالكي، تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي من يقود الآخر، المملة العربية السعودية، 2013،ص60–68.

(2) مجموعة البنك الدولي https://data.worldbank.org/

(3) حازم الببلاوي، الدول الريعية في الوطن العربي،: في الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الاول ، 1989،ص 278.

يسمى رؤية السعودية 2030. أدت تلك الإصلاحات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع من 1.8% عام 2019 ليصل إلى 2.1% عام (2020) [1].

من جانب آخر احتلت المملكة المرتبة الـ7 من بين مجموعة دول العشرين 20 والمركز 26 عالميا في معيار التنافسية العالمي بحسب بيانات منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية[*] 2019م الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية[2]، والذي يقيس تنافسية 140 دولة على مستوى العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة[3]، وفي 2019 حققت المملكة المركز الأول على مستوى العالم بالمشاركة مع دول أخرى في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي الذي اشتمل أيضا على استقرار معدل التضخم والديون، كما تقدم السعودية ثلاثة مراكز من حيث التنافسية عن العام ،2018 محققة أكبر تقدم في ترتيبها منذ 7 أعوام، لتحتل المركز الثالث عربيا والـ 36 عالميا، وحافظت المملكة على المرتبة 17 في حجم السوق، فيما تقدمت إلى المرتبة 19 عالميا في إنتاج السلع، والمرتبة 37 في مؤشر المؤسسات، ومحور البنية التحتية الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ 38 إلى المرتبة الـ 36، فيما احتلت المرتبة العاشرة عالميا في مرونة الاقتصاد، كما بين التقرير تقدم السعودية من المرتبة 26 إلى المرتبة الـ 24، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، متقدمة بذلك مرتبتين عن العام الماضي، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا، وعد السعودية الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدما استثنائيا على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي، كما صنفت بحسب مؤشرات التقرير في المرتبة الثامنة[4]. ويوضح الجدول الآتي بعض المؤشرات الرئيسة للاقتصاد السعودي للمدة (2005 –2020) .

---

(1) رؤية السعودية 2030, المملكة العربية السعودية 2016،ص60.

) 2(CRAIG ANTHONY, 10 Countries With the Most Natural Resources, Investopedia , 2022,P2.

(3) المعهد الدولي للتنمية الادارية ، تقرير التنافسية العالمي IMD 2019، ص 180.

(*) يهدف التقرير السنوي للتنافسية العالمية (IMD) إلى تحليل قدرة الدول على إيجاد بيئة داعمة ومحفزة للتنافسية، والمحافظة عليها وتطويرها، ويعد الأكثر شمولية في قياس مميزات الدول الأكثر تنافسية، حيث يقارن بين 63 دولة على أساس أربعة محاور رئيسية، إلى جانب 20 محوراً فرعياً، وأكثر من 330 مؤشراً فرعياً.

(4) المعهد الدولي للتنمية الادارية ، مصدر سبق ذكره، ص181.

جدول (12) بعض المؤشرات الاقتصادية للملكة العربية السعودية للمدة من (2005 – 2020) مليار دولار امريكي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم(%)	معدل البطالة(%)	صافي ميزان المدفوعات
2005	328,460	–	1.50	6.10	104.33
2006	376,951	14.8	2.20	6.30	111.86
2007	415,963	10.3	4.20	5.70	103.97
2008	519,832	25.0	9.90	5.10	146.17
2009	429,115	-17.5	5.10	5.40	39.99
2010	528,217	23.1	5.30	5.60	87.63
2011	671,240	27.1	5.80	5.80	178.25
2012	735,971	9.6	2.90	5.50	184.21
2013	288,434	-60.8	3.50	5.60	157.75
2014	305,595	5.9	2.20	5.70	95.97
2015	332,503	8.8	1.20	5.60	29.30-
2016	332,850	0.1	2.10	5.70	2.75
2017	234,301	-29.6	1 .80	5.90	38.02
2018	250,842	7.1	2.50	6.00	105.33
2019	303,081	20.8	2 .10	5.70	66.92
2020	363,296	19.9	3.40	7.40	66.42

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى :

- صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ضبي، اعداد مختلفة .
- البنك الدولي، نمو الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية، اعداد مختلفة .

من خلال الجدول يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي قد شهد تطورات واضحة، أذ بلغ (328,46) مليار دولار في عام 2005 ومن ثم بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (735,971) مليار دولار في عام 2012 وهو اعلى مستوى يصل له خلال مدة البحث، ومن ثم شهد تراجعاً واضحاً ليصل الى نحو 363،296 مليار دولار في عام2020، وهوما يؤشر تراجعاً واضحاً وذلك بسبب الظروف والاوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي وليس آخرها جائحة كورونا والاغلاق العام الكبير الذي ادى الى توقف اغلب الانشطة الاقتصادية وتراجع اسعار النفط العالمية.

وبالنسبة لمعدلات التضخم في اعلاه نلاحظ ان الاقتصاد السعودي لا يعاني من ارتفاع معدلات التضخم إذ شهد استقرار واضح وكانت النسب تتراوح بين (2 – 5%) باستثناء عام 2008 إذ ارتفع الى نحو (9.9 %) وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية.

اما بالنسبة لمعدلات البطالة ونلاحظ أن معدلات البطالة بلغت سنة 2005 نحو(6.1%) وانخفضت نسبة البطالة سنة 2008 نحو (5.1%) وهي ادنى نسبة خلال مدة الدراسة وارتفعت النسبة سنة 2020 الى مستوى (7.4%) بسبب تداعيات جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد فقد تراوحت طيلة مدة البحث بين (5-7%).

وفيما يتعلق بصافي بميزان المدفوعات الذي يوضح وضع التجارة الخارجية نلاحظ ان وضع الميزان كان ايجابياً طيلة مدة البحث وذلك بسبب تصدير النفط بشكل كبير ولم يسجل صافي الميزان الجاري عجزاً الا في سنة 2015 وذلك بسبب تداعيات انخفاض اسعار النفط عالمياً. اما فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي فيمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي :

جدول (13) يبين نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي الاقتصادي للملكة العربية السعودية للمدة (2010 – 2020) %

القطاع	الزراعة . الغابات . والاسماك	التعدين والتحجير	الصناعات التحويلية	الكهرباء ، الغاز والماء	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والاتصالات	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	الخدمات الحكومية
2010	2.62	41.45	10.83	1.29	4.47	8.44	5.02	9.14	1.83	14.18
2011	2.48	42.29	10.81	1.26	4.54	8.56	5.24	8.46	1.83	13.78
2012	2.43	42.17	10.68	1.27	4.51	8.62	5.21	8.63	1.86	13.77
2013	2.47	40.42	10.79	1.25	4.72	8.95	5.4	9.16	1.99	14.04
2014	2.49	39.22	11.47	1.25	4.84	9.18	5.51	9.09	2.18	13.95
2015	2.49	39.23	11.86	1.25	4.81	9.1	5.58	8.88	2.37	13.62
2016	2.56	39.38	12.16	1.24	4.54	8.85	5.6	8.91	2.64	13.33
2017	2.68	38.03	12.51	1.25	4.39	8.99	5.74	9.38	2.94	13.38
2018	2.67	38.07	11.83	1.1	3.91	8.55	5.5	9.02	2.89	13.53
2019	2.7	36.52	11.77	1.12	4	9.13	5.76	9.27	2.92	13.65
2020	2.78	35.88	11.26	1.14	4.26	8.7	5.64	9.99	2.84	14.19
متوسط المدة	2.58	39.33	11.45	1.22	4.45	8.82	5.47	9.08	2.39	13.77

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى جدول (2):

- بيانات الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، 2022 م.

من خلال جدول (13) يتضح إن مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية، اذ يتضح ان نسبة مساهمة قطاع التعدين بلغت نحو 39.33% من الناتج المحلي الاجمالي

بالمتوسط خلال مدة البحث، يليه قطاع الخدمات الحكومية أذ كانت مساهمته خلال مدة البحث 13.77%من الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إذ بلغت (11.45) من الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط، يليه قطاع التأمين العقاري إذ بلغت مساهمته 9.08%من الناتج المحلي الاجمالي وكانت اقل نسبة من بين القطاعات هو قطاع الكهرباء والغاز والماء إذ بلغ (1.22%) من الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط.

ومن جانب آخر، ومن أجل زيادة الواردات المالية لتمويل التنمية طبقت المملكة العربية السعودية مجموعة متنوعة من الضرائب الجديدة، وكذلك تحسين مستوى دخول الافراد. وعدلت الحكومة أيضا ضريبة الدخل ليكون لها سقف ضريبي موحد والذي يرجّح بقاؤه دون تغيير في المدى المتوسط، ويجري العمل على إعداد نظام ضريبي مبسّط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تحسين نظم الرقابة والالتزام الضريبي، وتعتزم الحكومة أيضا زيادة تحصيل الإيرادات غير الضريبية، وتحسين مستوى مراقبة الهيئات الاقتصادية وجهات القطاع العام وأدائها[1]، ويوضح الجدول الآتي الايرادات العامة والايرادات الضريبية في المملكة العربية السعودية .

(1) البنك الولي للإنشاء والتعمير، اعداد مختلفة.

جدول (14) الايرادات العامة والايرادات الضريبية للمملكة العربية السعودية العربية للمدة (2010 –2020) مليار دولار امريكي

السنوات	الايرادات العامة	التغير في الايرادات العامة(%)	نسبة الايرادات العامة الى GDP	الايرادات الضريبية	التغير في الايرادات الضريبية(%)	حصة الايرادات الضريبية في اجمالي الايرادات العامة والمنح	نسبة الايرادات الضريبية الى GDP
2010	197,764	50.7	43.4	12,491	6,9	6.3	2.4
2011	298,004	50.7	49.9	14,651	6,9	4.9	2.2
2012	332,395	7.5–	45.3	17,125	19.1	5.2	2.3
2013	307,342	7.5–	41.2	20,399	19.1	6.6	2.7
2014	277,370	-9.8	36.9	20,961	2.8	7.6	2.8
2015	163,876	-10.3	25	21,775	1.6	13.3	3.3
2016	146,933	-10.3	22.7	22,133	1.6	15.1	3.4
2017	184,403	0.5	26.8	25,937	7.7	14.1	3.8
2018	241,500	0.5	30.7	44,267	13.3	18.3	5.6
2019	242,667	0.5	30.6	50,133	13.3	20.7	6.3
2020	208,489	-15.6	29.8	60,369	2.9	29	8.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى :

– صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، اعداد مختلفة.

من خلال جدول (14) يتبين ان الايرادات العامة والايرادات الضريبية التي تحققت خلال مدة البحث قد بلغت الايرادات العامة سنة 2010 مبلغ مقداره (197,764) مليار دولار وكان مقدار الإيرادات العامة في سنة 2020 إذ بلغت (208,489) مليار دولار ونلاحظ هناك تذبذب ارتفاع وانخفاض في الايرادات العامة للفترة من 2010 – 2020 تبعاً للتغيرات الحاصلة في اسعار النفط بسبب اعتماد المملكة بشكل اساسي على النفط وكانت نسبة التغير في الايرادات سنة 2010 هي (50.7 %) وبلغت النسبة لسنة 2020 إذ انخفضت الى (15.6– %) وبلغت الايرادات العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2010 إذ كانت النسبة (43.4 %) وانخفضت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت النسبة سنة 2020 لتصل الى (29.8%)، بسبب تداعيات جائحة كورونا واجراءات التباعد الاجتماعي وتوقف اغلب الانشطة وحققت الايرادات الضريبية سنة 2010

مبلغ قدرة (12,491) مليار دولار وارتفعت الايرادات حتى سنة 2020 إذ بلغت قيمة الايرادات الضريبية بمقدار (60,369) مليار دولار وكانت نسبة التغير في الايرادات الضريبية سنة 2010 إذ بلغت النسبة (6,9 %) وبلغت سنة 2020 نسبة الايرادات الضريبية (2.9 %) وبلغت حصة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2010 وكانت النسبة (6.3 %) وانخفضت النسبة في سنة 2020 الى (2.9 %) وكانت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي سنة 2010 حيث بلغت (2.4 %) وانخفضت النسبة سنة 2020 إذ بلغت (8.6 %)، أما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

جدول (15) هيكل الايرادات الضريبية في المملكة العربية السعودية للمدة من (2010 – 2020)%

السنوات	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية	ضرائب اخرى
2010	18.2	42.6	24	18.8
2011	18	53.3	23.7	19
2012	19.5	28.1	33.5	18.9
2013	16	39.3	27.7	17.3
2014	17.7	34.2	29.9	18.2
2015	17.9	33	31.8	17.3
2016	18.4	34.7	31.3	15.6
2017	14.2	48.3	21.6	15.9
2018	9.8	68.4	9.6	12.2
2019	8.5	75	9	7.4
2020	8	72.2	7.9	11.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

– صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، اعداد مختلفة .

من خلال بيانات جدول (15) يبين لنا هيكل الايرادات الضريبية من دخل وارباح وسلع وخدمات والرسوم الجمركية وضرائب اخرى، اذ بلغت نسبة الدخل والارباح في هيكل الايرادات العامة لسنة 2010 نحو (18.2 %) وانخفضت سنة 2020 أذ بلغت نسبة الدخل والارباح (8.0%) وتبين ان النسب للدخل والارباح خلال مدة الدراسة إن هناك تذبذب فيها ارتفاع وانخفاض، وكانت الضرائب على السلع والخدمات حققت نسبة بلغت سنة 2010 نحو (42.6 %) وارتفعت النسبة لتصل الى (72.2 %) في سنة 2020، وكانت الرسوم الجمركية قد حققت نسبة في هيكل الايرادات العامة

بلغت سنة 2010 ما يقارب (24.0 %) وانخفضت في سنة 2020 إذ بلغت (7.9 %) من هيكل الايرادات الضريبية، وبلغت الضرائب الاخرى نحو (18.8 %) في عام 2010 وانخفضت في سنة 2020 أذ بلغت نحو (11.9%) بسبب الاوضاع الاقتصادية التي شهدها العالم، اما فيما يتعلق بحجم الانفاق الجاري والرأسمالي ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي[1].

جدول (16) يبين مساهمة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية للمدة (2005 – 2020) مليون دولار امريكي

السنوات	الانفاق الجاري	معدل النمو %	الانفاق الرأسمالي	معدل النمو %	نسبة الانفاق الجاري الى GDP	نسبة الانفاق الرأسمالي الىGDP
2005	75,779	-	16,613	-	23.07	5.06
2006	85,976	13.4	18,909	1.3	22.81	5.02
2007	92,586	7.6	31,746	6.78	22.26	7.63
2008	103,634	1.19	35,593	1.21	19.94	6.85
2009	111,092	7.1	47,704	37.0	25.89	11.12
2010	121,345	9.2	53,024	10.6	22.97	10.04
2011	146,800	21.0	73,653	38.9	21.87	10.97
2012	163,100	11.1	69,781	-5.3	22.16	9.48
2013	165,893	1.7	82,667	18.5	57.52	28.66
2014	147,927	10.8-	111.321	34.7	48.41	0.04
2015	144,618	22-	108,831	2.2-	43.49	32.73
2016	185,695	12.0-	35,775	36.2-	55.79	10.75
2017	199,040	7.2	48,000	34.2	84.95	20.49
2018	220,107	14.3	54,667	1.3-	87.75	21.79
2019	237,275	7.8	45,186	17.6-	78.29	14.91
2020	245,506	3.5	41,356	8.5-	67.58	11.38

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات :

- صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ضبي، اعداد مختلفة .
- معدلات النمو تم احتسابها من قبل الباحث بالاستناد الى القانون السنة السابقة / السنة اللاحقة * 100

(1) صندوق النقد الدولي، التطورات المالية للمملكة العربية السعودية، السعودية،2020، ص113.

من خلال بيانات جدول (16) بلغ الانفاق الجاري نحو(75,779) مليون دولار عام 2005 وكانت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي نحو(23.7%) ثم ارتفع في عام 2010ليصل الى نحو(121.345) مليون دولار وبلغت نسبته نحو(21.87%) من الناتج المحلي الاجمالي ثم استمر الارتفاع ليصل الى نحو(245.506) مليون دولار عام 2020 وكانت نسبة مساهمته نحو(67.58%) من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك بالنسبة للأنفاق الرأسمالي بلغ الانفاق الرأسمالي نحو(16,613) مليون دولار عام 2005 وكانت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي نحو(5.06%) ثم ارتفع في عام 2013ليصل الى نحو(57.52) مليون دولار وبلغت نسبته نحو(28.66%) من الناتج المحلي الاجمالي ثم استمر الارتفاع ليصل الى نحو(67.58) مليون دولار عام 2020 وكانت نسبة مساهمته نحو(11.38%) من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود سبب ارتفاع نسبة مساهمة الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي في الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة من اجل النهوض بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية للبلد.

مما تقدم، يتضح ان هناك ارتفاعات متوالية لاجمالي الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) وهذه الزيادة بحاجة الى توفير موارد مالية لا تستطيع الدولة بمفردها توفيرها، لذلك اتجهت السعودية الى القطاع الخاص بوصفه شريك ناجح وقادر على توفير الموارد المالية وتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي

ثانياً: دور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية :

يعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية لقيام النشاط الاقتصادي في أي دولة وتطوره ، وتشير الأدبيات الاقتصادية باختلافها إلى أهميته الكبرى في تأسيس نشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر في ظل توفر جملة من الشروط التي تعد بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية، ويمثل القطاع الخاص جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لمساهمته الكبيرة وما يتمتع به من مزايا وإمكانيات تؤهله للقيام بهذا الدور اجتماعيا واقتصاديا، إذ يساهم بكثير من فرص العمل بشكل كبير وتوفير موارد مالية للبلد فضلا عن توفير الخدمات المصرفية وخدمات الاتصالات والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات والسلع، ويدعم القطاع الخاص الاقتصاد الوطني بمساهمته في الصادرات الوطنية، ورفع معدلات

النمو وتحفيز الإنتاجية، فضلا عن ذلك، يساهم القطاع الخاص في تخفيف العبء المالي على الحكومة عن طريق برامج الشراكة مع القطاع العام[1].

وتأسيسا على ما تقدم، أدركت المملكة العربية السعودية منذ سبعينات القرن الماضي خطر اعتمادها على الموارد النفطية كمصدر وحيد وأساسي للدخل في ظل وجود تحديات مثل تقلبات السوق والسياسات الدولية والأزمات المفاجئة، ولذلك اتجهت المملكة في السنوات القليلة الماضية تماشيا مع التحول الوطني لعام 2030 للتركيز على القطاع الخاص الذي يسهم بشكل مباشر في تنويع القاعدة الاقتصادية، خلق الوظائف جديدة، زيادة القدرة الانتاجية، تحقيق النمو المستدام، رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تطمح المملكة لرفع نسبتها من (40%) إلى (65%) بحلول عام 2030 من خلال العديد من البرامج والمبادرات، ومنها تخصيص 72 مليار لتحفيز القطاع الخاص بهدف تمويل 16 مبادرة تشمل تخصيص مبلغ 21 مليار ريال للقروض السكنية للمواطنين و10 مليار ريال لصندوق دعم المشاريع و1.5 مليار ريال لدعم الشركات المتعثرة، فضلا عن ذلك، فقد تم تخصيص مبلغ 1.4مليار ريال لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها 1.6 مليار ريال للإقراض غير المباشر و2.8 مليار ريال لصندوق الاستثمارات الحكومي و7 مليار ريال لإعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم برنامج لتحفيز الصادرات وبرنامج آخر لتعزيز تمويل الصادرات بمبلغ 5.6 مليار ريال وتحفيز تقنية البناء بمبلغ13.9 مليار ريال[2]، ويهدف رفع مساهمة القطاع الخاص إلى تأسيس هيكل اقتصادي قوي ذي مكانة عالمية يتسم بالنمو والاستقرار لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط والأزمات المالية مما يجعله بيئة جاذبة للاستثمار. ويوضح الجدول الآتي نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي القطاعات الاخرى.

(1) منى المهنا وأحمد البكر، مساهمة الانشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، السعودية، 2019، ص6-7 .
(2) منى المهنا وأحمد البكر، مصدر سبق ذكرة، ص9 .

جدول (17) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي القطاعات الاخرى للمدة (2005 – 2020) %

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي	الزراعة	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	تشييد وبناء	النقل والتخزين	خدمات المال والتأمين	تجارة الجملة
2005	35.40	4.7	17.2	4.3	9.1	11.8	11.5	15.7
2006	33.70	5.0	15.3	4.9	10.7	14.3	12.8	18.3
2007	37.10	3.8	14.4	5.6	15.0	22.5	11.9	21.0
2008	37.70	4.6	13.0	0.8	7.2	27.4	12.1	20.8
2009	45.60	1.7	0.3	17.2	0.9	14.3	11.7	10.9
2010	39.20	13.9	25.0	21.8	12.9	13.9	6.6	18.0
2011	34.10	4.5	15.5	7.6	17.9	13.9	6.8	13.4
2012	36.30	5.0	7.2	6.3	10.7	7.8	19.2	10.7
2013	40.20	5.3	2.9	1.8	13.6	8.0	16.1	10.2
2014	44.30	4.6	10.1	6.1	13.7	7.8	8.6	10.4
2015	55.90	1.7	1.6	11.0	6.5	7.3	5.9	4.3
2016	58.10	1.1	0.3	6.5	2.1	3.4	4.7	0.7
2017	54.00	0.5	6.6	5.8		2.9	5.5	0.4
2018	43.20	0.3	11.7	11.6	5.7	0.5	1.4	1.3
2019	50.00	1.1	2.2	2.6	6.7	5.6	3.3	6.2
2020	30.20	1.3	12.1	6.1	3.5	7.3	1.2	7.4
متوسط المدة	42.19	3.69	9.71	7.50	8.51	10.54	8.71	10.61

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- مجموعة البنك الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة .
- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، اعداد مختلفة .

من خلال بيانات جدول (17) شهدت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2005 – 2020 (42.19%) من الناتج المحلي الاجمالي، وكانت متوسط المدة لمساهمة قطاع خدمات المال والتأمين إذ بلغ (8.71) من الناتج المحلي الاجمالي، وكان اعلى قطاع من حيث متوسط المدة للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ (10.61)، يليه قطاع

النقل والتخزين إذ كانت نسبت مساهمته لمتوسط المدة (10.54) في الناتج المحلي الاجمالي، وكانت اقل قطاع الزراعة نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ متوسط المدة خلال مدة الدراسة نحو (3.69) من الناتج المحلي الاجمالي .

ثالثاً: التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

منذ ثمانينات القرن الماضي اهتمت المملكة العربية السعودية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الاساسية، ومنح القطاع الخاص المحلي والاجنبي، وقد قامت المملكة العربية السعودية في تنفيذ مشروعات البنية الاساسية بهدف تحسين الخدمات المقدمة والاهتمام بوضع الاطار المناسب لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويأتي الاهتمام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوافر فرصة جيدة لاستغلال الموارد المالية للقطاع الخاص في تمويل المشاريع الكبرى، وهو ما يمكن الحكومة من توجيه مواردها إلى القطاعات ذات الاولوية [1]، والاستعانة بالخبرات المتخصصة بما يضمن تقديم خدمات أعلى جودة مثل: (المواصلات والاسكان والرعاية الصحية والتعليم وغيرها)على نحو أسرع وأكثر كفاءة، وتهدف السعودية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40 % إلى 65 % وفي ظل تزايد الطلب على الخدمات ونقص المعروض في بعض القطاعات الاقتصادية مثل الاسكان والتعليم والرعاية الصحية، كان الطبيعي أن تتجه أنظار الحكومة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية زيادة دور القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في الاقتصاد السعودي [2].

ولتهيئة بيئة مواتية لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اهتمت المملكة العربية بتطوير المنظومة القانونية على صعيد سن القوانين المختصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير السياسات والأدلة الإرشادية التي توضح تنفيذ مشاريع الشراكة، لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص[3].

---

(1) حلوفي سفيان، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المملكة العربية السعودية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6، العدد1، 2022، ص303 .

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط إنجازات الخطة التاسعة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠9، ص ١٧2.

(3) أحمد أبوبكر بدوي، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص11و12.

لذلك تتطلب عملية الشراكة إيجاد هيكل تنفيذي ورقابي وإشرافي فاعل يربط بين أطراف عقود الشراكة ويقود التنسيق فيما بين الوزارات والوحدات الحكومية المتداخلة في تنفيذ عملية الشراكة، فضلا عن تحديد وتوزيع واضح للأدوار والمسؤوليات المطلوبة لتنفيذ السياسات ووضع الموجهات العامة والقيام بعملية الإشراف والمتابعة، فضلا عن ذلك لابد من دعم الهياكل التنفيذية بخبرات وكفاءات في مجال تنفيذ عقود الشراكة مع القطاع الخاص من النواحي المالية والفنية والقانونية والتنظيمية وكل ما يتعلق بإدارة المخاطر والعقود وتطبيق الإجراءات والمعايير المختلفة[1].

رابعاً: الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص :

تواصل المملكة العربية جهودها الرامية لاستكمال بناء الأطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لتنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ يتوفر أطر مؤسسية تضم جهات حكومية مختصة تتولى تنفيذ القوانين والسياسات والموجهات والضوابط المنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. بحسب التجارب والممارسات السائدة ويتألف الإطار المؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص من مستويين أساسيين يشملان الجهات الحكومية المرتبطة بوضع السياسات، وتوجيه وتنفيذ مشاريع الشراكة.

الأول : الذي يأتي في قمة الإطار المؤسسي، في المجالس أو اللجان الوزارية العليا التابعة إلى رئاسة الحكومة، ويتضمن هذا المستوى رسم السياسات القومية والموجهات، والموافقة على المشاريع المقترحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص[2].

ثانيا : يتكون من هياكل تنظيمية تختص بتطبيق إطار الشراكة وتنفيذها، أو لجان توجيهية وإشرافيه وفنية وتنفيذية تتباين مهامها ومسؤولياتها واختصاصاتها[3]، ووجود قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر، وأفضل العروض، وان أسس التقييم التي تتفق مع طبيعة مشروعات الشراكة من النواحي

---

(1) المصدر نفسه، ص 20 .

(2) طارق عبدالقادر أسماعيل، مصدر سبق ذكرة، ص11-12.

(3)عبد الله بن إبراهيم بن مرشد، نموذج لتقييم أسلوب شراكة القطاعين العام والخاص في عقود مشاريع الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره .

المالية والفنية والتشغيلية، فالأسس الموضوعة كانت في أغلب الأحوال لا تصلح للتطبيق على هذا النوع من المشروعات[1].

لقد كان وضع شراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية سابقاً يمر في العديد من التحديات منها أن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر في عام 2007 يعتبر نظاما تقليديا لم ينص على طرق تعاقد تشمل على التفاوض بين الجهة الإدارية وبين المتعاقد معها ولكن خلال السنوات القليلة الماضية، تمر المملكة العربية السعودية بعملية تغيير كبيرة قد تمتد إلى الالتزام بوضع إطار تنظيمي يعزز فرص نجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعيدا عن نموذج مشاريع المشتريات التقليدية، وتعتبر عقود الشراكات أحد برنامج التحول الوطني السعودي الذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص من الناتج المحلي بحلول عام 2030 [2] ، كوسيلة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية والتي كانت فيما سبق تعتمد على التمويل الحكومي[3]، وتتمثل أبرز المزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أنها تضمن الحفاظ على تقديم مستويات عالية من الخدمة دون تحمل الحكومة لمصروفات ضخمة، وهو ما يسمح للحكومة بتوجيه مواردها الثمينة الى الأولويات الأخرى، وتعتبر المملكة العربية السعودية اكثر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشاط القطاعين العام والخاص، اذ يصل إجمالي مشاريع الشراكات المعلن عنها الى 18 مشروعا بقيمة إجماليه قدرها (9.42) مليار دو ر أمريكي[4].

خامساً: بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية

أدركت حكومة المملكة أهمية الشراكة منذ بداية الخطط الخمسية ، فالمملكة تنهج مبدأ الاقتصاد الحر منذ نشأتها وهو نهج بطبيعته يعطي الفرصة للقطاع الخاص للتوسع في مختلف الأنشطة ، وقد تم وضع خطة التنمية (1995-2000) الأساس الاستراتيجي المتمثل في الاستمرار

(1) أحمد أبوبكر بدوي، مصدر سبق ذكرة، ص 13.

(2) مها ناصر السدره، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2019، ص76.

(3) المصدر نفسه، ص106.

(4) نوره ناصر الدوسري، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الخامس، المجلد الثالث، 2019، ص107.

في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص، على أن تقوم الحكومة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن أن يؤديها القطاع الخاص بمفردة وهي على النحو الآتي:

1 - قطاع المياه :

يمثل توفير المياه للشرب احد اهداف التنمية المستدامة الذي ينص على تقديم المياه النظيفة والنظافة الصحية لاسيما بعد ما أثبتت جائحة كورونا أهمية النظافة الصحية مع الاشارة الى أن المملكة العربية السعودية ذات طبيعة صحراوية لا يوجد فيها أنهار يمكن استخدامها لتلبية الحاجة السكانية من المياه ، وأدت الزيادة السكانية بالمملكة خلال العقود الثلاثة السابقة سواء لدى مواطنين محليين أو وافدين إلى زيادة الطلب على المياه ، وسعت المملكة للعمل على تحليه مياه البحر، وهو يعد المصدر الاساس للمياه الصالحة للشرب داخل المملكة، وتعد السعودية من أكبر مستخدمي أسلوب تحلية المياه، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى إنشاء محطات ذات تكاليف هائلة تقدر بنحو (3) مليار دولار سنوياً لتلبية احتياجات المملكة، وقد أنشأت المملكة العربية السعودية شركة لتحليه المياه خلال منتصف السبعينات بلغ إنتاجها نحو(200) مليون متر مكعب سنوياً من المياه، ارتفعت إلى نحو (795) مليون متر مكعب خلال عام 1997، ومع الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه الصالحة للشرب وضعت المملكة استراتيجية لزيادة كمية المياه المنتجة إلى (3) مليار متر مكعب عام (2025) بتكلفة تبلغ نحو 60 مليار دولار، على أن تقوم المملكة والقطاع الخاص بتنفيذ تلك المشروعات وفقاً لنظام الشراكة[1]. وللاستفادة من نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص قامت المملكة بعد تفعيل القرار رقم (27/2) لسنة 2006 بوضع قواعد منظمة لإسهامات القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه والصرف الصحي[2].

2- إدارة موانئ المملكة :

تمثل الموانئ عنصراً مهماً ويقدم كثيراً من فرص العمل في النشاط الاقتصادي، فضلا عن توفير الموارد المالية ولذلك سعت السعودية الى أن تطور الموانئ من أجل تقديم أفضل الخدمات ومنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، وكانت تديرها الحكومة إلى أن أصبحت إداراتها مشتركة بين القطاعين العام والخاص والتي تعمل على نقل ملكية المشروعات العامة أو إداراتها من القطاع العام

) 1(Kumis Harischandra- Ryan Orr , Private InfrauctureInvestmentOpportunities in Islamic, Countries ,Collaborator for research on Global Projects, April, 2009, p22 .
(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط، إنجازات الخطة الثامنة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 298.

إلي القطاع الخاص، وتهدف الى رفع كفاءة المنشاة بالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في الملكية والإدارة على أساس أن القطاع الخاص أكفأ من الدولة[1] ، فضلاً عن تشجيع نمو قطاع الأعمال الخاص والعمل على الإصلاح التنظيمي وخلق فرص عمل ووظائف جديدة.

حولت السعودية في عام 1997 إدارة تشغيل السفن والمعدات المستخدمة في هذه الموانئ الى القطاع الخاص وكذلك صيانتها ، ليديرها على أساس تجاري وتكونت خطة العمل الجديدة من العناصر وهي تبقي ملكية الموانئ ومراقد السفن والتسهيلات المرتبطة بها بيد الحكومة، توفر الحكومة السعودية الحوافز الكافية لتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في المعدات الثقيلة اللازمة لتشغيل الموانئ بكفاءة، يدير القطاع الخاص كل الموانئ على أساس تجاري، تقدم الخدمات اللازمة للمستفيدين منها، ويوظف ويدرب عدداً كبيراً من المواطنين السعوديين، تمت الشراكة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص عن طريق المزايدة العامة[2].

3- قطاع الطيران :

يعد قطاع الطيران مصدراً مهماً من مصادر توفير الموارد المالية للسعودية وذلك بسبب توافد الزائرين لاسيما في مواسم الحج والعمرة وفي هذا الاطار حاولت السعودية تطوير قطاع الطيران وبما يتلاءم مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وكان أول مشروع شراكة حقيقي بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية هو تمويل مطار الامير محمد بن عبد العزيز في المدينة المنورة وتطويره وتشغيله والذي جرى توقيعه في عام 2011، ويثبت هذا المشروع إمكانية تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنجاح في المملكة، ونستعرض في الجدول الآتي أهم جوانب الاتفاق المبرم بين الهيئة العامة للطيران المدني وتحالف طيبة الذي أسند إليه المشروع [3] .

(1) ريهام إبراهيم مدحت سيد، مرجع سبق ذكره ، ص81-82 .
(2)عبد الله بن إبراهيم بن مرشد، مرجع سبق ذكره، ص45 .
(3) حلوفي سفيان، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الاشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مصدر سبق ذكرة، ص303 .

جدول(18) يبين المشاريع المنجزة في قطاع الطيران من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية

النموذج المستخدم	البناء والتشغيل ونقل الملكية		
طراف العقد	الهيئة العامة للطيران المدني وتحالف خاص يضم تاف للمطارات ومجموعة الراجحي وسعودي أوجيه		
التغطية	تمويل وتطوير وتشغيل مشروع توسعة مطار الامير محمد بن عبد العزيز في المدينة المنورة		
مدة العقد	25عاما		
الميزانية	9.4مليار سعودي (2.1 مليار دولار أمريكي)		
أهم التواريخ	1. توقيع الاتفاقية 2011	2.الانتهاء من الامور المالية 2012	3. بدء العمليات 2015
الممولون	1.البنك الاهلي التجاري.	2.البنك العربي الوطني.	3.البنك السعودي البريطاني
الانجازات	1. أول مطار تجاري في منطقة الشرق الاوسط يحصل على شهادة الريادة الذهبية في الطاقة والتصميم الصديق للبيئة 2. أول مشروع ضخم ممول بالكامل بنظام التمويل الاسلامي وباستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص 3. زيادة سعة المطار من 5 ملايين مسافر إلى 8 ملايين مسافر (60)%بالسنة		

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى ، موقع من الانترنت www.meedprojects.com .

ولقد كان النجاح في إنجاز هذا المشروع سابقة مهمة يعتمد عليها، ودليلا يسترشد به المستثمرون المحتملون، مما أدى إلى الإعلان عن المزيد من مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع المطارات(مطار الطائف الدولي ومطار الأمير عبد المحسن بن عبد العزيز في ينبع ومطار نايف بن عبد العزيز في القصيم ومطار حائل الإقليمي ومطار الملك خالد الدولي).

وتصل قيمة هذه المشاريع، التي لاتزال في مراحل مختلفة من مراحل التعاقد إلى(17.6) مليار ريال سعودي (4.7 مليار دولار أمريكي)، وبهذا تمثل مشاريع المطارات (11%) من إجمالي قيمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وتجدر هنا الإشارة إلى أن إدارة مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة اسندت للقطاع الخاص وبالتحديد لشركة مطارات شانغي الدولية التي سوف تتولى إدارة عمليات المطار لمدة 20 عاما، وهناك تشابه كبير في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص المستخدمة في مشاريع هذه المطارات.

4- قطاع الاسكان :

يعد قطاع الاسكان الهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة تقديم مدن ومجتمعات محلية ومستدامة وتقديم السكن الملائم، ويمثل قطاع الإسكان حاليا 54% من قيمة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، ويعكس هذا النقص في مشاريع الإسكان الميسر والحاجة الواضحة للاستفادة مما لدى القطاع العام من موارد تمويلية وخبرا ت في التنفيذ والتسليم لسد هذا النقص[1]، أن مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الاقتصادية وخاصة في مشروعات الأساسية خلال السنوات الماضية كان له دور كبير ما بين(5%)الى(10%) من إجمالي تكلفة المشروع

وتوافر المرونة الكافية في تسعير الخدمات الأساسية وخاصة قطاع الكهرباء داخل المملكة مما ادى الى توجه القطاع الخاص نحو التمويل والتشغيل، وذلك بسبب زيادة العائد المتحقق خلال الثلاث سنوات السابقة[2].

5- قطاع الكهرباء :

يمثل توفير الطاقة واستدامتها الهدف (7) من أهداف التنمية المستدامة لتقديم الطاقة النظيفة، لقد تطلب إعادة هيكلة القطاع رفع كفاءته وتحسين مستوي الخدمة المقدمة للجمهور إلى جانب استقطاب الإمكانات التمويلية للقطاع الخاص، وأدركت الحكومة التحديات الماثلة أمامها مع ارتفاع الطلب على الكهرباء بدءاً من السبعينات، فتدخلت باعتبارها مستثمراً ومنظما من أجل تحفيز الأنشطة الإنتاجية في حين قدمت ضمانات بتقسيم العوائد على الأسهم، ونظراً لأن هذا القطاع من أهم القطاعات الحيوية والذي يتمتع بقدرة تنافسية عالية إذ تقدر نسبة نمو الطلب على الكهرباء بأكثر من(7%) سنوياً، في حين يبلغ نمو العرض نحو(6.4%) سنوياً، الأمر الذي يتطلب زيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع، ولهذا قامت المملكة بوضع استراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص لتوجيه نحو (140) مليار دولار كاستثمارات في قطاع الكهرباء خلال الفترة (2008-2028) لمواجهة هذا النمو في الطلب وتحقيق متطلبات المجتمع من الطاقة ، وفي ضوء هذه المتطلبات المتزايدة وما يصاحب ذلك من صعوبات في تمويل المشروعات نظراً للتكاليف الهائلة

(1) ياسمين محمود محمد الجزار، بدائل التمويل الحكومي لمشروعات البنية الأساسية، (نماذج المشاركة بين القطاعين العام والخاص)، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص ٤٤-٤٣.
(2) ياسمين محمود محمد الجزار، مصدر سبق ذكرة، ص 49.

لإقامة محطات التوليد والنقل والتوزيع ، فضلا عن التشغيل والصيانة فقد استلزم ذلك دخول القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية وذلك من خلال نظام الشراكة(1).

لذا فقد قامت المملكة بالعمل لجذب الاستثمارات الخاصة من خلال مشاركة القطاع الخاص مع شركة الكهرباء السعودية في إنشاء محطات كهرباء وتشغيلها والقيام بأعمال الصيانة وفقاً لنظام (BOT)أيضاً قامت المملكة السعودية بالعمل على توفير فرص استثمارية لجذب الاستثمارات الخاصة ومنها تسهيلات ضريبية، وتخفيض الأعباء الضريبية وذلك بهدف التشجيع على إنشاء محطات من قبل القطاع الخاص، تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لتوفير الاحتياجات المتزايدة من الكهرباء والتي تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة بالمملكة(2).

ونتج عن سياسات تشجيع الاستثمارات الخاصة نحو قطاع الكهرباء ارتفاع إنتاجية المملكة من الطاقة الكهربائية، وضعت الحكومة معايير ونماذج لأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص بالنسبة لمشروعات الكهرباء وهي كالآتي :

1. يطبق أسلوب المشاركة في المشروع في حالة زيادة نسبة مساهمة ا لقطاع الخاص عن(70%) فأكثر من حجم التمويل .
2. لا يطبق أسلوب المشاركة في المشروع في حالة انخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص عن (60 %) من حجم التمويل .
3. إذا تراوحت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تلك المشروعات ما بين (60 %)إلي (70 %) فإنه يترك لمتخذ القرار قبول المشاركة من عدمه [3].
4. وهو الأمر الذي قد يثني بعض المستثمرين المحتملين من الدخول الى الشراكة، وعلى الرغم من هذا التقدم تضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص للمستثمرين والمطورين من القطاع الخاص الوصول الى قطاعات معينة من السوق العقارية السعودية والتي كانت

(1) هاني احمد خليل، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية، السعودية،2017، ص82.

(2) sulky Maid , Build , Operate, And Transfer (BOT) Project Development System in Saudi Arabia , King Fahd University Of Petroleum AND Minerals College of Industrial Management, January,2005, P11-12.

(3) عبد الله بن إبراهيم بن مرشد، نموذج لتقييم أسلوب شراكة القطاعين العام والخاص في عقود مشاريع الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الهندسة، قسم الهندسة المدنية، الرياض، ٢٠٠٥، ص45 .

مقتصرة فيما مضى على القطاع العام، ونتوقع الإعلان عن توقيع المزيد من اتفاقيات الشراكات بين القطاعين خلال السنوات القادمة، ولاسيما في قطاعات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم[1]. ويوضح الجدول الآتي عدد المشاريع الشراكة في المملكة العربية السعودية لغاية عام 2020.

جدول (19) عدد المشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في السعودية لغاية 2020

ت	القطاعات	عدد المشاريع
1	**الصناعة والتصنيع**	**53**
2	**النقل والخدمات اللوجستية**	**35**
3	**التجزئة والتجارة الالكترونية**	**27**
4	**الاتصالات وتقنية المعلومات**	**26**
5	**الخدمات الهندسية**	**22**
6	**السياحة والثقافة والترفيه**	**16**
7	**الرعاية الصحية وعلوم الحياة**	**9**
8	**الصناعات الكيميائية**	**6**
9	**الطاقة والمياه**	**2**
10	**القطاعات الناشئة**	**110**
مجموع المشاريع		**306**

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى :

– مجموعة البنك الدولي متوفر على الرابط/https://www.albankaldawli.org/ar/home

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2022/10/25م.

من خلال جدول (19) يتضح ان الحكومة السعودية قد ركزت على المشاريع المشار اليها اذ بلغت حجم الشراكة الاستثمارية في قطاع الصناعة والتصنيع (53) مشروع استثماري وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستية (35) مشروع، وكذلك بقية القطاعات، تعد السعودية من بين الدول العربية المتقدمة في مشاريع الشراكة من خلال تقارير البنك الدولي، وهذا يدل على اهتمام السعودية في مشاركة القطاع الخاص في مجال الاستثمارات .

(1) مها ناصر السدره، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مصدر سبق ذكرة، ص106.

الفصل الثالث

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

المبحث الاول : القطاع العام والقطاع الخاص ومساهمتهما في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق (الاطار التشريعي، التنظيمي، التنفيذي)

المبحث الثالث نحو استراتيجية كفوءة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

تمهيد :

أن للشراكة أثار اقتصادية واجتماعية، وتساعد على تقديم الموارد المالية الاجنبية وزيادة دخول الأفراد، وخلق فرص العمل، وتحسين حالة ميزان المتفرعات وتحقيق التنمية المكانية، وهي تدعم النمو الاقتصادي. ويزخر العراق بكثير من المقومات والإمكانيات والمتمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية والتي تجعله يحتل مراتب متقدمة في السوق العالمي لو تم استثمارها بشكل صحيح، إلا أنه لم يتم الاستفادة منها للنهوض بواقع الاقتصادي، بسبب جملة من العوامل لعل ابرزها عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية والفساد المالي والاداري، واستمرار هيمنة القطاع النفطي الامر الذي انعكس على ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.

تأسيسا على ما تقدم جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول القطاع العام والقطاع الخاص ومساهمتهما في الاقتصاد العراقي ، وانصرف المبحث الثاني الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق(الاطار التشريعي، التنظيمي، التنفيذي)، أما المبحث الثالث وتناول نحو استراتيجية كفوءة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق .

المبحث الاول

مساهمة القطاعين العام الخاص في الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز بل شديد الريعية، ويعتمد بنحو 99% من ايرادات البلد هذا الاعتماد الكلي على الريع النفطي انعكس بشكل جلي على اداء القطاعات الاقتصادية الاخرى فانخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وتراجع اداء القطاع الخاص بشكل واضح الى مستويات متدنية جداً

اولاً: مساهمة القطاع العام في الاقتصاد العراقي:

مع تأسيس الدولة العراقية والاقتصاد يعاني من مظاهر أثرت على مجمل أدائه ومع بداية ثلاثينيات القرن الماضي بدأت ملامح تحولات اقتصادية وكانت الروبية هي العملة الرسمية للبلد آنذاك بعدها صدرت العملة العراقية الدينار العراقي بموجب قانون رقم 44 لسنة 1931 وكان كل دينار يعادل في قيمته بأون استرليني واحد إذ ارتبط به بوصفه العملة الدولية إبان تلك المدة، وبدت ملامح بناء النظم المالية والمصرفية والحسابية والموازنة والرقابية الاستثمارية[1] .

ومع ذلك لم يشهد العراق أية عملية تنمية قبل عام 1950 فقد كان الاقتصاد العراقي يعتمد على الزراعة وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء التي اقتصرت على ذلك القطاع، أما القطاعات الأخرى فقد كانت هامشية وذلك يعود إلى عدم وفرة رؤوس الأموال اللازمة للقيام بعملية التنمية ،وبعد اكتشاف النفط وزيادة إيراداته خصصت الدولة كافة إيراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية، وعليه ظلت عوائد النفط المصدر الرئيس بل والوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي والعقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين[2]، مما جعل النشاط الاقتصادي مرهونا بالفعاليات الحكومية والتي لم تستطع الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص، الأمر الذي انعكس في مجمل القطاعات الاقتصادية

(1) صباح رحيم الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الكوفة،2010، ص45.
(2) ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصالحه، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص45و46.

الاخرى والتراجع الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي[1].

ساهم القطاع العام في الاقتصاد من خلال تدخل الدولة في مختلف القطاعات أثر ابرام اتفاقية النفط عام 1952 وحصول العراق على عوائد مرتفعة تساعد على احتلال مركز هام في عملية التنمية التي احجم دور القطاع الخاص عن القيام بها، ولعل أول تدخل مباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي هو صدور القانون رقم (84) في عام 1969 الذي أجاز للبلديات انشاء المؤسسات التجارية والصناعية كمشروعات الكهرباء[2]، وفي عام 1970صدر القانون رقم (15) الذي اتجه نحو تنظيم المؤسسات العامة للصناعة على أساس التخصيص النوعي، وكان دور المجلس الاعلى لمؤسسات القطاع العام في ميدان الزراعة والتجارة والخدمة المصرفية، مما ساعد القطاع العام على النهوض في ازدياد الايرادات النفطية اثر ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية[3]، ولكن سنوات الحرب والعزلة التي عاشها العراق خلال عقد التسعينات على اثر العقوبات الاقتصادية ادت الى تدهور الاقتصاد العراقي وتراجع اغلب المؤشرات الرئيسة له وازداد الامر سوء بعد عام (2003) اصبح العراق فجأة امام نظام اقتصادي مغاير وحقائق جديدة في الاستثمار والاستهلاك والتجارة والعلاقات المالية الدولية[4]، وضعف القطاع العام الانتاجي عن العمل في انتظار التصفية والخصخصة[5]، ويوضح الجدول الآتي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.

1() سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011،ص3 .

(2) عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، الامل جديدة للنشر والطباعة، سوريا، الطبعة الاولى، 2012، ص304.

(3) مظهر محمد صالح، الريع النفطي والاستبداد الشرقي، بحث في اجتماعيات الاقتصاد السياسي في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، بغداد، 2009، ص19.

(4) الشكاء الدوليون في العراق، منتدى شركاء العراق، 2010، ص16.

(5) احمد بريهي علي، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحد والانتقاع المالي، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص238 .

جدول (20) بعض المؤشرات الرئيسة للاقتصاد العراقي للمدة 1990-2020 (مليون دينارعراقي)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	النفقات العامّة	الإيرادات العامّة	الانفاق الاستثماري	الفائض أو العجز	التضخم %	معدلات البطالة %
1990	3108.2	14179	8491	2991	-5688	51.9	5.5
1991	2304.7	17497	4228	1844	-13269	181.0	6.5
1992	6074.6	32883	5047	7007	-27836	83.6	7.5
1993	16513.3	68954	8997	18894	-59957	207.7	8.5
1994	82887.3	199442	25659	27700	-173783	448.5	10.5
1995	326036.4	690784	106986	84944	-583797	387.3	12.9
1996	307750.6	542542	178013	36440	-364528	-16.1	13.9
1997	684621	605802	410537	71707	-195265	23.1	15.4
1998	754376	920501	520430	95796	-400071	14.8	17.4
1999	1473955	1033552	719065	201960	-314487	12.6	20.2
2000	2084767	1498700	1133034	347037	-365666	1.67	22.4
2001	1665037	2079727	1289246	588861	-780481	1.77	24.6
2002	1604652	2518285	1971125	755602	-547160	1.83	26.7
2003	1123227	1982548	15985527	1869900	11083566	3.63	28.1
2004	1961.3	32117491	32982.74	3014733	865.24	4.36	26.8
2005	2629.6	26375175	40502.89	4572018	14127.69	3.49	17.9
2006	3317.8	3880679	49055.55	3368279	10248.85	6.25	17.5
2007	3754.9	39031232	54599.45	7723043	15568.25	4.74	17.5
2008	4923.2	59403375	80252.18	11880675	20848.78	13.97	15.3
2009	4125.8	52567025	55209.35	10513405	-10448.65	0.74	14
2010	4988.13	70134201	70178.22	16130866	-13644.78	4.85	12
2011	5618.9	78757666	108807.39	17832113	12144.59	4.16	11.1
2012	7431.7	105139576	119817224	29350952	14677.62	4.52	11.9
2013	7795.4	119127556	113840076	34647000	-5360.6	4.82	11
2014	7399.5	115937762	105609846	24930767	-8086.88	2.90	10.6
2015	5528.6	70397515	70397515	18564676	-3927.2	0.88	15.4
2016	5444.5	75055865	54839219	15894009	-12658.1	0.78	16
2017	5968.3	75490115	77422173	16464461	1845.8	3.32	16.5
2018	7053.7	80873189	106569.83	13820333	25696.63	4.46	16.3
2019	6719.4	111723523	107566995	24422590	-4156.51	0.76	15.9
2020	4937.8	76082443	63199689	3208905	-12882.7	0.63	19.4

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى

- وزارة المالية , دائرة الموازنة اعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، اعداد مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على https://data.albankaldawli.org/indicator.

من خلال جدول (20) يتضح أن مؤشرات الاقتصاد العراقي قد شهدت تذبذبات واضحة وخلال المدة 1990 – 2003 وبعدما كان متوسط نصيب الفرد (3108.2) مليون دينار في عام 1990 وصل في عام 2000 الى نحو (2084767) وكانت النفقات العامة قد تجاوزت بشكل كبير الايرادات العامة اذ بلغ العجز في عام 1990 نحو (-5688) مليون دينار ثم وصل عام 2002 الى (2518285) مليون دينار اما معدلات التضخم فقد شهدت ارتفاعات كبيرة وجامحة خلال المدة 1990- 2003 وذلك بسبب ظروف الحصار الاقتصادي والتوجه الحكومة الى طبع النقود لتمويل الانفاق.

اما خلال المدة 2003- 2020 وبعد تغيير النظام السياسي ورفع العقوبات الاقتصادية زاد متوسط نصيب الفرد بشكل ملحوظ حتى وصل الى (1123227) مليون دينار عام 2003 ، ثم أنخفض في عام 2004 ليصل الى (1961.3) مليون دينار واخذ يتذبذب خلال المدة حتى انخفض في عام 2014 بسبب تداعيات الازمة المزدوجة(تنظيم داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط) ثم بعد ذلك شهد ارتفاعات قليل عام 2020 لينخفض بسبب جائحة كورونا واجراءات التباعد الاجتماعي وانخفاض اسعار النفط والذي فقد نحو 50% خلال الجائحة .

اما فيما يتعلق بالتضخم فقد كان الهدف الاساسي للسياسة النقدية بعد أن تم أصدار قانون البنك المركزي العراقي وقد نجحت في تخفيض معدلات التضخم الى مستويات متدنية جداً من أجل المحافظة على استقرار الاسعار من خلال نافذة بيع العملة، إذ بلغ نحو (18.7%) في عام 1994 بسبب الحصار الاقتصادي .

إن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات جعلت العراق يحقق معدلات نمو ناجمة عن تخصيص الدولة الايرادات المتأتية من النفط لتمويل عملية التنمية، وعليه اصبح العراق في مصاف الدول متوسطة الدخل ابان تلك الحقبة، وساهمت العوائد النفطية في تمويل برامج التنمية والانفاق الحكومي[1]، ولكن بعد عام 2003 وما تسبب من دمار للبنية التحتية بسبب احتلال امريكا للعراق وما خلفته من تبعات ادى الى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وكان تمويل النفقات من الايرادات النفطية مما جعل

1() ثامر عبد العالي كاظم، مصدر سبق ذكرة، ص45.

العراق يعتمد تماماً على هذا المصدر[1]، والجدول ادناه يوضح الاستثمار العام ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

جدول(21) الاستثمار العام ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 – 2020) مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الاستثمار العام	معدل النمو %	نسبة الاستثمار العام الى الناتج %	تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام	نسبة تكوين راس المال الثابت للقطاع العام %
2003	29586	76318.20	112.11	3.57	4127152	84.06
2004	47959	914070.72	-89.79	0.67	2487718.2	87.04
2005	64000	1012154.25	1097.71	5.66	9743477.1	95.68
2006	95588	870848.15	10.73	6.22	16013395.5	94.69
2007	111504	852819.66	-13.96	6.31	6861039.9	91.11
2008	157026061	1277837.11	-2.07	6.93	22455103.1	96.62
2009	130643187	1448595.85	49.84	7.62	12083562.6	89.69
2010	158521511	2557277.07	13.36	9.40	24173486.3	92.07
2011	211309950	1823842.44	76.53	14.61	25723084.7	91.1
2012	254225490	2830576.17	-28.68	8.21	33274363.5	87.24
2013	273587529	3823342.24	55.20	11.55	45086546.3	81.92
2014	258900633	3286313.33	35.07	14.76	41889615.5	75.02
2015	191715791	1724978.95	-14.05	13.32	29904941.4	64.02
2016	196924141	1475409.00	-47.51	9.30	48078428.5	72.95
2017	221665709	1525436.82	-14.47	8.07	17503541.3	54.14
2018	268918874	1275559.66	3.39	7.29	26714050.2	70.10
2019	262917150	2258424.58	-16.38	5.50	43124609.2	79.01
2020	198774325	2040431.01	77.05	9.17	2114350301	69.11

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات متعددة

1() صباح رحيم مهدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، جامعة الكوفة، 2010، ص 45.

من خلال جدول (21) يتضح أن الاقتصاد العراقي قد شهد ارتفاعاً واضحاً خلال المدة 2003 – 2020 وبعدما كان الناتج المحلي الاجمالي29586 مليون دينار في عام 2003 وصل في عام 2020 الى نحو (198774325) والاستثمارات في القطاع العام بلغت (76318.20) عام 3003 بينما بلغ معدل نمو الاستثمار العام في السنة نفسها (112.11%) وبعد عام 2003 حصل تذبذب وانخفاض في معدل نمو الاستثمار العام، وضعف القطاع الخاص في العراق بسبب عدم اعطائه الاهمية من قبل الدولة من اجل تحقيق تقدم اقتصادي وتنمية للموارد الاقتصادية، وتشغيل اليد العاملة، وفي سنة 2020 بلغت نسبة مساهمة القطاع العام من الناتج المحلي الاجمالي (9.17%) بسبب الاوضاع الامنية والسياسية وانتشار الفساد مما ادى الى ضعف الاستثمار رغم المحاولات التي تقوم بها الحكومات المتعاقبة. ونسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص كانت مرتفعة جداً أذ بلغت (84%) في عام 2003 لتصل الى نحو 96,6% في عام 2008 وهو أعلى مستوى تصل له ثم انخفضت في عام 2015 لتصل الى 64,02% بسبب تداعيات الصدمة المزدوجة، ومن ثم عاودت الارتفاع لتصل الى 69.11% في عام 2020.

وخلال المدة (1990 – 2020) زاد الاعتماد على النفط وزادت ريعية الاقتصاد العراقي بشكل كبير جدا، وعلى الرغم من أشاره الدستور العراقي الى إن الاقتصاد هو اقتصاد سوق إلا إن معالم الاقتصاد بقيت غير واضحة وبقي النفط المورد الوحيد (تقريبا) المهيمن على مجمل الايرادات المالية للبلد، ويوضح الجدول ادناه بعض المؤشرات الاقتصادية من النفقات والايرادات العامة، ومتوسط نصيب الفرد ونسبة التضخم ومعدلات البطالة، ويوضح الجدول الآتي بعض المؤشرات الرئيسة للاقتصاد العراقي.

جدول(22) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق وبالأسعار الجارية للمدة من(1990-2020) %

السنوات	القطاع النفطي	قطاع الخدمات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاعات الآخرى
1990	62.95	7.96	16.9	7.4	4.79
1991	0.19	16.27	26	5.5	52.04
1992	0.03	8.44	35	5.2	51.33
1993	0.08	8.01	31.3	5.5	55.11
1994	0.04	4.26	42.5	3.2	50
1995	0.04	2.6	54.9	3.8	38.66
1996	0.01	3.64	42	2.3	52.05
1997	73.9	5.3	8.4	0.65	11.75
1998	68.58	5.53	10.9	0.86	14.13
1999	78.13	3.16	7.2	0.87	10.64
2000	18.33	2.31	4.6	0.9	73.86
2001	74.55	2.9	9.6	1.47	11.48
2002	70.74	3.08	8.5	10.5	7.18
متوسط المدة1990-2002	34.43	5.65	22.91	3.70	33.31
2003	68.14	6.99	8.32	1.01	15.54
2004	57.96	10.37	6.93	1.76	22.98
2005	57.83	8.85	6.88	1.32	25.12
2006	55.47	11.22	5.82	1.54	25.95
2007	53.18	12.83	4.92	1.63	27.44
2008	55.98	12.41	3.45	1.49	26.67
2009	40.12	17.86	4.38	2.4	35.24
2010	42.8	15.9	5	2.3	34
2011	54.41	13.1	4.15	1.83	26.51
2012	52.4	14.8	4.1	1.7	27
2013	46.5	16	4	2.7	30.8
2014	46.1	14.8	4.1	2.9	32.1
2015	29.83	22.48	3.92	1.81	41.96
2016	33.91	20.81	3.97	2.09	39.22
2017	39.51	18.45	2.92	2.23	36.89
2018	44.85	17.79	2.82	2.15	32.39
2019	41.32	19.22	3.46	2.12	33.88
2020	30.59	24.32	5.89	2.91	36.29
متوسط المدة 2003-2020	47.27	15.46	4.72	1.99	30.55

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متعددة.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

من خلال جدول (22) يتضح وبشكل جلي هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي لاسيما قبل عام 2003 لتصل الى ما يقارب 78.13% وهي أعلى نسبة وصلت لها خلال مدة الدراسة وبعد عام 2003 وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الا ان المورد النفطي بقي هو المهيمن على نحو كبير وواضح على مجمل الايرادات ، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 1990 – 2003 نحو 34.43% في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي 22.91% خلال المدة نفسها في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي 3.7% اما فيما يتعلق ببقية القطاعات الاخرى الخدمية وغيرها فقد بلغت نسبتها 33.31% .

اما خلال المدة 2004– 2020 فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي نحو 47.27% في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي 4.72% خلال المدة نفسها في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي 1.99% اما فيما يتعلق ببقية القطاعات الاخرى الخدمية وغيرها فقد بلغت نسبتها 30.55% .

ثانياً: تحليل ايرادات الموازنة العامة في العراق :

إن اعتماد العراق على سلعة اولية واحدة كمورد أساسي للإيرادات العامة عن طريق تصدير النفط الخام يؤدي الى اختلال هيكل الموارد المالية للدولة وتناقص او ضعف دور الموارد المالية الاخرى كالضرائب والرسوم وغيرها في رفد وتمويل الموازنة العامة وتمويلها وكما مبين في جدول(23) الذي يبين تطور الايرادات الاجمالية حيث نلاحظ من البيانات وخلال مدة البحث (2003– 2020) ارتفاع الايرادات العامة للمدة (2003) (2008) بدءاً من العام 2003 حيث بلغت (4596) مليار دينار مع مساهمة للإيرادات النفطية منها بمبلغ (4096.50) مليار دينار مؤلفة نسبة (89.13 %) من الايرادات العامة بينما حققت الايرادات الضريبية (76.50) مليار دينار وبنسبة (1.66%) اما الايرادات الاخرى فكانت بمقدار (423) مليار دينار وبنسبة (9.20%) من الايرادات العامة، واستمرت الزيادة في الايرادات العامة للسنوات اللاحقة وبمعدلات نمو سنوية موجبة من العام 2004 الى 2008 نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية. ولكن نتيجة للازمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض لأسعار النفط الخام عام 2009 تراجعت الايرادات العامة للعراق حتى وصلت الى (55209.35) مليار دينار مع ملاحظة تزايد نسبة مساهمة الايرادات الضريبية من حجم

الايرادات العامة مقارنة بالسنة السابقة (2008) ما يعني اعتماد الحكومة على الموارد الضريبية في تمويل الموازنة ومحاولة زيادة حصيلتها عند انخفاض الايرادات النفطية وبالعكس في حالة ارتفاع الايرادات النفطية فتعمد الحكومة الى تقليل الاعتماد على الايرادات غير النفطية (الايرادات الضريبية) وخفضها ما يؤكد ضعف السياسة المالية وتعميق الجانب الريعي مع عدم وضع الحلول الدائمة وتنوع الاقتصاد .

وعاودت الايرادات العامة التزايد خلال المدة (2010-2012) نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية الى (66819.67) مليار دينار في عام 2010 محققة زيادة عن العام 2009 وبنسبة مساهمة مقدارها (95.21%) مع انخفاض للإيرادات غير النفطية فبينما كان مقدار الايرادات الضريبية (1532.43) مليار دينار، كذلك الحال بالنسبة لعامي 2011 و 2012 فمع استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وزيادة الايرادات النفطية ازدادت الايرادات العامة حيث وصلت الى (108807.39) و (119817.22) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي موجب (55.04%) و (10.12%) نتيجة لزيادة الايرادات النفطية الى (98090.21) و (116597.08) مليار دينار على التوالي محققاً العام 2012 أعلى ايراد نفطي وأعلى ايرادات عامة خلال مدة الدراسة نتيجة لارتفاع أسعار النفط ووصوله الى (107) دولار للبرميل الذي يمثل أعلى سعر للنفط ما يؤكد ارتباط الايرادات العامة بأسعار النفط ويثبت ريعية الاقتصاد العراقي

لكن سرعان ما عاودت الايرادات الاجمالية بالانخفاض خلال المدة (2013-2016) وبمعدلات نمو سالبة ومتباينة كان اقصاها في العام 2015 وبنسبة (36.93-%) وبنسبة (18.14-%) لعام 2016 نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداء من النصف الثاني من عام 2014 وكذلك نتيجة للأوضاع الامنية غير المستقرة في هذين العامين فشهد الاقتصاد العراقي ركوداً واضحاً خلال العام 2015 ولمواجهة هذه الازمة اتبعت الحكومة اجراءات واصلاحات متعددة لغرض زيادة الايرادات غير النفطية منها زيادة الضرائب والرسوم الجمركية (مع بدء تطبيق قانون التعرفة الجمركية الجديد) وسيطرتها على المنافذ الحدودية وكذلك قام البنك المركزي بتقديم قروضاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محاولة منه لدعم الاقتصاد العراقي.

وشهدت المدة (2017-2019) تحسناً في الايرادات النفطية أدت الى تحسن في الايرادات العامة بعد تحسن الوضع الامني وزيادة أسعار النفط الخام تدريجياً بدء من العام 2017 حيث بلغت

الايرادات الكلية لهذا العام (77335.90) مليار دينار، وارتفعت في العام 2018) الى (106569.83) مليار دينار حتى وصلت الى (107566.99) مليار دينار في العام ،2019 وبمعدلات نمو موجبة، ومع انخفاض حجم الايرادات غير النفطية (الضريبية والايرادات والاخرى) أسهمت هذه الاخيرة بنسب منخفضه وتزامن ذلك مع تزايد الايرادات النفطية حيث بلغت نسب مساهمة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة (8.14%) و (5.34%) و (3.73%) اما نسبة ما ساهمت به الايرادات الأخرى فكانت (7.71%) و (4.93%) و (4.03) على التوالي .

وفي عام 2020 انخفضت الايرادات العامة بشكل كبير بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض الأسعار بسبب تفشي فايروس كورونا في العالم حيث بلغت الايرادات العامة (63199.70) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب، وهو الاقل خلال مدة الدراسة (41.25-%) ، ووصلت الايرادات النفطية الى (54448.51) مليار دينار ونسبتها الى الايرادات العامة كانت (86.15%) منخفضة عن العام 2019 التي سجلت (92.24%) مسجلة زيادة في الايرادات الضريبية حيث وصلت الى(4718.18) مليار دينار بنسبة مساهمة الى الايرادات العامة (7.47%) مقارنة بعام 2019 كما بلغت الايرادات الاخرى (4032.98) مليار دينار وبنسبة مساهمة (6.38%) الى الايرادات العامة، ويوضح الجدول الآتي ايرادات الموازنة العامة للعراق للمدة (2003- 2020) .

جدول (23) ايرادات الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 – 2020) مليار دينار عراقي

السنة	الايرادات العامة	معدل نمو الايرادات العامة %	الايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية للإيرادات العامة %	الايرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية للإيرادات العامة %	الايرادات الاخرى	نسبة الايرادات الاخرى للإيرادات العامة %
1	2	3	4	5	6	7	8	9
2003	4596.00	-	4096.50	89.13	76.50	1.66	423.00	9.20
2004	32982.74	617.64	32627.20	98.92	159.65	0.48	195.89	0.59
2005	40502.89	22.80	39480.07	97.47	495.28	1.22	527.54	1.30
2006	49055.55	21.12	46534.31	94.86	591.23	1.21	1930.01	3.93
2007	54599.45	11.30	51701.30	94.69	1228.34	2.25	1669.81	3.06
2008	80252.18	46.98	75358.29	93.90	985.84	1.23	3908.05	4.87
2009	55209.35	-31.21	48871.71	88.52	3334.81	6.04	3002.83	5.44
2010	70178.22	27.11	66819.67	95.21	1532.43	2.18	1826.12	2.60
2011	108807.39	55.04	98090.21	90.15	1783.59	1.64	8933.59	8.21
2012	119817.22	10.12	116597.08	97.31	2633.36	2.20	8933.59	0.49
2013	113767.40	-5.05	110677.54	97.28	2876.86	2.53	213.00	0.19
2014	105386.62	-7.37	97072.41	92.11	1885.12	1.79	6429.09	6.10
2015	66470.30	36.93	51312.62	77.20	2015.04	3.03	13142.64	19.77
2016	54409.30	-18.14	44267.10	81.36	3861.80	7.10	6280.40	11.54
2017	77335.90	42.14	65071.90	84.14	6298.30	8.14	5965.70	7.71
2018	106569.83	37.80	95619.82	89.73	5686.21	5.34	5253.80	4.93
2019	107566.99	0.94	99216.31	92.24	4014.53	3.73	4336.14	4.03
2020	63199.70	-41.25	54448.51	86.15	4718.18	7.47	4032.98	6.38

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى :

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .

- الاعمدة (3،5،7،9) من عمل الباحث .

ثالثاً: القطاع الخاص، النشأة والتطور والاتجاهات.

لقد عرف العراق منذ أن نشأت الدولة في عام 1921 تطورات كبيرة، سواء في مجال دور الدولة او دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وواجه العراق خلال تلك الحقبة مشكلة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة انهاء الاحتلال العثماني والبريطاني والتوجه نحو تحقيق الاستقلال وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكان التفكير السائد خلال المدة 1921-1958 (العهد الملكي) هو إعطاء دور بارز للقطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي، فقد اولت الدولة اهتماماً كبيرا للقطاع الخاص واخذ حيزاً كبيرا فيه، إذ كان يستخدم (30507) عاملاً في عام 1954 أي ضعفي عدد المستخدمين في صناعة النفط البالغ عددهم (15249) عاملاً، كما اسهم القطاع الخاص بـ (85.3) من الدخل القومي عام 1953 و ب (82.2% في عام 1956، اما مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (باستثناء استخراج النفط الخام) فكانت (80.1%) و (76.9%) للمدة ذاتها، كما هيمن القطاع الخاص ايضاً على القيمة المضافة في الانشطة الاقتصادية الرئيسية وبالذات في الصناعات التحويلية التي اسهم فيها بنحو (88) (مع تصفية النفط) و بـ (97%) (عدا تصفية النفط) في عامي 1953 و1956 على التوالي[1] .

وخلال المدة 1958- 1980 وفي ظل انتشار الأفكار الكنزية التي ظهرت على اثر الازمة المالية العالمية 1928-1933 الداعية الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد، مقابل الشك حول قدرة القطاع الخاص في تحقيق التنمية، وفي أجواء الثقة بالدور الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي، بدء العراق بإعطاء دور اكبر للدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبحت الدولة مسيطرة على زمام الأمور الاقتصادية، واصبح التخطيط المركزي هو السمة البارزة للاقتصاد العراقي، ولم يمضي وقت طويل حتى تمت عملية التأميم وسيطرة الدولة على القطاع النفطي وقطاع المصارف والشركات الأجنبية. وكان دور الدولة في هذه المرحلة هو تنظيم مجريات الحياة الاقتصادية.

استمرت الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد احداث 17-30 تموز عام 1968 باعتمادها التخطيط المركزي اداة في عملية التنمية، وتبعاً لذلك اتسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي في عقد

(1) اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ،2002، ص227-228.

السبعينات وأصبح طاغياً لأسباب هي في الغالب ايديولوجية صرفة، في ظل فلسفة اشتراكية استهدفت نقل الاقتصاد العراقي نقلة نوعية باتجاه التحول الاشتراكي الشامل في مجمل النشاطات الاقتصادية صناعية تجارية، خدمات ونقل ومواصلات، فقد تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي تبعاً لتزايد الصادرات النفطية التي ارتفعت من (378.1) مليون دينار عام 1970 لتبلغ (6288) مليون دينار عام 1979[1] . وكان دور الدولة خلال هذه المرحلة انمائياً ساعد في ترسيخه الزيادة في أسعار النفط وتكوين فوائض مالية كبيرة استلزم معها القيام بهذا الدور ووضعت ثلاث خطط خمسية انتهت مع عام 1958[2] .

واذا كان الاقتصاد العراقي قد عرف ازدهاراً ونمواً خلال عقد السبعينات، فقد انعكست الصورة تماماً مع بداية عقد الثمانينات، إذ دخل العراق في حرب طويلة مع إيران استنفذت معظم موارد البلد المالية واغلب احتياطاته الأجنبية، وزادت مديونيته بشكل كبير، وكانت كل الجهود موجه لإدامة آلة الحرب، وتزامن ذلك مع انخفاض الإيرادات المالية للبلد بسبب ظروف الحرب، وفي ظل هذه الأوضاع حاولت الحكومة التوجه نحو القطاع الخاص في محاولة لانعاش الاقتصاد العراقي وللحفاظ على المستويات المعيشية وديمومة التنمية الاقتصادية، وانتهجت الحكومة العراقية منذ بداية عقد الثمانينات سياسة الخصخصة ففي العام 1982 قامت بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام إلى الخاص. وعملت الحكومة على إعادة صياغة موقع القطاع الخاص ونشاطه في النظام الاشتراكي عن طريق القيام ببيع بعض المعامل والمصانع والانسحاب من بعض النشاطات الثانوية التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وفتح المجال امام القطاع الخاص لينشط في مجال التجارة الداخلية والخارجية والزراعة، في حين اتجهت الدولة نحو انشاء قطاع الصناعات العسكرية الثقيلة[3] .

وشرعت الدولة بتنفيذ إجراءات الخصخصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، فضلاً عن السماح للقطاع الخاص بالاستمرار في نشاطات تجارية وصناعية وزراعية منافسة للقطاع

---

(1) جريدة الوقائع العراقية، "سياسة تحرير التجارة" الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، الأمر رقم (12) العدد (378)، 2003، ص70.

(2) اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2006، ص140.

(3) باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية الجديدة في العراق: التحديات والافاق المستقبلية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2007، ص120.

الاشتراكي، كما تم منح شركات القطاع الخاص حوافز تشجيعية وإعفاءات ضريبية، فضلاً عن السماح للمصارف التجارية المتخصصة بتقديم تسهيلات ائتمانية واسعة وميسرة للمشاريع الانتاجية ومنها الزراعية، التي تم تحويلها بالكامل للقطاع الخاص، الذي بلغت استثماراته خلال عام 1989 ما يقارب مليار دينار عراقي[1]، وما لبث أن خرج العراق من حرب طويلة وقاسية انهكت الاقتصاد ودمرت البنى التحتية، حتى عاد ليقع في هاوية الحصار الاقتصادي المقيت بسبب حرب الكويت، وتم وضع الاقتصاد العراقي في نموذج الاقتصاد المغلق، حاولت الدولة العراقية في بداية عقد التسعينيات وضع مجموعة من الإجراءات الاصلاحية لتلافي الاختلالات الاقتصادية وتخفيف ضغط الحصار، ومن جانب آخر حاولت الدولة أيضاً تنشيط القطاع الخاص ليأخذ دوراً تعويضياً ومساعداً للاستمرار في تقديم الخدمات والسلع الاساسية التي لم يستطع القطاع العام المنهك والمدمر من توفيرها، وشرعت الحكومة بتشريع القوانين والقرارات التي تصب لأجل تحقيق هذا الهدف.

والجدير بالذكر هو ان السلطة العراقية قد عملت بنحو أو بآخر على جعل القطاع الخاص مرتبطاً بها ليكون اسيراً لتوجهاتها، ففي نهاية عقد الثمانينات أعطت السلطة مجالاً لآلية السوق بما سمح بنمو القطاع الخاص، دون ان يتمكن من خلق طبقة مستقلة عن السلطة، واستمرت السلطة في مراقبتها لهذا القطاع، حتى وصل الأمر ذروته مطلع عقد التسعينيات عندما وجدت الدولة ان عليها مواجهة هذه الطبقة وسحقها واخضاعها نهائياً لسلطتها، وتبلورت هذه المواجهة بإعدام التجار، وفي الوقت نفسه حاول النظام خلق طبقة خاصة به من افراد يرتبطون بعلاقات قرابه مع رموز السلطة[2]، اتسمت هذه المرحلة باشتداد العسر المالي ومحاولة الدولة الاعتماد على الإيرادات المحلية، أخذ تدخل الدولة دوراً تصحيحياً، وبدأت المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من دون أن تتدخل تلك المؤسسات بشكل مباشر، بل إن الحكومة نفذت ذلك طوعاً بسبب ما آلت إليه أوضاع الاقتصاد من جراء الحروب بخصخصة المؤسسات العامة[3]، وبعد عام 2003 دخل العراق في مرحلة جديدة اتسمت بالانفتاح والتحرر، وأعلنت الدولة عن توجه الاقتصاد نحو الحرية والتحرر من سيطرة

---

(1) التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، الأمم المتحدة – البنك الدولي، واشنطن، 200، ص130.

(2) التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت،2008، ص180.

(3) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012– 2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،2014، ص140.

الدولة، وصدرت مجموعة من القوانين بشأن ذلك، وعلى الرغم من ذلك، ظل القطاع العام مسيطراً على معظم مفاصل الحياة الاقتصادية، ويوضح الجدول الاتي حجم الاستثمار الخاص ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

جدول(24) الاستثمار الخاص ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 – 2020) مليون دينار عراقي

السنوات	الاستثمار الخاص	معدل النمو %	نسبة الاستثمار الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص	اجمالي تكوين راس المال الثابت	نسبة تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص%
2003	6848830-	-	-0.95	782498.1	4909650.1	15.93
2004	370088.9	-95.74	-23.61	370088.9	2857807.1	12.95
2005	438885.1	-13.41	1184.68	438885.1	10182362.2	4.31
2006	897759.2	33.49	-45.30	897759.2	16911154.7	5.3
2007	669364.6	-43.01	-1.89	669364.6	7530404.5	8.88
2008	785436	14.29	-27.00	785436	23240539.1	3.37
2009	1387679.7	81.77	47.85	1387679.7	13471242.3	10.3
2010	2079290.5	46.25	13.80	2079290.5	26252776.8	7.92
2011	2511907.9	14.40	13.22	2511907.9	28234992.6	8.89
2012	4865507.5	82.64	-5.38	4865507.5	38139871	12.75
2013	9950129.9	100.78	17.29	9950129.9	55036676.2	18.07
2014	13947787	37.10	2.01	13947787.4	55837402.9	24.97
2015	16803774	20.88	-3.14	16803774.6	46708716	35.97
2016	11313600	-32.74	-33.31	17820335.2	65898763.7	27.04
2017	14826700	30.80	-1.37	14826734.4	32330275.7	45.86
2018	13029600	-12.46	15.12	11393136.4	3810718906	29.90
2019	13149500	-1.11	13.17	11455400.6	54580009.8	20.99
2020	12135601	-2.4	30.45	21345211.2	43189246.1	19.95

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة

من خلال بيانات جدول (24) نلاحظ نسبة الاستثمار في القطاع الخاص سنة 2003 بلغت (134.91) وكانت نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (-0.95%) بينما انخفضت إسهامات القطاع الخاص في سنة 2011 بلغت(14.40%) وهذا يدل على ضعف القطاع الخاص في العراق وعدم اعطائه الاهمية من قبل الدولة للاستثمارات في العراق على الرغم من تشريع اكثر من قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص من اجل تحقيق تقدم اقتصادي وتنمية للموارد الاقتصادي وتشغيل اليد العاملة وعدم الاعتماد على القطاع العام فقط في المجالات الاقتصادية وفي سنة 2013 بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (17.29%) بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في عام بلغت (13.17%) ونلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019 بسبب اعطاء دور للقطاع الخاص ولكن بسبب تفشي فايروس كورونا والاوضاع الامنية والسياسية، وانتشار الفساد مما ادى ضعف الاستثمار رغم المحاولات التي تقوم بها الحكومات المتعاقبة .

والجدير بالذكر أن خطط التنمية التي تمت صياغتها في العراق منذ عام(2005) ولغاية (2024) اكدت على اهمية القطاع الخاص وانعكاساته وإعطائه دوراً اكبر في الحياة الاقتصادية في إعادة الإعمار والتنمية، وأن خلق بيئة استثمارية ودور لمؤسسات الأعمال المحلية والأجنبية، وللشركات الصغيرة والكبيرة، وللزراعة والتصنيع والخدمات أولوية قصوى. وحددت استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007)-(2007-2010) عددا من المتطلبات لتحقيق هذه الأهداف[1]، بضمنها تيسير وتبسيط إجراءات ممارسة الأعمال، إصلاح القوانين والأنظمة وإعادة هيكلة المصارف التجارية العامة، تقديم التمويل الميسر، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيل البنية التحتية، وإدماج السوق المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية. وكان تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، سواء من حيث مقدار الاستثمار أو عدد فرص العمل، بهدف تمويل التنمية، أحد أبرز الأهداف العامة لخطة التنمية الوطنية 2010-2014 وسعت إلى تحقيق ذلك عبر[2]:

(1) استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق، 2014 - 2030، ص47.

(2) المصدر نفسة، ص48 .

- تكوين قطاع خاص تفاعلي، تشاركي، وتنافسي، يعزز التنمية المستدامة.

-إقامة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الخاص.

-توسيع الأنشطة التي يستثمر فيها القطاع الخاص وتنويعها.

وقدرت خطة التنمية الوطنية 2010-2014 أن يشكل الاستثمار الخاص نحو (46%) من إجمالي الاستثمارات المتوقعة (أي 100 ترليون دينار من إجمالي الاستثمارات المقدر بـ (218) ترليون دينار)

تضمنت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 تحليلا وافيا لحالة القطاع الخاص وتقييما لما تحقق من أهداف خطة التنمية الوطنية 2010-2014، ولاحظت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 الآتي[1]:

1-أن دور القطاع الخاص في مجمل التنمية الاقتصادية مازال متواضعا وغير ستراتيجي بدليل الانحراف الجسيم في مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الذي كان المخطط له (24.8) ترليون دينار عام 2011 في حين كان المتحقق فعليا (1.6) ترليون دينار، أي بنسبة إنحراف - (92%) .

2-أن سياسة الاستثمار في القطاع الخاص اتسمت بإنعدام المرونة، وافتقدت إلى التنوع واستمرت في اعتماد أنماط تقليدية، لاسيما نمط الإنتاج كثيف العمالة - قليل رأس المال.

3-محدودية دور القطاع الخاص في التشغيل، لاسيما بسبب الظروف غير المؤاتية لبيئة العمل وتدني مستوى الأجور.

4-غياب القطاع الخاص عن المشاركة في الفعاليات البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة.

حددت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 الرؤية الوطنية إلى القطاع الخاص بأنه شريك فاعل تنافسي وكفء» وأكدت السعي لتحقيق الأهداف الآتية[2]:

---

(1) استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق، مصدر سبق ذكره،ص48.

(2) المصدر نفسه، ص48.

– زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛

–تحقيق شراكة فاعلة ومستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

–زيادة توليد فرص العمل لدى القطاع الخاص.

ووضعت خطة التنمية الوطنية 2013 2017 تقديرا أكثر تواضعا (21 %) للاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات المتوقعة أي (88) ترليون دينار عراقي من إجمالي الاستثمارات المقدر بـ (75) مليار دولار .

واجهت عملية التحول السياسي عدداً من التحديات والعقبات التي أثرت في مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فبين الموروث التاريخي الذي عاشه العراق، وبين التجربة الجديدة (الديمقراطية التعددية) والتي لم يعهدها سابقاً، ونتيجة التحول السريع على المستويين السياسي والاقتصادي.

رابعاً: اهم التحديات والعقبات التي أثرت سلباً على عملية التحول وإصلاح القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي

تواجه عملية تحول اصلاح القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي جملة من التحديات والعقبات ابتداء من الإرهاب والاضطرابات السياسية وموجات العنف التحديات التي تواجه التنمية والتطور والتقدم والاستقرار، وقد مر العراق بوضع أمنى وسياسي مضطرب ترك آثاراً سلبية عميقة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الامر الذي انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية وعلى نسبة مساهمة القطاعات ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد بشكل سلبي وعلى إعادة البناء والاعمار، من جانب آخر يمثل استمرار ريعية الاقتصاد العراقي العامل الابرز في عملية التحول بسبب الاعتماد الكبير والمستمر على النفط في تمويل ايرادات الموازنة وارتبطت عملية التنمية في الريع النفطي الامر الذي ادى الى حدوث اختلال هيكلي في بنية الناتج المحلي الاجمالي وبنية الاقتصاد، الى جانب عوامل اخرى تتمثل بالفساد وعدم توافر بيئة امنة وعدم توافر المناخ المناسب للاستثمار، ويوضح المخطط الآتي أهم التحديات والعقبات التي تحول دون اصلاح القطاع الخاص .

مخطط(6) التحديات والعقبات المؤثرة سلبا على عمل القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي .

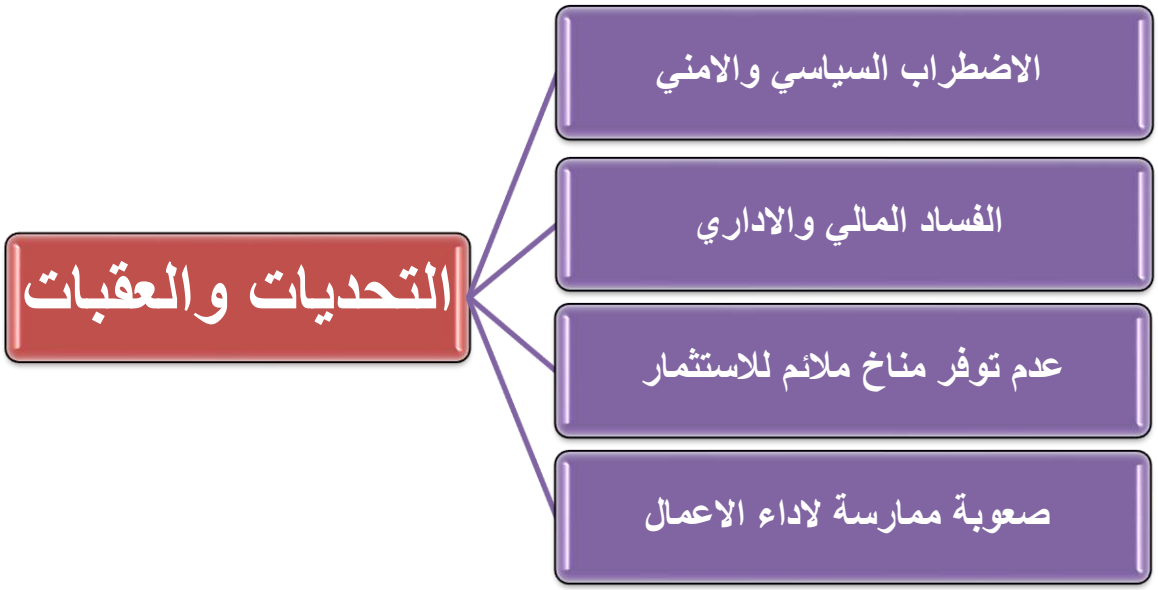

المصدر: استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق، 2014 – 2030، ص47.

ومما تجدر الاشارة إلية ان العراق يحتل مركز متقدم في مؤشر الفساد العالمي فبعدما كان في المرتبة 113 في عام 2003 من أصل 13 دولة حسب مؤشر مدركات الفساد(*)، تراجع ليكون ضمن الدول الأعلى فساداً بالعالم ليحتل المرتبة 166من اصل 176 في عام 2016، ثم جاء بالمرتبة 160 في عام 2020 ويوضح الجدول الاتي مؤشر الفساد العالمي وموقع العراق منه.

*** يمنح مؤشر مدركات الفساد الدول درجات من صفر الى عشرة، الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد، العشرة تعني وجود مستويات منخفضة منه.**

جدول (25) مؤشر الفساد العالمي وموقع العراق منه (2003 – 2020)

السنوات	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	مؤشر مدركات الفساد
2003	113	110	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	153	2.2
2006	163	140	1.9
2007	18	14	1.5
2008	18	13	1.3
2009	18	17	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
20012	176	160	1.8
2013	175	171	1.6
2014	174	170	1.6
2015	167	161	1.6
2016	176	166	1.7
2017	169	150	1.5
2018	180	169	2.1
2019	162	155	1.1
2020	160	158	1.8

source: Transparency International (TI). Corruption Perception Index (CPI).

www.transparency.org/cpi

من خلال بيانات جدول (25) يبين لنا مؤشر الفساد في العراق نسبة الى الدول المشتركة نلاحظ مستوى العراق في مؤشر الفساد في مستوى عالي من مؤشر الفساد خلال المدة من 2003 – 2020 حيث كان اعلى مؤشر سنة 2020 اذ بلغ من اصل 160 دولة (1.8) كان تسلسل العراق (158) وهذا المؤشر الخطير له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية في العراق، وأصبح ينظر الى الفساد والديمقراطية من أهم عوائق التنمية والتقدم في البلد، وهكذا أصبحت الديمقراطية والفساد تعني

مزيد من انعدام الامن ومزيداً من الفقر ومزيداً من التفكك في النسيج المجتمعي، كما هددت السلم المجتمعي.

وأشارت الأدلة خلال المدة الماضية الى ان الفساد والديمقراطية شوهت عملية إعادة البناء والاعمار وقوضت عملية التنمية الاقتصادية، فالرشوة تؤدي الى منح العقود العامة الى عارضين غير أكفاء، ولا تشجع الشركات الكفؤة على الدخول الى البلد، وان أموال السرعة التي تدفع للموظفين لا تسهل اجتياز الاختناقات الإدارية بل تقنع الموظفين الحكوميين الآخرين بانهم هم أيضاً يمكنهم كسب بعض المال عن طريق التباطؤ[1].

لقد أثر الفساد في أداء الاقتصاد الوطني، ذلك من خلال زعزعة أسس البيئة الاستثمارية مما أدى إلى زيادة تكلفة المشاريع، وحدد نقل التكنولوجيا، وأضعفت الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وبخاصة عندما تطلب من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الاستثماري[2] .

لقد ترسخ الفساد في المجتمع العراقي وتغلغل وتعمقت تأثيراته، وشكلت جوهر المنظومة السياسية، ويتمثل التحدي الذي نوجهه في ضرورة بناء منظومة سياسية مؤمنة بضرورة محاربة الفساد وترسيخ أسس الديمقراطية وبناء مجتمع خالي من البيروقراطية والفساد، لدفع عجلة التنمية والتطور والازدهار.

اما فيما يتعلق ببيئة ممارسة الاعمال، وعلى الرغم من مرور ما يقرب من عشرين عاماً على ما يفترض أنه بداية الانتقال الى اقتصاد السوق، فأن التقارير التي أصدرها البنك الدولي بخصوص واقع أداء الأعمال في العالم، قد كشفت عن تدهور موقع العراق في توفير البيئة الملائمة لممارسة الاعمال، وهو ما يمثل صدمة في إمكانية استغلال الفرص المتاحة أو الواعدة في الاقتصاد العراقي. ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الآتي

---

(1) العراق: الافاق الاقتصادية، ربيع 2016، متوفر على الرابط المتاح على شبكة الانترنيت الدولية
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-spring-2016

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات آمن الانسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.

جدول (26) ترتيب العراق في تقارير "ممارسة الاعمال" التي نشرها البنك الدولي في الفترة2007-2020

السنة	موقع العراق من الدول	السنة	موقع العراق من الدول
2007	140/183	2014	151/183
2008	141/180	2015	191/183
2009	146/183	2016	195/140
2010	150/182	2017	197/180
2011	166/183	2018	168/190
2012	165/183	2019	189/183
2013	146/183	2020	172/190

Source: The World Bank Doing Business International bank ofreconstution and Development the word bank .Washington ،sporadic years

يلحظ من خلال جدول (26) أن العراق قد احتل مراتب متدنية في هذا المؤشر، وهذا يدل على إن الإطار المؤسسي والتنظيمي في العراق لا يوفر بيئة صالحة لممارسة أنشطة القطاع الخاص، ففضلاً عن العامل الأمني فقد تغلل الفساد إلى أغلب مرافق الدولة وعمل حاجزاً ضد سهولة الإجراءات الى جانب ما تولد من روتين داعم لبيئة الفساد. وفي ظل وضع أمني متردٍ فإنه من الصعوبة بمكان أن تتكون ركائز القطاع الخاص، وتكون قائدة في الاقتصاد.

إن حل مشكلة صعوبة ممارسة الاعمال يتطلب تغيير بيئة الأعمال في العراق تغييراً جذرياً، فالمتطلبات والاشتراطات والإمكانات ذات الصلة بخلق هذه البيئة ليست اقتصادية فقط، إنها مؤسسية وسياسية وتنظيمية، وأن وجود هذه البيئة يفترض الالتزام بضوابط وآليات خاصة، وبدون ذلك لن يتحرر القطاع الخاص من رعب المخاطرة ولا توجد أي فرصة حقيقية للإنجاز في غياب الإيمان بضرورة الإيفاء وعلى نحو سريع بجميع هذه الاشتراطات بإرادة اجتماعية وسياسية واضحة ومعلنة وملزمة للجميع.

المبحث الثاني

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق (الاطار التشريعي، والتنظيمي، والتنفيذي)

شهد الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة أصدار جملة من القوانين والتشريعات التي كانت لها الاثر في تحفيز القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من اجل المساهمة في تحقيق النمو اقتصادي، ففي عام 1929 صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 114 لسنة 1929 ، وفي عام 1950 صدر قانون رقم 23 لسنة 1950 الذي بموجبه انشاء مجلس الاعمار الذي نفذ عدداً كبيراً من المشاريع الاستراتيجية في البلد ولا سيما في مجال البنى التحتية وقد ساهمت زيادة عوائد النفط في تنفيذ جملة من المشاريع، واستمرت الحكومة بدعم القطاع الخاص وأصدرت قانون التنمية الصناعية رقم 13 لسنة 1961 بمنح المشاريع الصناعية الخاصة الإعفاء من الضرائب بنسب معينة ومن الرسوم الحكومية مما شجع على نمو الصناعات الخفيفة والمتوسطة التي يمولها القطاع الخاص[1].

وهناك نصوص قانونية تسمح بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص وكما ورد في الفقرة ثالثا من المادة (15) من قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته[2]، إذ نصت على اعطاء حق المشاركة للشركات العامة مع الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والاجنبية لتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق، والى جانب ذلك، فإن قانون الشركات العامة رقم (21) لسنة1997 قد اجاز مساهمة القطاع العام بنسبة لا تقل عن 25 % من رأس مال الشركات الخاصة[3].

وبعد عام 2003، سعت الحكومات المتعاقبة لتحفيز القطاع الخاص واعطاء دور اكبر له، وذلك عن طريق اصدار قوانين متعددة ومن تلك القوانين تم تشريع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ،

وقد في اهداف هذا القانون؛ تشجيع القطاع الخاص العراقي، والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة

(1) زهير الحسني، مصدر سابق، ص6 .
2() علي عادل حسين، الاطر التي تحكم شراكة القطاعين العام والخاص، مجلة التجارة العراقية الالكترونية، العدد الثامن، 2016، ص82.
3() علي عادل حسين، المصدر نفسه، ص83 .

بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والاجنبية[1]. الا أن عدم الاستقرار السياسي والامني وعدم وضوح الرؤيا الاقتصادية للبلد ليس فقط على نحو المستثمر الوطني، وانما أيضا على سلبية تفاعل المستثمر الأجنبي مع القانون اعلاه، ومما زاد في حالة تخوف الاستثمار الخاص أيضا الظروف الأمنية غير المستقرة التي اجتاحت العراق بعد عام 2004، لذلك لم يساهم القطاع الخاص في أي جهد انتاجي او تنموي، وأن قانون الاستثمار المرقم (13) لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم (2) لسنة 2010 القانون رقم (50) لسنة 2015 واهم ما تضمنه[2] :

1- اضافة مفهوم المطور وهو كل شخص طبيعي او معنوي حاصل على اجازة الاستثمار في قطاعي بناء المدن السكنية والمناطق الاستثمارية او اي قطاع اخر تقترحه الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء ، اضافة مفهوم المطور الثانوي وهو كل شخص طبيعي او معنوي تنتقل اليه ملكية جزء من المشروع الاستثماري لغرض تطويره ضمن القطاعات المقترحة .

2- اضافة عبارة القطاع المختلط للفقرة (ثانيا" مادة 2) كون القطاع المختلط مذكور قبل تعديل القانون في المادة (33) .

3- تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب من خلال تقديم قروض ميسرة لهم على ان يراعى انجاز المستثمر نسبة (25%) من المشروع وبضمان منشأة المشروع وتمنح قروض ميسرة للمشاريع السكنية وللمستفيد النهائي حيث كان القانون سابقا قد اقتصر على المستثمرين العراقيين فقط.

4 - اجاز التعديل الجديد للقانون تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام ببدل اذا كانت ضمن التصميم الاساس وبدون بدل اذا كانت خارج التصميم الاساس.

5- تمليك المستثمر العراقي الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية والعائدة للدولة والقطاع العام ويجوز عقد شراكة مع المستثمر الاجنبي في التمويل او الادارة.

6- إقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الأرض الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج التصميم الاساس.

(1) كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق، بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم، ط1، بغداد، 2013م، ص 302.
(2) تقرير الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق،2022، ص 27- 28.

7- الاستثمار في المشاريع المتوقفة في كافة القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي والاتحادي، والغرض تأهيلها وتنفيذها .

8- الزم التعديل الجديد الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلديات المحافظات بتقديم العقارات الصالحة لإقامة المشاريع الاستثمارية عليها، وفي حالة عدم التزام تلك الجهات فلمجلس الوزراء نقل ملكية الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار وبدون بدل وتتولى الهيئة تخصيص المشاريع الاستثمارية .

9 – استثنى التعديل الجديد الأراضي والعقارات التي تخصص لغرض إقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات المدرجة ادناه لما تشكله من عقبات أمام الاستثمار[1].

أ – قانون بيع وإيجار اموال الدولة رقم (21) لسنة 2013.

ب- قانون إيجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم (35) لسنة 1983 وقانون اعادة تنظيم الملكية الزراعية رقم (42) لسنة 1987 وقانون تأجير الأراضي الزراعية المستصلحة رقم (79) لسنة 1985

ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998 بشأن احتفاظ المستثمر بقطعة الأرض المخصصة له بموجب احكامه.

د الفقرة (ثانيا) من القرار رقم (850) لسنة 1979 المعدل بالقرار (940) لسنة 1987

هـ قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة (581) لسنة 1981 و(1187) لسنة 1982 و (222) لسنة 1977 و (165) لسنة 1994.

10 – منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار لمدة (10) عشر سنوات اعتبارا من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحله ولا يشمل ذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية كما اجاز اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع، وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله، على وفق التصميم الاساسي للمشروع، والمدة الزمنية لتنفيذه. حيث ان القانون في السابق كان يعطي الموجودات المستوردة مدة ثلاث سنوات واعتبارا من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين حيث

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار، مصدر سبق ذكرة.

تمت معالجة ذلك في التعديل الجديد، كما تضمن اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين[1].

تضمن التعديل ايضا اعفاء المواد الأولية المستوردة لأغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة.

كانت الاسباب الموجبة لإصدار القانون وتشريعه هو من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع.

اولاً : الاطار القانوني والتشريعي والاداري للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

أكدت المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد العربي على أهمية وضوح الإطار القانوني والتشريعي للشراكة مع القطاع الخاص، وضرورة قيام السلطات (الحكومة أو من تخوله) بتحديد الصيغة المناسبة للتعاقد مع الشركاء من القطاع الخاص، وذلك بما يضمن الحقوق القانونية والمالية لأطراف التعاقد كافة، ويحفظ حقوق الدولة في هذا الشأن، ولا ننسى أهمية قيام السلطات في الدول العربية بتطبيق الأساليب المناسبة للمحاسبة والحوكمة التي لها أهمية كبيرة في إنجاح هذه المشاريع، والرقابة مما يعمل على تقديم الخدمة في التوقيت والتكلفة المناسبين والالتزام بالبنود التي وافق عليها في التعاقد، كما يتعين تحديد الأنشطة والمجالات التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص وذلك في إطار الخطط التنموية المستقبلية، على وفق أطر محفزة وداعمة للشراكة مع القطاع الخاص، وبيئة استثمارية جاذبة من مختلف الجوانب المكونة لها[2].

وأن الإطار القانوني الخاص بالشراكة يحدد الإجراءات التنظيمية والقانونية ويضمن حقوق كافة الأطراف في المشاريع الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن تحديد الشروط والالتزامات في عقود الشراكة وكذلك الأجهزة الرقابية الخاصة بجودة الخدمات او المنتجات وكذلك

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار، مصدر سبق ذكرة.
(2) مهند حميد مجيد، عقود الشراكة بني القطاع العام واخلاص وأهميته في الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2021،ص9.

الاسعار وما يتناسب والاهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة[1]، فضلا عن تحديد طبيعة الشراكة وآليات تطبيقها. اما الاطار الاداري القانوني – فانه يتمحور حول التطورات المتباينة حول النمط الأمثل للإطار الاداري الذي يخلق متطلبات التنمية ، مع التركيز على مسألتين اساسيتين هما[2] :

1. أن مبدأ الادارة الاقتصادية يقتصر على منح الاعانات والمساعدات والاعفاءات والدعم والتشجيع للقطاع الخاص ومحاولة انسحاب الدولة من الانشطة الاقتصادية تدريجياً.

2. إن الظروف التي تطرقنا اليها سابقا والاجراءات التنموية المطلوب تحقيقها في كافة المجالات تتطلب ضرورة وجود قطاع عام مع ضرورة إجراء الاصلاحات الاقتصادية المستمرة لجعله مرناً ومواكباً التغييرات والتطورات الداخلية والخارجية.

أما فيما يخص قوانين الاستثمار فقد تم تشريع كثير من القوانين الداعمة والمشجعة للاستثمار في القطاع الصناعي يمكن اجمالها بها يأتي[3] :

1. قانون الاستثمار الأجنبي رقم (39) لعام 2003 صدر هذا القانون في إطار الاجراءات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقت، وتضمن القانون كثيراً من الامتيازات التي ندرج اهمها فيما يأتي :

1. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات المحلية في تملك الموجودات العراقية بنسبة(100%) باستثناء كل ما يتعلق بالقطاع النفطي .
2. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية عدا النفط.
3. تحديد السقف الأعلى لضريبة دخل الأفراد والشركات بنسبة 15% .
4. خفض الرسوم الكمركية بصورة عامة، وإعفاء الاستيرادات الغذائية والدوائية منها.

2. قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 وتعديلاته (22) الذي يعد من القوانين المهمة والذي يهدف إلى:

1. تشجيع الاستثمار وتسهيل نقل التكنولوجيا الحديثة .

(1) فيصل اكرم نصوري وفيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 83، 2015،ص29 .
(2) فيصل اكرم نصوري وفيصل زيدان سهر، مصدر سبق ذكرة،ص30.
(3) جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار العراقي رقم 13،بغداد، 2006، ص21.

2. منح فرص اكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للمساهمة في الاستثمار وإزالة العوائق بمختلف أشكالها امام عمله.

3. تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية .

وتم في اطار ذلك انشاء هيئة الاستثمار الوطنية التي أخذت على عاتقها وضع الخطط ورسم السياسات الاستثمارية في العراق التي تختص بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية على المستوى الوطني ، فضلا عن هيئات الاستثمار في المحافظات التي تتمتع بصلاحية منح الإجازات الاستثمارية والتخطيط الاستثماري وبما لا يتعارض والتخطيط الاستثماري الوطني . ولجذب الاستثمارات لا سيما الأجنبية ، شرعت الحكومة على وفق ذلك القانون وضم مجموعة من الامتيازات والضمانات منها :

أ. يتمتع المستثمر الأجنبي بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات

ب. يتمتع المستثمر الأجنبي بإمكانية تحويل رأس المال الاجنبي وعوائده الى الخارج.

ج. التأمين على الأصول والموجودات العائدة له لدى أية شركة تأمين وطنية .

د. عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون .

هـ. يحق للمستثمر الأجنبي توظيف واستخدام عاملين غير عراقيين في حالة الحاجة إلى مؤهلاتهم الوظيفية ، ويتمتع هؤلاء بحق الاقامة في العراق.

و. فتح حسابات بالعملة الوطنية او الاجنبية او كليهما في المصارف العراقية او الاجنبية خاصة بالمشروع المستثمر [1].

ثانيا : قانون للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لعام 2018 .

شرع البرلمان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص استنادا إلى أحكام البند (أولا) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور في عام 2018م .

الغرض من هذا القانون هو تشجيع القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية موارد الدولة ومواجهة ظروف العجز المالي وبغية تعزيز الإطار التشريعي والقدرات الوطنية التي تتعلق بالقطاع الخاص وبالاقتصاد وبغية إيجاد الإطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والخاص .

وكان الهدف من إصدار القانون هو ما يأتي :

(1) جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار العراقي رقم 13، مصدر سبق ذكرة، ص23.

- وضع إطار قانوني ملائم لتنظيم عقود الشراكة.
- ضمان تحقيق مبادئ المنافسة والشفافية في إبرام عقود الشراكة وتنفيذها .
- تسريع النمو الاقتصادي، وتشجيع رأس مال القطاع الخاص لتمويل المشروعات المشمولة بأحكام هذا القانون ورفع مستوى الكفاءة والإداء.
- الإسهام في إنشاء البنى التحتية أو مرافق الخدمات العامة أو الإنتاجية، وتحسين خدماتها من خلال اشراك القطاع الخاص في تمويل هذه البنى والمرافق وتصميمها وبنائها وتنفيذها وصيانتها.
- توزيع مخاطر المشروع بين القطاعين العام والخاص.
- دعم تنفيذ مشروعات البنى التحتية أو مرافق الخدمات العامة أو الإنتاجية، وفقا لنص اتفاق الشراكة من خلال التعاون الفعال لجهة التعاقد والهيئات الحكومية الأخرى.
- إتباع أساليب تسديد آمنة وملائمة في استرداد التكاليف والتعويضات العادلة لجهة القطاع الخاص.

ونصت المادة رابعا من قانون الشراكة العراقي على تأسيس مجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يرتبط بمجلس الوزراء ويتألف من :

مخطط (7) مجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى :

- القانون العراقي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 2018 .

ونصت المادة الخامسة من القانون اعلاه على المهام التي يتولاها المجلس في المادة الرابعة وتخضع توصيات المجلس لمصادقة مجلس الوزراء:

- اقتراح السياسات العامة والبرامج والخطط المتعلقة بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبما يتفق وأهداف القانون.
- تحديد المشروعات المشمولة بعقود الشراكة .
- التوصية بدعم الحكومة لمشروعات الشراكة الذي تقترحه جهة التعاقد.
- الموافقة على ابرام عقود الشراكة .
- تنظيم آليات عقود الشراكة وأساليبها
- الموافقة على مقترحات مشروعات الشراكة المعدة من جهة التعاقد وله رفضها وإعادتها لمراجعتها قبل البدء في إجراءات منح العطاءات لأي مشروع من مشروعات الشراكة.
- التعاقد مع خبراء وفقاً للقانون.

ونصت المادة العاشرة على تحديد مدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

اولاً: يحدد عقد الشراكة بمدة لا تزيد على (30) ثلاثين سنة .

ثانيا: لمجلس الشراكة زيادة مدة العقد إلى ما لا يزيد عن (50) خمسين سنة بحسب طبيعة المشروع وخصوصياته التقنية والاقتصادية والمالية.

اما المادة التي تلتها فقد نصت على ان يخضع عقد الشراكة لأحكام القانون العراقي ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وبهدف القانون من خلال المادة الرابع عشرة الى تقديم الدعم من الدولة الى المشروع من خلال الآتي:

أ- حق تمليك الأرض لعمر المشروع أو تأجيرها وحق الانتفاع طويل الأجل بالمشروع واستخدام البنى التحتية أو مرافق الخدمات العامة التي تملكها الحكومة وفقا للقانون.

ب-التشجيع على شراء مخرجات المشروع كلا أو جزءا .

ج- تقديم التسهيلات المالية والمصرفية لمشروع الشراكة .

د- تحمل جزء من مخاطر المشروع بحسب العقد .

هـ- أية وسائل أخرى تقدمها الحكومة دعما لما يقتضى المشروع .

اما المادة السادسة عشر نصت على الآتي:

أولاً: لجهة التعاقد اعتماد أي عقد من عقود الشراكة لتنفيذ مشروعات البنى التحتية أو الخدمات بعد موافقة المجلس بما فيها:

ثانياً: لمجلس الشراكة إضافة أي صيغ عقود تستجد مستقبلا.

يرى بعض الباحثين أو المشرعين أن قانون الشراكة يعاني من جملة ثغرات أو يحتاج الى مجموعة من الاصلاحات أو تؤخذ عليه مجموعة من الملاحظات في حين يرى البعض الاخر أن مسودة القانون تحتاج الى ادخال وإضافات، منها أن مشروع القانون المقترح لا يعالج أسس تفعيل الشراكة بشكل عملي مدروس، كما انه لم يهدف الى تنويع الاقتصاد العراقي واخراجه من فخ الأحادية الريعية لخلق فرص عمل واستقرار اقتصادي. ونمو مستدام، وأيضا، لم تشر الأسباب الموجبة لسن هذا القانون الى سبب رئيس لعقود الشراكة؛ وهو انتشال الشركات العامة الخاسرة والمتوقفة عن العمل. وكان ينتظر من مشروع القانون المقترح ان يركز على تفعيل الشراكة بين مؤسسات القطاع العام (الخاسرة والمتعثرة) لتخفيف العبء على الموازنة من جهة وتشجيع القطاع الخاص من جهة أخرى، الاّ أن الخطوط العامة للقانون المذكور تفصح عن تركيز الشراكة على مشاريع جديدة بين القطاعين العام والخاص. وتضيف الحكومة مشاريع جديدة في الوقت الذي تعاني فيه مئات المشاريع الحكومية من التعثر والتوقف ؟ الى الحد الذي وصل بتلك المشاريع الى اقتراض مبالغ على شكل سلف من المصارف الحكومية لتسديد مستحقات العاملين فيها.

من جانب اخر يجب ان يتضمن القانون تحديد الشركات العامة التي تخضع للشراكة: هل الشركات والمؤسسات والمصانع المستمرة بالعمل ام المتوقفة. ومن يحدد ذلك؟ كما ان القانون لم يشر الى أي من الشركات العامة التي تخضع للشراكة هل الشركات الخاسرة ام الشركات الرابحة؟ ومن يحدد ذلك؟.

واخيرا ينبغي ان يتضمن القانون تحديد القطاعات التي ينبغي تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيها، وعلى النحو الذي يؤدي بالضرورة الى خلق فرص عمل للعاطلين، وتنويع الاقتصاد المحلي، وتشجيع المنتج الوطني، وتحقيق الامن الاقتصادي.

في حين يرى الباحثين أنَّ مسودة هذا القانون تحتاج إلى إدخال إضافات، وتعديلات خاصة في صيغة عقود الشراكة المذكورة فيه، ومن جانب آخر تبنّت الحكومة العراقية موضوع مشاريع الشراكة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي اعتمدته ضمن برنامجها الحكومي في عام 2020 الذي يعرف باسم «الورقة البيضاء»، بهدف الاستفادة من هذه المشاريع الاستثمارية المشتركة في تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية في البنى التحتية عبر التحضير لها والانخراط فيها وفقاً لما تسمح به القوانين العراقية النافذة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ البلد لا يمكنه أن ينتقل إلى صنع السياسات القائمة على الأدلة من دون بنية تحتية سليمة لجمع البيانات، والتي تقدم لقادة العراق نظرة عامة واضحة وقابلة للقياس للتحديات المطروحة، التي بإمكانها أن تيسر عملية تنظيم أفق الشراكة القطاعية.

اجمالا يمكن القول إنَّ الشراكة بين القطاعين يمثل فرصة نموذجية لكلا القطاعين وتمثل فرصة نموذجية لكي يبرهن كلا القطاعين مسؤوليتهما الاجتماعية للقيام بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاحها، وللقطاع الخاص دور أكبر إذ يجب أن يثبت أنه جزء مهم من الاقتصاد ويسعى للصالح العام في إطار تحقيقه الربح ، إذ إنَّ نجاحه في تحقيق هذه المعادلة يسهم في بناء قطاع خاص فاعل ومؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا فإنَّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات أهمية اقتصادية كبيرة، من حيث الخدمة المقدمة وجودتها ودورها في خلق فرص التشغيل وآثارها على الجوانب المختلفة (لاسيما الجوانب الاجتماعية المتمثلة بالتعليم والصحة على سبيل المثال، وبما يؤدي إلى إحداث تغيير اقتصادي إيجابي سواء أعلى المستوى الوطني أم الفردي).

ثالثاً: الوضع الراهن للشراكة في العراق :

على الرغم من عدم اقرار قانون الشراكة الا ان الحكومة كانت لها مشاريع بحسب البيانات الواردة في موقع البنك الدولي اذ بلغت قيمة مشاريع الشراكة الاستثمارية لغاية عام 2020 نحو3.200 دولار امريكي ، ويوضح الجدول الآتي الشراكة الاستثمارية في العراق.

جدول (27) مشاريع الشراكة في العراق لغاية عام 2020

ت	القطاعات	عدد المشاريع
1	الطاقة	6
2	حاسوب وتقنية المعلومات	3
3	النقل	3
4	كهرباء	6
5	موانئ	3
مجموع المشاريع		21
متوسط المدة		4.2

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى :

- المعهد العربي للتخطيط في الكويت، برنامج تدريبي تفاعلي الكتروني عن بعد : الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية، الكويت،2022، ص131.

من خلال جدول (27) يتضح أن الحكومة العراقية قد ركزت على مشاريع الطاقة، حاسوب وتقنية المعلومات، النقل، الكهرباء، موانئ، اذ بلغ حجم الشراكة الاستثمارية في قطاع الطاقة (6) مشاريع استثمارية وفي قطاع حاسوب وتقنية المعلومات (3) مشاريع وقطاع النقل بلغ حجم المشاريع الاستثمارية (3)، اما قطاع الكهرباء اذ بلغت حجم الاستثمارات (6) مشاريع، وحجم المشاركة في المشاريع الاستثمارية لقطاع الموانئ بلغ (3) مشاريع، وبلغ متوسط المدة للمشاريع(4.2).

المبحث الثالث

نحو استراتيجية كفوءة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق

اولاً: الاستفادة من تجربة مصر والسعودية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

من خلال دراسة وتحليل تجربة كل من مصر والسعودية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتضح ان هاتين الدولتين قد حققتا تقدماً واضحاً وملموساً في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودفع عجلة التطور والتقدم واستطاعت مصر وضع خطط للنهوض بالاقتصاد من خلال الشراكة، أنها استخدمت تقنيات حديثة وسن قوانين داعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ووضع استراتيجيات للنهوض بالواقع الاقتصادي والتنمية المستدامة الامر الذي ادى الى الاستثمارات في القطاعات الرئيسية، ووضعت مصر استراتيجية بالتعاون المشترك مع الهيئة العامة للاستثمار من اجل الترويج للفرص الاستثمارية بالخارج، اذ تقوم الاخيرة بمد المكتب التجاري بالفرص الاستثمارية المتاحة، مع امدادهم بأحدث اصدارات الهيئة والمعلومات اللازمة عن اللوائح و القوانين المتعلقة بالاستثمار في مصر، وارسالها نشرة دورية شهرية تتضمن المستجدات في بيئة الاعمال في مصر وعدد الشركات التي تم تأسيسها و كذلك التوسعات في المشروعات القائمة و التشريعات الجديدة المتعلقة بملف الاستثمار في مصر.

وتشير احصاءات البنك الدولي والاحصاءات الرسمية للمواقع الرسمية لمصر أن مشاريع الشراكة بلغت نحو (60) مشروع تنوعت في مجال قطاع البنية التحتية (المطارات) بلغت(7) سبعة مشاريع، اما بالنسبة للحاسوب وتقنية المعلومات بلغ عدد المشاريع (4) مشاريع وكانت الاستثمارات في قطاع الكهرباء وهو اكبر القطاعات إذ بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع الكهرباء(33) مشروع اما بالنسبة لبقية القطاعات الموانئ (8)مشروع، غاز طبيعي(2)، سكك حديد(1)، معالجة المياه(2)، النفايات الصلبة(1)، المياه(2)، وان كمية هذه المشار يعود لاستخدام مصر اساليب الشراكة مع القطاع الخاص للنهوض بالواقع الاقتصادي وتحقق تقدم للبلد في المجالات والقطاعات ذات اهمية اقتصادية.

اما فيما يتعلق بتجربة المملكة العربية السعودية يتضح من خلال تحليل المبحث الثاني من الفصل الثاني بأن السعودية كان لها تجربة طويلة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال سن

القوانين وتوفير البيئة الامنة والاعفاء الضريبي وغيرها من القوانين المشجعة لقيام المستثمر في الاستثمار في السعودية من اجل تنوع مصادر الايرادات وعدم الاعتماد على مصدر واحد لتغطية النفقات الامر الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتشير احصاءات البنك الدولي والاحصاءات الرسمية للمواقع الرسمية للسعودية أن مشاريع الشراكة بلغت نحو(306) وكانت اكبر المشاريع في قطاع الصناعة والتصنيع إذ بلغت نحو (53) مشروع وهذا يدل على استخدام قوانين داعمة لعملية التنمية الاقتصادية وفتح المجال امام الشركات الاجنبية للدخول بالشراكة والاستثمارات في القطاعات الرائدة في البلد، وقيامها بحماية المستثمر الاجنبي وإعطاءه بعض التسهيلات للدخول الى البلد للاستثمار ونلاحظ أن الاستثمارات في السعودية جعلت الدولة واجهة للسياحة والتجارة ورغبة الشركات للاستثمار في المملكة العربية السعودية لتقديمها الدعم لهذه الشركات، وتشجيع الاستثمار بالتعرف على الفرص الاستثمارية و الترويج لها، و توفير الدراسات و المعلومات الكاملة و الصورة الواضحة لهم و اطلاعهم على أهم القطاعات التي تمتلك فيها المملكة مزايا نسبية تنافسية وتوفير وتحديث المعلومات عن البيئة الاستثمارية بشكل إجمالي وعن كل قطاع بشكل مفصل، بالإضافة إلى توفير المعلومات التشريعية والإدارية عن البيئة الاستثمارية اهمها اعداد برنامج الزيارات، و تحديد المواعيد مع الجهات المختصة، و توفير المعلومات و البيانات، و القيام بالنيابة عن المستثمر بإجراءات التسجيل و الترخيص للمشروعات الاستثمارية لدى الجهات الرسمية، و تعتمد المملكة كثيرا في الترويج لفرصها الاستثمارية على الوسائل المسموعة و المقروءة و المرئية كالإذاعة والصحف والتلفزيون والانترنت كما تقوم بتدريب و تأهيل البعثات الدبلوماسية لتعزيز مساهمتهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة المضافة العالية للمملكة وتزويدهم بالمعرفة والقدرة العلمية للقيام بهذه المهمة، اما بقية القطاعات النقل والخدمات اللوجستية(35)، والتجزئة التجارة الالكترونية(27)، الاتصالات وتقنية المعلومات(26)، الخدمات الهندسية(22)، السياحة والثقافة الترفيهية (16)، الرعاية الصحية وعلوم الحياة(9)، الصناعات الكيميائية(6)، الطاقة والمياه(2)، القطاعات الناشئة إذ بلغت عدد المشاريع الاستثمارية فيها (110) وان كمية المشاريع يعود الى انفتاح السعودية على الدول المتقدمة واستخدامها قوانين الشراكة مع القطاع الخاص للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد.

ثانياً: نحو بناء استراتيجية وطنية للشراكة من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي .

الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية الراهنة هو احوج ما يكون الى دور اقتصادي يسهل الشراكة والاندماج مع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، عبر تركيبه فكرية ومنهجية اقتصادية[1]. إذ تسببت السياسات الاقتصادية السابقة إلى فشل مباشر في نهوض البنية التحتية للبلاد خلال السنوات السابقة، وعليه فأن الاقتصاد العراقي اليوم يواجه تحديات ملحة تمليها عليه التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي بعد ان ادركت معظم دول العالم ضرورة الاصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد وافساح المجال للنشاط الخاص لكي يتولى ادارة النشاط الاقتصادي، وتبني (فلسفة التحول الى اقتصاد السوق) بعد ان اثبت نظام التخطيط والادارة المركزية اخفاقه في تحقيق الاهداف التي انيطت به[2].

وقد شهد العراق بعد عام 2003 تحديات وصدمات متلاحقة، فألى جانب التحديات الامنية وعدم استقرار الاوضاع السياسية، وأزداد تعمق الاعتماد على النفط وازدادت الصفة الريعية للاقتصاد العراقي بشكل كبير مما جعل الاقتصاد أسيراً للتقلبات الاقتصادية النفطية واصبح الاقتصاد العراقي منكشفاً بشكل كبير على أسعار النفط وفي هذا السياق شهد العراق العديد من الازمات ولعل ابرزها الصدمة المزدوجة (تنظيم داعش الارهابي وانخفاض اسعار النفط) والتي ادت الى الحاق الضرر في الاقتصاد العراقي وانخفضت اسعار النفط أذ فقدت نحو (50%) من قيمتها وازدادت مديونية العراق خلال تلك المدة بسبب عدم توفر الموارد المالية ومن ثم شهد العراق صدمة ثلاثية (سياسية، صحية، اقتصادية) عميقة حدت من قدرته بسبب تداعيات جائحة كورونا وما تلاها من احداث، مما ادى الى فرض تحديات جديدة على الاقتصاد العراقي، وأن هذه التحديات تفرض البحث عن موارد جديدة من اجل النهوض بالاقتصاد، ودخل البلد عام 2023 وهو يواجه ضغوطات جمة فرضت عليه أعباء كثيرة، وقد شهدت الخدمات العامة تدنياً واضحاً، وتسارعت معدلات تدهورها وازدادت سوءاً، وإن الأزمات التي أصابت الاقتصاد خلفت العديد من الآثار التي أدت إلى تراجع في التنمية من خلال قطاعات ومجالات كثيرة، لا سيما المشاريع التنموية للخدمات العامة، وقد أدت هذه الأزمات إلى تفاقم

(1) مظهر محمد صالح، نحو اعادة توصيف النظام الاقتصاد رؤية اكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق، 2012، ص3.
(2) سحر قاسم محمد، مصدر سبق ذكرة، ص50 .

جوانب الهشاشة وقوضت أسس العقد الاجتماعي، من جانب آخر، يعاني البلد من تباينات وفوارق صارخة في مجال تقديم الخدمات بين الحضر والريف، الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوات في عملية التنمية الاقتصادية وعليه، ينبغي على الجهات المسؤولة وضع خطط مستجيبة للتحديات على وفق مسارات واضحة، تركز على النهوض بواقع قطاعات التنمية المختلفة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، والسكن، وضمان توفير واستدامة الطاقة الكهربائية، لكي ينعم الجميع بحياة حرة كريمة، وتمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص احد اهم القنوات للنهوض بالواقع الاقتصادي والقدرة على تقديم الخدمات بكفاءة.

وتمثل الخدمات العامة التزاما اساسيا في العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها فهي الأساس في توفير حياة كريمة وعنصر حاسم من عناصر تحقيق التقدم والتطور والازدهار، إذ لا توجد تنمية بدون خدمات ومشاريع في المجال الصحي والنقل والحصول على الطاقة بشكل مستدام وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي...الخ، وهذه تمثل ما يقارب ثلث أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .

تتطلع هذه الاستراتيجية الى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد العراقي من خلال

1 .تنويع موارد المالية بدلاً من الاعتماد على النفط .

2 .الاستفادة من الامكانيات المتاحة والمتوفرة لدى القطاع الخاص وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الشراكة لاسيما دول العينة .

أ-اهداف الاستراتيجية :

3 .زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (الزراعة- الصناعة – السياحة – الخدمات .... الخ) في الناتج المحلي الاجمالي ولينتقل الاقتصاد الى التنويع الاقتصادي من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم .

4 .تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية والتي تمثل اداة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين البنية التحتية

5 .زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي .

6 .تحسين نوعية وكفاءة الخدمات المقدمة الى المواطنين من خلال اشراك القطاع الخاص .

7 .الاهتمام بموضوع التكنولوجيا والاستفادة من القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا من الخارج الى داخل البلد، لقد آن الأوان على الحكومة العراقية من تجاربها، ومن تجارب مصر والسعودية، وضع رؤية مستقبلية واضحة للاقتصاد العراقي، وأن تحدد استراتيجية بعيدة المدى معتمدة نظام السوق من أجل خلق حالة من النمو المستدام تستند على دور فاعل للقطاع الخاص، وعليه وفي ضوء الاهداف المرجوة من الاستراتيجية نقترح اشراك القطاع الخاص في القطاعات الآتية

1- قطاع الصناعة

يعد القطاع الصناعي الحجر الأساس في تطوير وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وأدى استيراد السلع الأجنبية الى العراق بشكل كبير بعد الاحتلال في العام 2003 الى جانب انعدام الدعم الحكومي لهذا القطاع وعواقب انهيار الوضع الأمني الى إغلاق الكثير من مصانع القطاع الخاص والتقليل من دوره في تطوير الاقتصاد الوطني، وأن ضعف الدعم الحكومي الى القطاعات الصناعية الثلاث (العام والخاص والمختلط) وما يترتب على ذلك من أثار سلبية على تطور القطاع الصناعي برمته، وكذلك الاستيراد من الخارج للمنتجات الصناعية بكافة أنواعها والتي تستخدم لدحر القطاع الصناعي العراقي وضعف منافسته في الداخل بسبب عدم وجود قوانين الحماية التي تردع ذلك في الواقع العملي[1]، إذ انتهج فلسفة التدمير الممنهج للصناعات التحويلية العراقية بالدرجة الأولى، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (1.5%)، وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع بشكل طفيف نتيجة نمو الطلب الاستهلاكي الخاص وتحسن الدخول مما حفز المصانع على زيادة الانتاج لتبلغ مساهمة هذا القطاع في الناتج قرابة (2.6%)، بشكل عام يتضح ان نسبة مساهمة الصناعة لم تتجاوز (2%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة قليلة جدا وعلية ينبغي مشاركة القطاع الخاص من خلال عقود الشراكة (BOT، BOOT) في الصناعة من اجل زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي وعلية ينبغي مشاركة القطاع الخاص في القطاع الصناعي من خلال الاتي:

1 – سن القوانين والتشريعات والتنظيمات التي تنظم عمل القطاع الخاص في الصناعة .

---

(1) سناء عبد القادر مصطفى، تخلف القطاع الصناعي في دعم تنمية الاقتصاد الوطني العراقي ، مجلة الحوار المتمدن،العدد 5380، 2016، متاح على الرابط
542251https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

2 – توفير المناخ والبيئة الاستثمارية الأمنة.

3 – تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار في المشاريع الصناعية.

4 – مكافحة الفساد والحد من اغراق السوق بالصناعات المستوردة .

5 – فرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة المنافسة للمنتج الوطني لتشجيع القطاع الخاص في زيادة الانتاج .

2- القطاع الزراعي:

لم يشهد القطاع الزراعي دورا كبيرا في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 نتيجة تخلف ادوات الانتاج ومشكلة شحة المياه فضلا وغياب الدعم الحقيقي لمزارع وتحول جزء كبير من الرقعة الزراعية الى احياء سكنية فضلا على اغراق الاسواق بالمنتجات الزراعية المتدفقة من دول الجوار وبأسعار تنافسية، وقد عانى قطاع الزراعة منذ سنوات من اختلالات كثيرة جعلته غير قادر على اداء مهامه المطلوبة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، نتيجة انخفاض انتاجية عوامل الانتاج وتدني مستوى الادارة المزرعية للفلاحين اذ تعتمد على ادارة تقليدية وعدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة فضلاً عن انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة بسبب تدهور خصوبة الارض نتيجة اساليب تربية الحيوان وتدني كفاءة الري، وكانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (6.9%) عام 2004 في حين تراجعت بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة بسبب تحسن دخول المواطنين وترك العمل في الزراعة وتحول المزارع والبساتين الى احياء سكنية فضلا على اعتماد البلد على المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج، جميع هذه العناصر قلصت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج خلال السنوات اللاحقة لعام 2004 لتصل هذه النسبة عام 2008 الى (3.4%) من الناتج المحلي الاجمالي، بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف نتيجة بعض المبادرات الحكومية لتطوير القطاع الزراعي، خصوصا مع استهداف هذا القطاع من قبل الحكومة لما يوفره من فرص عمل وتامين الامن الغذائي للبلد. وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى (5.4%) عام 2010، وبقيت هذه النسبة تحوم حول معدل (4%) خلال السنوات اللاحقة لتنخفض مجددا عام 2016 وحتى نهاية 2022 بسبب الطلب السكاني على السلع الغذائية وعدم قدرة الحكومة في الاعتماد على الانتاج المحلي مما الزم وزارة الزراعة فتح الحدود امام المنتجات الزراعية الاجنبية، ومن اجل النهوض في هذا القطاع يجب الشراكة مع القطاع الخاص لدعم السوق بالمنتجات المحلية وتحقيق الامن الغذائي.

وعلية ينبغي مشاركة القطاع الخاص في قطاع الزراعة من خلال الآتي:

1 .العمل على صياغة قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالقطاع الزراعي لأهميتها في حماية المنتج المحلي وقانون (التعريفة الجمركية، حماية المستهلك، حماية المنتجات الزراعية.

2 .إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، الذي تم مراجعته من قبل مجلس الدولة وحاليا في الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

3 .العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي تدريجيا عبر مشاركة القطاع الخاص، وحماية المنتج الزراعي ومنح تسهيلات الإقراض، لتوفري مستلزمات الزراعة الأساسية .

4 .توجيه القطاع الخاص للعمل على توسيع قاعدة استخدام وسائل الري الحديث، وتسهيل وسائل إنتاجها داخل البلد والتوسع في استيراد التقنية الخاصة بذلك، وتسهيل إنتاج واستيراد البذور المهجنة والاسمدة التي لا يمكن إنتاجها داخل البلد ..

5 .تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق رأس املال ومشاركة الدولة فيها من خلال شراء جزء من الأسهم في مراحل التأسيس والتخلي عنها بعد استقرار العمل فيها.

3- قطاع السياحة

السياحة احد اسرع القطاعات نموا في العالم وتعد بيئة العراق الثقافية والدينية والطبيعية عنصر جذب للمستثمرين والزائرين، ويعد من اكبر واجهات السياحة الدينية في المنطقة ولذا فأنه يشهد زخماً متزايداً من السياح لزيارة المواقع الطبيعية والاثرية والدينية والثقافية من حيث ان العراق موطن الحضارات القديمة والمواقع الاثرية العالمية والمناطق المقدسة للديانات على حد سواء فضلا عن تمتع

العراق في جزئه الشمالي بأماكن سياحية تزخر بالطبيعة وان هناك خطة من قبل الحكومة لتطوير وتوسيع البنى التحتية للمواصلات لتخدم اكبر عدد ممكن من السياح[1].

إن الاهتمام بالتنمية السياحية ينطلق من كونها إحدى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لأي بلد, وبالتالي دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة, كما ستوفر فرص مهمة المساهمة الدولة في إنشاء مشاريع البنى التحتية في البلد, ثم أن تطوير وتفعيل التنمية السياحية تساهم في تحقيق التنمية المتوازنة للأقاليم والمحافظات لاسيما وان المواقع الحضارية و التاريخية والسياحية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء العراق مما يعني إمكانية المساهمة في حصول تنمية متوازنة لهذه المحافظات وصولا إلى أن تصبح هذه المحافظات مناطق جذب مكاني، وكذلك تساهم السياحة في إنعاش التركيزات البشرية[2] .

لم تحظى السياحة باهتمام خلال المدة الماضية بسبب ظروف العراق وتراجع مؤشرات هذا القطاع، في الوقت الذي كانت تشير فيه بعض الدراسات المتخصصة ان السياحة الدينية التي تحتل المركز الأول أن قطاع السياحة كان من الممكن أن يوفر إيرادات تصل إلى ما يقارب (6-8) مليار دولار في التسعينات .

بعد عام 2003 فقد بداء الاهتمام بالسياحة لاسيما الدينية منها، وهي من الأنشطة الواعدة في حالة توفر الأمن والاستقرار وفرض القانون ونشر الوعي السياحي بين إفراد الشعب، وتبدا هذه العملية لتنمية وتطوير ودعم القطاع الخاص المتمرس في هذا العمل من أجل نمو هذا العمل وتطويره وانطلاق من نهج اقتصاد السوق الذي أشار إلية الدستور، وفسح المجال أمام الاستثمارات سواء كان للمشاريع القائمة من فنادق أو منشئات سياحية أم بناء مرافق سياحية جديدة وعلى الحكومة خلق بيئة قانونية استثمارية من دون تعقيد أو روتين أو أساليب تعرقل أقدام المستثمرين إلى البلد في هذا المجال، والاهتمام بالإعلام السياحي والترويج له و يبدأ ذلك عن طريق توثيق معالمنا السياحية وطبع الدليل السياحي وتوزيع هذه النشرات بالإفادة من السفارات والملحقيات الإعلامية و التجارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم هذه النشرات والبوسترات تهدف إلى توضح المعالم السياحية في العراق

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار، متاحة على الرابط https://investpromo.gov.iq/ar/sectors/tourism-//tourism-sector-overview2sector-
(2) نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، مصدر سبق ذكرة، ص6.

واستخدام الإعلام المرئي والمسموع وعن طريق المعارض والمؤتمرات السياحية المتواصلة في كافة المواسم، والإفادة من خبرات العالم وادخال التقنيات الحديثة في إدارة منشاتنا السياحية ومرافقها من فنادق و غيرها وبناء قواعد بيانات واحصاءات الطاقة التشغيلية الاستيعابية لمنشئاتنا السياحية، ومشاركة القطاع الخاص في هذا المجال كون العراق بلد الحضارات.

وعلية ينبغي مشاركة القطاع الخاص في قطاع السياحة من خلال عقود البوت (BoT, BOOT) ومن خلال الآتي:

- اقرار قوانين وتشريعات وتنظيمات التي تنظم عمل القطاع الخاص لتطوير وتنمية القطاع السياحي لزيادة نسبة إسهامه في النمو الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي للبلد.
- توفير بيئة امنة لدعم القطاع الخاص.
- توفير الدعم والتمويل اللازم للقطاع الخاص وإنشاء مؤسسات مالية لضمان توفير الاموال .
- الاهتمام بالأعلام السياحي والترويج له لجذب المستثمرين .
- توقيع مذكرة تفاهم مع الدول الرائدة في مجال الشراكة لنقل تجربتها الى العراق.

4- قطاع الكهرباء[1]:

تقع الطاقة الكهربائية في صميم التنمية الاقتصادية، فبدونها تعيش المجتمعات في الظلام، ويعد حصول الجميع على الطاقة بأسعار معقولة وبشكل مستدام ومنتظم أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف7)، إذ إن تيسير الإمكانات أمام الاستثمار والابتكارات والصناعات الجديدة هي محركات للوظائف والنمو، وعليه يعد تحقيق إمدادات طاقة مستمرة وموثوقة وميسورة التكلفة أمراً حيوياً ليس فقط لخدمة الأساسيات واحتياجات الأسر العراقية بل لتحفيز النشاط الاقتصادي أيضاً.

لقد عانى قطاع الكهرباء من أزمة منذ العام 2003 ، ولا يزال المواطنون يعانون انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ونقص في طاقة التوليد وهدر غير مسبوق، وخسائر أثناء النقل والتوزيع، برغم الأنفاق الحكومي الضخم (الاستثماري والتشغيلي) والذي بلغ نحو 102 ترليون دينار عراقي.

(1) البنك الدولي، مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق ، 2019، ص19.

شكل(4) اجمالي الانفاق على قطاع الكهرباء للمدة 2010-2021(ترليون دينار)

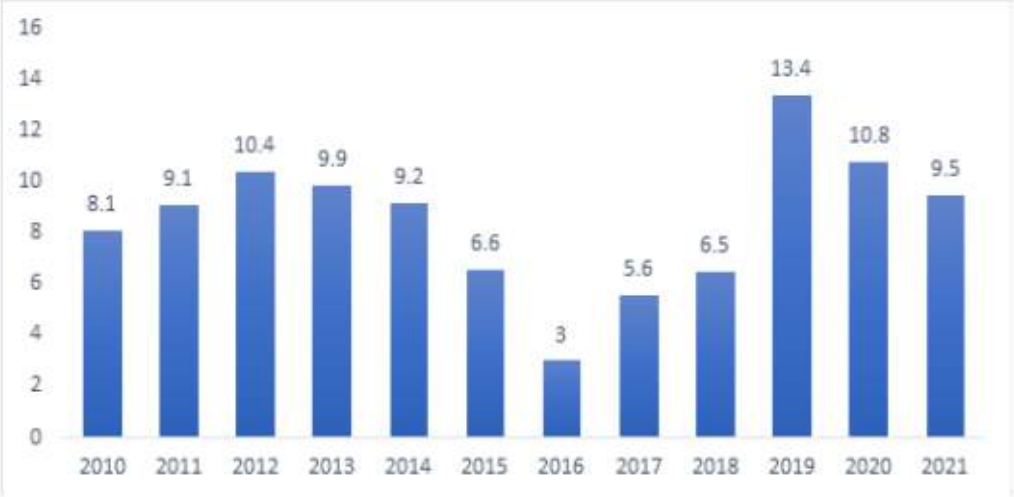

المصدر:عبد الحسين العنبكي، وزارة الكهرباء...جيب العراق المثقوب، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط،

http://iraqiecomists.net/ar/2022

وقد سجل هذا القطاع أداء سيئاً وفرض أعباء مالية ضخمة على الموازنة العامة للبلد وقد سجل هذا القطاع ضرراً شديداً بالقدرة التنافسية لمجمل القطاعات الاقتصادية، وشكل تحدياً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، واضطر المواطنون إلى تسديد فواتير كبيرة وضخمة للحصول على الطاقة من المولدات الأهلية والخاصة، ولا يزال انقطاع التيار الكهربائي يحدث بشكل يومي لمعظم المنازل، ومن أجل تذليل العقبات امام هذا القطاع لمكافحة تغيير المناخ واشراك القطاع الخاص فيه على الحكومة تحقيق الآتي[1] :

1. تحسين جودة الإمداد عن طريق تذليل عقبات التوزيع والنقل في القطاعات المختارة.

(1) البنك الدولي، مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق ، 2019، ص19.

2. استعادة الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء لتخفيف العبء عن الموارد العامة وتمكين العراق من اجتذاب المشاركة والتمويل المتزايد من القطاع الخاص، وخصوصاً في مجال توليد الطاقة الكهربائية وإنتاج الغاز للاستخدامات المنزلية.
3. دعم اللامركزية وخصخصة خدمات الإمداد بالكهرباء لتحسين المساءلة وتقارب القرارات والموارد من الوفاء باحتياجات المواطنين.
4. اشراك القطاع الخاص في نقل الكهرباء باستخدام مواد اولية ذات جودة عالية .
5. توفير الموارد المالية للقطاع الخاص من خلال تسهيل عملية الاقراض ونسبة الفائدة على القرض لدعم قطاع الكهرباء .

5- قطاع البتروكيمياويات[1] .

أن قطاع البتروكيمياويات من القطاعات المهمة والتي كانت تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي وكان العراق رائد في هذا القطاع إذ تأسست الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية في البصرة – خور الزبير عام 1977 بموجب الفقرة (2) من المادة الرابعة من قانون المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن رقم (90) لسنة 1970 بناء على قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية المرقم (6) المتخذ بالجلسة (3) في 1977 والمصادق عليه من وزارة الصناعة والمعادن بكتابها المرقم 1497 في 1977 والهدف منها صناعة المواد الاولية التي تدخل في صناعة المواد البلاستيكية (البولي اثيلين والبولي فاينيل كلورايد) واية منتجات بتروكيمياوية اخرى تعتمد على الغاز الطبيعي او المنتجات النفطية الاخرى.

بعد عام 2003 اندثر قطاع البتروكيمياويات وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتراجع نسبت انتاجه بسبب ظروف الحرب وعدم الاستقرار وهنالك محاولات من الحكومة لإعادة عمل مصانع البتروكيمياويات ولحرص العراق على تنفيذ هذه المصادر الاستراتيجية لأهميتها في تعزيز الموارد المالية للدولة. وعليه ينبغي اشراك القطاع الخاص في اعادة تنشيط هذا القطاع من خلال:

1. سن القوانين والتشريعات الانظمة لعمل هذا القطاع .
2. توفير الموارد المالية .
3. توفير البيئة امنة للقطاع الخاص.

(1) البنك الدولي، مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق ، 2019، ص19.

4. تحسن الأداء والخبرات المؤسساتية والفردة المسؤولة عن إدارة الشؤون التنمية والنفط وتفاعلاتهما مقارنة بدول العالم والعمل على الاستثمار عوائد النفط بقطاعات الإنتاج السلع قدر الإمكان
5. تخفيض اسعار المقدمة للقطاع الخاص لأغراض استثمارية من قبل المصارف الحكومة.

6- الخدمات العامة(الصحة, النقل, خدمات البلدية) [1].

تمثل الخدمات العامة التزاما اساسيا في العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها فهي الأساس في توفير حياة كريمة وعنصر حاسم من عناصر تحقيق التقدم والتطور والازدهار، إذ لا توجد تنمية بدون خدمات ومشاريع في المجال الصحي والنقل والحصول على مياه صالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي...الخ من الخدمات التي تقدمها الدولة الى المواطن وهذه تمثل ما يقارب ثلث أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وقد شهد العراق خلال العقود الأربعة الماضية سلسلة من التحديات والصدمات المتلاحقة، التي خلفت بنية تحتية وفوقية متردية وهشة وانعدام للكفاءة في تقديم الخدمات وضغوطات جمة فرضت عليه أعباء كثيرة، إذ واجه صدمة ثلاثية (سياسية، صحية، مالية) عميقة حدت من قدرته على تقديم الخدمات، وتركت تأثيرات ضاغطة على أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر، يعاني البلد من تباينات وفوارق صارخة في مجال تقديم الخدمات بين الحضر والريف، الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوات في عملية التنمية الاقتصادية.

وعليه، ينبغي على الجهات المسؤولة وضع خطط مستجيبة للتحديات على وفق مسارات واضحة، تركز على النهوض بواقع قطاعات التنمية المختلفة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، والسكن، وضمان توفير واستدامة الطاقة الكهربائية، لكي ينعم الجميع بحياة حرة كريمة، وللنهوض في هذه القطاعات يجب مشاركة القطاع الخاص فيها، وعلية ممن الممكن اشراك القطاع الخاص في هذه المجالات من خلال الآتي :

(1) البنك الدولي، مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق ، 2019، ص19.

1. توفير الموارد المالية للشراكة بين القطاعين العام والخاص .
2. توفير البيئة الملائمة للشراكة في قطاعات التنمية .
3. العمل على زيادة عمل هذه القطاعات من خلال اشراك القطاع الخاص .
4. توفير القوانين والتشريعات والتنظيمات الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص .
5. توفير الاليات والمكائن الحديثة للشراك في الانتاج .

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

1- تمثل الشراكة بين القطاع العام والخاص نمط جديد من انماط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص وهو يمثل صيغة تعاقدية طويلة الاجل تأخذ صورا مختلفة للقيام بالمشاريع بدلا عن الحكومة وتقديم الخدمات بأعلى كفاءة ممكنة.

2- اعطت كل من السعودية ومصر (عينة البحث) دوراً مهماً للشراكة للنهوض بواقع اقتصاداتها من خلال سن وتشريع القوانين ووضع الضوابط اللازمة والمنظمة لعمل القطاع الخاص ووفقاً للصيغ التعاقدية للشراكة، كذلك تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة لعمل القطاع الخاص.

3- تشير الاحصاءات الى أن حجم المشاريع وصلت الى 306 مشروع في السعودية وفي مختلف القطاعات مع التركيز على قطاع البنية التحتية مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- يتضح من خلال متابعة اتجاهات الشراكة في مصر عن وصول عدد المشاريع الى 60 مشروع وتركزت أيضا في قطاعات البنية التحتية على الرغم من عدم استقرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

5- في العراق لم يتم ايلاء موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص الاهتمام الكافي واللازم، ولا يزال هناك اختلاف في وجهات النظر حول موضوع تشريع قانون الشراكة لعام 2018 .

6- تشير البيانات الى أن عدد مشاريع الشراكة في العراق لا تتجاوز 20 مشروع وهو عدد قليل ولا يلبي الطموح بالمقارنة مع دول العينة .

التوصيات

1- ضرورة الاستفادة من تجارب دول العينة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص .

2- العمل على جعل موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق مدخلاً أساسياً وخياراً رئيساً لتحقيق عملية الاصلاح الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع العام وعدم مزاحمة القطاع الخاص في الاقتصاد.

3- الاسراع في تشريع قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص الذي لايزال في مجلس النواب ولم يتم تشريعه .

4- الاستمرار في تحديث الاطر القانونية والتشريعية والتنظيمية التي تنظم عمل الشراكات مع القطاع الخاص وتحديد الادوار والمسؤوليات وبما يؤدي الى طمأنة القطاع الخاص وتحفيزه للدخول كشريك مع القطاع العام .

5- العمل على مواكبة التطورات الحديثة فيما يتعلق بعقود الشراكة وبما يتلاءم مع أوضاع الاقتصاد العراقي واختيار افضل العقود والصيغ التي تخدم الاقتصاد من تقديم افضل الخدمات.

6- ضرورة التركيز في مشاريع الشراكة على قطاعات البنية التحتية والزراعة والصناعة وقطاع الخدمات من أجل الاسراع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

7- العمل على توفير المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة وتحسين بيئة الاعمال وحوكمة الاقتصاد لتحفيز القطاع الخاص والشركات العالمية للدخول في شراكات مع القطاع العام العراقي.

المصادر

المصادر العربية

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب

1. احمد بريهي علي، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحد والانتقاع المالي، بيت الحكمة، بغداد، 2013.
2. إسماعيل الدباغ، الهام خضير شبر ، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل ، إثراء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2013.
3. اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ،2002.
4. اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2006.
5. جليل الساعدي ،لبنى السعيدي، ماهية عقد ال(B.O.T) في القانون العراقي والمقارن ،دار السنهوري ، بيروت، 2016.
6. حازم الببلاوي، الدول الريعية في الوطن العربي،: في الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء 1 ، 2019.
7. حسن عبد الله حسن، عقد المشاركة لتمويل وأنشاء وادارة المرافق العامة ، دار الجامعة، الاسكندرية، 2020.
8. حمادة عبد الرزاق حمادة ، عقود الشراكة (p.p.p)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.
9. رجب محمود طاجن، عقود المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2010.
10. عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، الامل جديدة للنشر والطباعة، سوريا، الطبعة 1، 2012.
11. كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق، بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم، ط1، بغداد، 2013.
12. ليث عبد الله القهيوي، الشراكة بين مشاريع القطاع العام والخاص الاطار النظري والتطبيق العلمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
13. مثنى طه الحوري، اسماعيل محمد علي الدباغ ، اقتصاديات السفر والسياحة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
14. منى المهنا وأحمد البكر، مساهمة الانشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، السعودية، 2019.
15. هاني احمد خليل، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية، السعودية،2017.

16. هاني صلاح سرى الدين، التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

ثالثاً: البحوث والتقارير :

17. احمد ابو بكر بدوي وطارق عبد القادر اسماعيل، اطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020.
18. أحمد أبوبكر بدوي، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية العربية المصرية، مصر، 2020.
19. أحمد أبوبكر بدوي، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
20. احمد مجاهد، عبد الهادي قويدر، محمد خير الدين مختار، واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر – دراسة تحليلية، مصر، 2019.
21. استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق، 2014 - 2030.
22. امل البشيشين , نظام البناء والتشغيل والتحويل , المعهد العربي للتخطيط, الكويت، 2004.
23. باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية الجديدة في العراق: التحديات والافاق المستقبلية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2007.
24. برناردين أكيتوبي وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2007.
25. البنك الدولي، مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق ، 2019.
26. البنك الولي للإنشاء والتعمير، اعداد مختلفة.
27. التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، الأمم المتحدة – البنك الدولي، واشنطن، 200.
28. التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت،2008.
29. التقرير الاستراتيجي العراقي 2012- 2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،2014.
30. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات آمن الانسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.
31. تقرير الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق،2022.
32. تقرير عن التنمية في العالم ، البنية الاساسية من اجل التنمية، البنك الدولي للأنشاء والتعمير ، 1994.
33. جمال ابو عبيد، جذب الاستثمار في القطاع الخاص (الاستراتيجيات المحتملة والخبرات الأردنية ، ورقة عمل ، المؤتمر الإقليمي الثاني في عمان ، المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية ، 2009.
34. دريد كامل ال شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
35. رؤية السعودية 2030, المملكة العربية السعودية 2016.

36. سامي مراد، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الادارية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التنمية الادارية في ظل التحديات الاقتصادية، 2018.
37. سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011.
38. سناء عبد القادر مصطفى، تخلف القطاع الصناعي في دعم تنمية الاقتصاد الوطني العراقي ، مجلة الحوار المتمدن،العدد 5380، 2016، متاح على الرابط 542251https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=
39. سيد طه بدوي، الاطار الاقتصادي لمشروعات البنية الاساسية ذات التمويل الخاص(B.O.T)، دراسة دور القطاع الخاص في تمويل المشروعات، القاهرة، 2008.
40. الشركاء الدوليون في العراق، منتدى شركاء العراق، 2010.
41. صلاح عودة، رزاق احمد السيد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ، 2008.
42. صندوق النقد الدولي، التطورات المالية للمملكة العربية السعودية، السعودية،2020.
43. صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط في حاجة إلى ضرائب أكثر عدالة للمساعدة على تحقيق النمو والحد من عدم المساواة،2022.
44. صندوق النقد العربي ، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، أبو ظبي، 2020.
45. طارق عبد القادر اسماعيل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جمهورية مصر العربية، 2020.
46. عاصم أحمد زينهم، ورقة خلفية للتقرير الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، مصر، 2013.
47. عبد الحسين العنبكي، تقييم استراتيجية الموازنة من سنة (2012-2010) جمهورية العراق ، مكتب رئيس الوزراء هيئة المستشارين المكتب الاستشاري الاقتصادي ، 2013.
48. عبد الحكيم حجاج، محمد بو قموم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحية وفق نظام (B.O.T) قراءة في تجارب دولية مختارة، الاردن، 2017.
49. عبد الستار ابو غدة، عقد البناء والتشغيل والاعادة(B.O.T) وتطبيقه في تعمير الاوقاف والمرافق العامة، منظمة المؤتمر الاسلامي، السعودية، العدد 19، 2008.
50. عبد الهادي قويدر، محمد خير الدين مختار، واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر، القاهرة، 2016.
51. عبدالله بن محمد المالكي، تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي من يقود الآخر، المملكة العربية السعودية، 2013.
52. عدنان حسين يونس (نحو نموذج لاقتصاد سوق منتج في ظل ظروف الدولة الريعية في العراق) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ايار 2013.
53. العراق: الافاق الاقتصادية، ربيع 2016، متوفر على الرابط المتاح على شبكة الانترنيت الدولية

https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/econo
2016 mic-outlook-spring-
54. فيصل اكرم نصوري وفيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق فيالعراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 83، 2015.
55. قانون الجمعيات الفلاحية التعاونية لرقم 56لسنة 2002 ، القانون العراقي، 2002.
56. كاظم السماك، التعاونيات في العراق، بغداد، 2019 .
57. كمال طلبة المتولي سلامة ، النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية ، دار النهضة العربية ، مصر، 2010.
58. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، مشروع قانون رقم 12/86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام واخلاص، المغرب، 2014.
59. مجموعة البنك الدولي https://data.worldbank.org /
60. محمد شرف خليل حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص و دورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2019.
61. محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، السعودية ، 2017 .
62. محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (حالة بعض اقتصاديات الدول العربية)، الجزائر، 2015.
63. مظهر محمد صالح، نحو اعادة توصيف النظام الاقتصاد رؤية اكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق، 2012.
64. معهد التخطيط القومي، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 218، 2010.
65. المعهد الدولي للتنمية الادارية ، تقرير التنافسية العالمي IMD 2019.
66. مهند حميد مجيد، عقود الشراكة بني القطاع العام واخلاص وأهميته في الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2021.
67. ناهال زيبارجادي ، ادوارد هاريس، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2018.
68. نفيسة محمود، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤتمر الاسكان العربي، المملكة العربية السعودية،2016.
69. هدى صالح النمر، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017.
70. الهيئة الوطنية للاستثمار، متاحة على الرابط
/tourism-2https://investpromo.gov.iq/ar/sectors/tourism-sector-
/sector-overview
71. وزارة الاقتصاد والتخطيط إنجازات الخطة التاسعة، المملكة العربية السعودية، 2009.
72. وزارة الاقتصاد والتخطيط، إنجازات الخطة الثامنة، المملكة العربية السعودية، 2008.

73. وزارة التخطيط ، اللجنة الفنية، 2009.

رابعاً: المجلات :

74. ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصالحه، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017.
75. جريدة الوقائع العراقية، "سياسة تحرير التجارة" الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، الأمر رقم (12) العدد (378)، 2003.
76. جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار العراقي رقم 13،بغداد، 2006.
77. حلوفي سفيان، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المملكة العربية السعودية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6، العدد1، 2022.
78. حنان عبد الخضر هاشم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الاساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (13) ، العدد (36) ، 2015 .
79. صباح رحيم الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الكوفة،2010.
80. عارف مخلف صالح ، التكييف القانوني لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر، العدد 22، 2020.
81. عبد اللطيف نايف، دراسة في عقود التزام المرافق العامة البوت(B.O.T) البناء والتشغيل والتحويل، ورقة عمل العراق مقدمة في اطار المؤتمر السادس لرؤساء المحاكم الادارية في الدول العربية، بيروت، 2016.
82. عبد الله بن إبراهيم بن مرشد، نموذج لتقييم أسلوب شراكة القطاعين العام والخاص في عقود مشاريع الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الهندسة، قسم الهندسة المدنية، الرياض، 2005.
83. عدنان حسين الخياط، نحو تفعيل آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الصناعي في العراق، مجلة جامعة كربلاء-كلية الادارة والاقتصاد، العد40د،2021.
84. عدنان حسين يونس ، توفيق عباس عبد عون ، شيماء رشيد، أمكانية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات في الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر – العدد الثاني ،2015.
85. علي عادل حسين، الاطر التي تحكم شراكة القطاعين العام والخاص، مجلة التجارة العراقية الالكترونية، العدد الثامن، 2016.
86. غنية ضياء، وعبد الحسين محمد العنبكي، نماذج عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ppp في القطاع السياحي (دول مختارة) مع إشارة خاصة للعراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد(18)، العدد (64) ،2020.
87. فيصل اكرم نصوري، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 83، 2015 .
88. فيصل أكرم نصوري، فيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 21، العدد83.

89. محمد حسين محمد ، تفعيل استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الاول، 2018.
90. محمد دمان ذبيح، عقد البوت : ماهيته ، و مزاياه، مجلة الإحياء، جامعة باتنة الحاج الخضر، الجزائر، المجلد20 ،العدد: 25 ، 2020 .
91. محمود جاسم عباس، سهام الدين خيري، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق،1970-2010الواقع والافاق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد43، 2015.
92. محمود محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية واثرة في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2010،51.
93. مظهر محمد صالح، الريع النفطي والاستبداد الشرقي، بحث في اجتماعيات الاقتصاد السياسي في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، بغداد، 2009.
94. منى يونس حسين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1 ،العدد 24، 2016.
95. منى يونس حسين، و زينب علي جمعة، الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق بعد عام 2003 مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ، المجلد 1, العدد 24، 2016.
96. مها ناصر السدره، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2019.
97. نورة سعداني، الاستثمار وفق عقد البوت، مجلة القانون والمجتمع، العدد 2 ،جامعة أحمد دراية ، الجزائر، 2017.
98. نوره ناصر الدوسري، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 5، المجلد 3، 2019.
99. الهام خزعل ناشور، الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد14، العدد38، 2016 .
100. هشام مصطفى محمد سالم ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، مصر، العدد 31، الجزء4، 2016.
101. هشام مصطفى محمد سالم, الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ,مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، المجلد 4, العدد 31، 2016.
102. وسام نعمة رجيب ، مسوغات تطبيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الكوفة ،المجلد 2، العدد 5، 2019.
103. ياسمين محمود محمد الجزار، بدائل التمويل الحكومي لمشروعات البنية الأساسية، (نماذج المشاركة بين القطاعين العام والخاص)، جامعة القاهرة ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

خامساً: الرسائل والاطاريح :

104. محمد صلاح ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع العوائد للبنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015.

المصادر الاجنبية

1. Akimova, Y. A., Kochetkova, S. A., Kovalenko, E. G., & Zinina, L. I. (2016) Public-Private Partnership in Agribusiness. International Review of Management and Marketing.

2. Axel Marx,Public-Private Partnerships for Sustainable Development: Exploring Their Design and Its Impact on Effectiveness, Leuven Centre for Global Governance Studies, University of Leuven, Belgium, 2019.

3. Bruno de Gaza let, contract de construction dens cadre des projects en B O T –RDAL,1998.

4. Buertey J. Asare S., (2014), "Public Private Partnership in Ghana: A Panacea to the Infrastructural Deficit?" International Journal of Construction Engineering and Management.

5. CRAIG ANTHONY, 10 Countries With the Most Natural Resources, Investopedia , 2022.

6. Johannes Jutting, Public-private-partnership and social protection in developing countries, the case of the health sector, Edition EMS, 2006.

7. Kozin, M., Pyrchenkova, G., & Radchenko, E. (2020). Public-private partnership in the agricultural sector: empirical estimation by factorial characteristics. INTERAGROMASH (International Scientific Conference on Precision Agriculture and Agricultural Machinery Industry. E3S Web of Conferences.

8. Kumis Harischandra- Ryan Orr , Private InfrauctureInvestmentOpportunities in Islamic, Countries ,Collaborator for research on Global Projects, April, 2009.

9. Leonardo (Don)Dioko,and others, Destination governance in times of crisis and the role of public-private partnerships in tourism recovery from Covid-19: The case of Macao, Volume 51, 2022.

10. LYONNET Du Mouser Michel, Finn cement surf project et partenariat Public, Privet, Edition EMS, 2006.

11. McDougall, R., (1988), "Back to the Good Old Basic", Banker (749).

12. Middle East Business intelligence (MEED): ppp in the Middle and East and North Africa, (2019).

13. Moreddu, C. (2016). Public-private partnerships for agricultural innovation lessons from recent experiences. OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers, No. 92 Paris: OECD.
14. Obayelu, A. (2018). Public-Private Partnerships for Inclusive Agribusiness Sustainability in Africa, Agriculture Conspectus Scientifics.
15. Omron, M., (2002), "Detecting The Performance Consequences of Privatizing Egyptian State-Owned Enterprises: Does Ownership Structure Really Matter?", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (Cairo: ERF, January 14-17) .
16. REPORT AND RECOMMENDATIONS OF THE WORKSHOP ON "THE ROLE OF PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPS FOR THE DEVELOPMENT OF THE TOURISM SECTOR IN OIC MEMBER STATES", 2014, Republic of Turkey.
17. Romero, Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, (1990).
18. Sheen L., Tam V., Gain L., Ye K. & Zhao Z. (2016). "The optimal debt ratio of public–private partnership projects". Int. J. Constr. Manga. K(15).
19. Sokolov Ivan ,Potential and Guidelines for the Development of pulicprivate partnerships at the local level, series: law and politics Vol.10, No.1, 2012.
20. sulky Maid , Build , Operate, And Transfer (BOT) Project Development System in Saudi Arabia , King Fahd University Of Petroleum AND Minerals College of Industrial Management, January,2005.
21. THE WORLD BANKK , Private Participation in Infrastructure (PPI), 2020.
United Nations Economic Commission for Europe, Guidebook on promoting Good Governance in public- private partnerships, New York, 2008 .

The issue of partnership between the public and private sectors is of great interest in the countries of the world to achieve economic progress and support development as well as progress in the field of infrastructure. And Saudi Arabia, and we can know the extent to which Iraq has benefited from these countries. The possibilities for the Iraqi economy to benefit from the Egyptian experience are possible because the economic conditions in Egypt are similar to the economic conditions in Iraq. The possibility of benefiting from the Saudi experience is also possible because both countries have the potential to produce oil, so Iraq can Benefit from the experience of Saudi Arabia.

Its subject also focuses on the study of financing public services and infrastructure projects in a partnership manner between the public sector and the private sector. The traditional investment difficulties and the problems of implementing public services and infrastructure projects, and that one of the most important findings of the research is that the compass of government direction refers to supporting local private activity and increasing its contribution to economic activity, and the state's endeavor to develop and strengthen the role of the local private sector in establishing projects Industrial and agricultural and contribute to the re-insurance of public industrial projects to achieve sustainable development, but the role of the private sector is still limited in economic activity, and the capabilities of the private sector and its expertise must be mobilized in achieving the requirements of economic development such as (the consumer and producer protection law, the economic system reform law, and obstructing the adoption of a law The company from the public and private sectors) and other broken laws and that the most important Recommendations reached by the research in eliminating bureaucratic restrictions, moving towards training, developing the necessary legislation to regulate forms of partnership between the public and private sectors, and benefiting from the experiences of successful countries in the field of partnership between the public and private sectors.

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
KARBALA University
College of Administration & Economics

Modern trends of partnership between the public and private sectors – the experiences of selected countries with the possibility of benefiting from them in Iraq

Submitted By
Hassan Abdel-Amir Hassan Al-Saadi

To The Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, Which Is Part of the Requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Supervised By

Asst.pro.dr .Sultan jasem sultan

1444هـ 2023م